المملكة المغربية
وزارة الداخلية
مجلس
جهة بني ملال خنيفرة

التصميم الجهوي
لإعداد التراب لجهة بني ملال ـ خنيفرة

المرحلة الرابعة

ميثاق التهيئة والتنمية المجالية
لجهة بني ملال خنيفرة : 2021 - 2045

نسخة نهائية | أكتوبر 2020

من أجل جهة مزدهرة
جذابة ومحتضنة

SUD Sciences urbaines & développement
علوم العمران والتنمية

ANZAR

التصميم الجهوي لإعداد التراب لجهة بني ملال خنيفرة

Schéma régional d'aménagement du territoire de la région Beni Mellal Khénifra

فهرس المحتويات

قائمة الجداول 5
قائمة الرسوم البيانية 5
قائمة الخرائط 5
مقدمة عامة 6
I. أهداف ومراحل الدراسة 9
يهدف هذا الفصل الى تقديم ملخص لأهداف الدراسة ولمختلف مراحلها ومضمون هذه المراحل والنتائج المنتظرة. 9
1. أهداف الدراسة: 9
2. مراحل انجاز للدراسة: 9
II. نتائج التشخيص الترابي الاستراتيجي 14
1. جهة المستقبل من خلال مركزيتها ومؤهلاتها وبيئتها الطبيعية الغنية 14
2. جهة ذات نمو ديموغرافي متواضع وهجرة خارجية كبيرة 17
3. جهة ناقصة التجهيز من ناحية البنيات التحتية والتجهيزات المهيكلة 19
4. جهة ذات قاعدة اقتصادية ضعيفة 22
5. تنمية بشرية غير كافية 28
6. جهة تحتاج شبكتها الحضرية إلى التحديث 30
7. تراث مادي ولامادي غني ومهم 35
8. آفاق بناء الجهة الجديدة 37
III. الإطار العام لتنمية المجالات الحضرية والقروية 41
1. المبادئ العامة: 42
2. أهم مميزات المجالات الحضرية والقروية بالجهة 42
3. الهوية الاستراتيجية لجهة بني ملال خنيفرة 45
4. التموقع الاستراتيجي في أفق 2045 45
5. الإشكالات التي يجب تجاوزها 47
6. توجهات استراتيجية من أجل تنمية مستدامة ومندمجة 49
IV. مجالات المشاريع وتوجهات التهيئة 58
1. معايير تحديد مجالات المشاريع لجهة بني ملال خنيفرة 58
2. وحدات ترابية متجانسة لتحقيق التنمية المندمجة 61
V. الاختيارات المتعلقة بالتجهيزات العمومية الكبرى والمهيكلة 72
1. أسس اختيار المشاريع والتجهيزات العمومية الجماعية المهيكلة المقترحة في إطار التصميم الجهوي لإعداد التراب لجهة بني ملال خنيفرة: 72
2. التأثيرات المحتملة والمتوقعة للبرامج والمشاريع والتجهيزات المقترحة: 76
أ. المشاريع ذات البعد الوطني وبين الجهات : 76

ب. المشاريع ذات البعد الجهوي: 77
ت. مشاريع ذات بعد محلي: 77
ث. تنزيل برنامج التنمية للتصميم الجهوي لإعداد التراب بجهة بني ملال خنيفرة: 78
ج. انجاز البرنامج: 79
ح. التركيبة المالية والمؤسساتية: 80
VI. مجالات المشاريع وبرمجة مشاريعها المهيكلة 82
1. مجال المشاريع الدير: 82
2. مجال المشاريع الهضبة: 91
3. مجال المشاريع السهل: 96
4. مجال المشاريع الجبل: 100
5. المشاريع والتجهيزات العمومية المهيكلة المشتركة بين مجالات المشاريع: 106
6. إجراءات مواكبة التصميم الجهوي لإعداد التراب لجهة بني ملال خنيفرة 2021-2045: 115
الخريطة التركيبية للتصميم الجهوي لإعداد التراب لجهة بني ملال -خنيفرة 126
VII. خلاصة عامة 131

قائمة الجداول

جدول 1: مؤشرات الفقر بجهة بني ملال خنيفرة 28
جدول 2: الحاجيات السكنية بجهة بني ملال خنيفرة في أفق 2045 34
جدول 3: خلاصة هوية أقاليم جهة بني ملال خنيفرة 45
جدول4 : توزيع المشاريع والتجهيزات الجماعية المهيكلة حسب البرنامج (مليون درهم) 75
جدول 5: قائمة المشاريع والتجهيزات العمومية المهيكلة على مستوى مجال المشاريع الدير 84
جدول 6: قائمة المشاريع والتجهيزات العمومية المهيكلة على مستوى مجال المشاريع الهضبة 92
جدول 7: قائمة المشاريع والتجهيزات العمومية المهيكلة على مستوى مجال المشاريع السهل 97
جدول 8: قائمة المشاريع والتجهيزات العمومية المهيكلة على مستوى مجال المشاريع الجبل 101
جدول 9: قائمة المشاريع والتجهيزات العمومية المهيكلة المشتركة لمجالات المشاريع بجهة بني ملال خنيفرة 107
جدول 10: لائحة الإجراءات المواكبة في إطار برنامج التنمية للجهة بين 2022-2045 116

قائمة الرسوم البيانية

مبيان 1: التموقع الاستراتيجي لإقتصاد جهة بني ملال خنيفرة (2013-2017) 23
مبيان 2: التموقع الاستراتيجي لجهة بني ملال خنيفرة في الديناميات الاستثمارية الوطنية والدولية (2014-2019) 25
مبيان 3 : تقسيم البرامج حسب الكلفة المالية 75
مبيان 4: تقسيم البرامج حسب الوسط 76
مبيان 5: خلاصة تقسيم المشاريع والتجهيزات العمومية المهيكلة حسب مجالات المشاريع 114

قائمة الخرائط

خريطة 1: الشبكة الطرقية بجهة بني ملال خنيفرة 21
خريطة 2: الشبكة الحضرية والشبكة الطرقية وتوزيع الوحدات الصناعية 31
خريطة 3: خلاصة مكونات التراث بجهة بني ملال خنيفرة 36
خريطة 4: تحديد مجالات المشاريع 60
خريطة 5: مجال المشاريع الهضبة 62
خريطة 6: مجال المشاريع الجبل 64
خريطة 7: مجال المشاريع السهل 66
خريطة 8: مجال المشاريع الدير 68

مقدمة عامة

تمكن المغرب من رسم معالم جديدة لتنظيمه الترابي من خلال إقرار الجهوية المتقدمة وجعلها أساس الهندسة الترابية الجديدة للمملكة. ويبين هذا الاختيار الإرادة الكبيرة والوعي التام بأهمية تهيئة التراب الوطني. وقد عمل القانون التنظيمي للجهات على جعل **التصميم الجهوي لإعداد التراب** بمثابة وثيقة مرجعية لرسم **مستقبل الجهة التنموي**، والدفع قدما بالجهوية المتقدمة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والرفع من تنافسية الجهات.

وتعتبر جهة بني ملال خنيفرة نتيجة للتقسيم الترابي الجديد لسنة 2015 والتي انبثقت من الجهات الثلاث لكل من مكناس تافيلالت، الشاوية ورديغة وتادلة أزيلال. وتستمد هذه الجهة الجديدة أهميتها من موقعها المركزي على مستوى الخريطة الجهوية، حيث تشكل صلة وصل بين مختلف جهات المملكة خصوصا الدار البيضاء–سطات والرباط سلا القنيطرة، وكذا الجهات التاريخية المعروفة بطريق السلطان بين فاس ومراكش.

وبعد استكمال مرحلة التشخيص الترابي، تعد هذه المرحلة محطة مهمة من أجل استخلاص الدروس ورسم معالم الجهة الجديدة من خلال رؤية استشرافية بعيدة المدى. وتعتمد هذه الرؤية على نتائج التشخيص وعلى تحليل الاستراتيجيات التنموية وعلى مضامين التصاميم السابقة. وتجدر الإشارة إلى أن التقسيم الجديد يستدعي إعادة تنظيم المجالات المستقبلة للمشاريع لتتوافق وبرنامج التنمية 2021–2045 والاستراتيجيات التنموية وكذا خصوصيات الجهة والمجالات المجاورة لها.

ولن تتمكن الجهة من وضع الرؤية التنموية في غياب آليات التتبع والاستشارة من أجل تقييم العمل الترابي وإعادة توجيهه، كما تحتاج الجهة إلى موارد بشرية مؤهلة. كما يجب على كافة الفاعلين الجهويين من إدارات ومنتخبين، العمل على وضع نظام حكامة جديدة تتبنى على التشاور والتنسيق كقاعدة لممارسة المهام على المستوى الجهوي.

وقد تم على أساس التحليل والاستشراف اللذين تم القيام بهما إعداد التصميم الجهوي لإعداد التراب لجهة بني ملال خنيفرة، وذلك ليكون أرضية لمشاريع مهيكلة تترجم تطلعات الجهة التنموية على المستوى المؤسساتي والترابي. وتترجم المشاريع المقترحة الإرادة الحقيقية لتنمية الجهة وجعلها في مصاف الجهات الواعدة. كما ستساهم في رفع التحديات المتعددة التي تواجهها الجهة في ظل مناخ وطني ودولي يتسم بالديناميكية وعدم اليقين من المستقبل.

ويأتي انجاز ميثاق التهيئة والتنمية الترابية للجهة في ظل جائحة كوفيد 19 التي أرخت بظلالها على الصحة العمومية كما ساهمت في خلق نوع من عدم الاستقرار الاقتصادي. وفي هذا السياق من المرتقب أن يعرف المغرب تقلصا مهما في حجم النشاط الاقتصادي ليصل إلى 30 بالمئة وسيبلغ معدل البطالة 15 بالمئة.

وفي ظل هذه الظرفية الصعبة، عملت الدولة على وضع برنامج للإقلاع الاقتصادي بقيمة استثمارية تبلغ 120 مليار درهم من خلال صندوق محمد السادس للتنمية وكذا من خلال الوكالة المخول لها تدبير المساهمات العمومية في المؤسسات والمقاولات العمومية.

ومما لا شك فيه، فالجهة ستكون عرضة لتداعيات الجائحة سواء على المستوى الصحي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، خاصة وأن الجهة تعرف اعتمادا كبيرا على الفلاحة والصناعات المعدنية والسياحة الوطنية والدولية وكذا بتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج. وستمكن المشاريع المقترحة من رسم مستقبل الجهة في ظل التغيرات الوطنية والدولية من خلال تنزيل إرادة المواطنين في رسم معالم الجهة وتحقيق التنمية المستدامة والتضامنية.

الفصل الأول

أهداف ومراحل الدراسة

I. أهداف ومراحل الدراسة

يهدف هذا الفصل الى تقديم ملخص لأهداف الدراسة ولمختلف مراحلها ومضمون هذه المراحل والنتائج المنتظرة.

1. أهداف الدراسة:

تتجلى الأهداف من وراء إجراء الدراسة المتعلقة بوضع التصميم الجهوي لإعداد التراب فيما يلي:

- بناء رؤية للتنمية من شأنها تعبئة الجهات الفاعلة في الجهة حول مشروع ترابي؛
- خلق ديناميكية تنموية انطلاقا من هذه الرؤية؛
- وضع إطار متناسق للفعل العمومي على الصعيد الجهوي وإطار للتعاقد بين الدولة والجهة؛
- توفير إطار مرجعي تشاوري للفاعلين من أجل تنظيم المجال الجهوي وتأطير البرامج والاستراتيجيات القطاعية (البرنامج الجهوي للتنمية).

وتهدف الدراسة كذلك إلى:

- إنجاز تشخيص ترابي استراتيجي تشاوري لتسليط الضوء على خصوصيات الجهة وإثارة الاشكاليات المتعلقة بتنمية الجهة. مما يتماشى مع الهدف المتمثل في الكشف عن مواطن الضعف في الجهة ونقاط قوة تنميتها؛
- تحديد الخيارات والتوجهات الاستراتيجية للسنوات الـ 25 المقبلة وتحديد مجالات المشاريع التي ستمكن من تنمية الجهة؛
- ترجمة التوجهات الاستراتيجية إلى تدابير ومشاريع هيكلية؛
- وضع **ميثاق للتهيئة والتنمية الترابية بالجهة** والذي من شأنه تحديد البرامج الجهوية الهيكلية وكذا تدابير التنفيذ على المستوى المؤسساتي والمالي.

2. مراحل انجاز للدراسة:

تمت الدراسة المتعلقة بوضع التصميم الجهوي لإعداد التراب لجهة بني ملال – خنيفرة على 4 مراحل وعلى محددة حسب الصفقة في 10 أشهر. وتتمثل هذه المراحل فيما يلي:

المرحلة الأولى: تقرير الإعداد (شهر واحد)

يحدد تقرير الإعداد والتأطير العناصر التالية:

- عرض المنهجية الواجب اتباعها لتنفيذ المشروع؛
- تحديد الوسائل التي يتعين توفيرها لحسن سير المهمة؛
- تقديم الفريق وتقسيم المهام بين أعضائه المختلفين في الجدول الزمني.

المرحلة الثانية: التشخيص الاستراتيجي الترابي (4 أشهر)

يتعلق التشخيص الاستراتيجي الترابي بالأبعاد والقيود الجغرافية والجيو–استراتيجية والديمغرافية والاجتماعية والثقافية والتراثية والاقتصادية والمؤسساتية والبيئية والمجالية التي تحد من تنمية الجهة. ويأخذ هذا التشخيص في الاعتبار أيضا العوامل الخارجية التي تؤثر على هذه الأبعاد من خلال اعمال منظور استشرافي ترابي.

ويقدم التشخيص الحالة الراهنة للجهة، بالإضافة إلى تحليل للإشكاليات الترابية الرئيسية فيها، مع إجراء مزيد من التحقيقات في المجالات ذات أهمية استراتيجية.

ويتعلق التشخيص الاستراتيجي الترابي بالجوانب القطاعية من اجل عرض الإشكاليات الترابية، كما يقترح تهيئة ترابية للمجالات التي تواجه صعوبات.

وبالمثل، وفي سياق التشخيص، غطت التحاليل الموضوعاتية والمتقاطعة القضايا التالية:

- **الاقتصاد الترابي والجاذبية:**
  - ديناميات النسيج الاقتصادي والتحليل حسب سلسلة القطاعات الرئيسية للاقتصاد الجهوي (الصناعة والفلاحة والسياحة والصناعة التقليدية والخدمات والتجارة والمعلوميات والاتصالات والخدمات المرحلة والخدمات اللوجستية...).
  - تحليل ديناميكي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني بين المجالات وفقا هوياتها المحددة (السياحة البيئية، صناعة المواد الغذائية، ...)

- **التنمية القروية:**
  - نتائج وأثر مشاريع التنمية القروية؛
  - البنيات التحتية والخدمات الأساسية؛
  - العزلة والتهميش؛
  - الاقتصاد القروي؛
  - الارتقاء بالوسط القروي؛
  - تنمية المناطق الجبلية؛
  - اختيار الأسلوب المناسب للتنمية والتكيف مع خصوصيات الجهة.

- **البنية التحتية والتجهيزات الجماعية:**
  - جرد وتقييم البنية التحتية الأساسية (الطرقية والسكك الحديدية والجوية والنقل أو التخزين...)؛
  - حالة التهيئة الرقمية على المستوى الجهوي؛
  - التحليل النقدي والاستشرافي للبنية التحتية الاجتماعية في المناطق الحضرية والقروية (التعليم، الصحة، السكن، إمدادات مياه الشرب، الربط بشبكة الكهرباء، وسائل النقل العمومي، الصرف الصحي السائل والصلب وغيرها من

الخدمات العمومية...).

- **التنمية البشرية والاجتماعية:**

- الجوانب الديموغرافية التي تدمج بيانات الإحصاء العام للسكان والسكنى لعام 2014، والخصائص الرئيسية للساكنة وحركات الهجرة في المناطق الحضرية والقروية؛
- دراسة مجالية للفقر والهشاشة الاجتماعية لتحديد بؤر الفقر والنقص في التجهيز والتفاوتات المجالية الكبيرة.

- **الهيكلة الحضرية الجهوية:**

- التحليل الوظيفي ودرجة الجاذبية؛
- التدبير الحضري والديناميات المجالية؛
- العلاقات بين المدن والقرى والعدالة الجهوية؛
- التحديد الوظيفي للمجالات الحضرية ومجالات المشاريع؛
- الاخذ في الاعتبار البعد الجهوي وتحديد طريقة التكامل والتضامن مع الجهات المجاورة.

- **البيئة والإطار المعيشي:**

- الحالة الراهنة والنتائج الاستشرافية للموارد الطبيعية والطاقات المتجددة؛
- المواقع الطبيعية والمناطق المحمية؛
- تدبير الموارد ودرجة الاستدامة (تغير المناخ).

- **الثقافة والتراث:**

- نتائج الإجراءات المتخذة في مجال تثمين التراث التاريخي والثقافي للجهة.

- **البعد المؤسساتي:**

- قراءة حول تنظيم الإدارة الجهوية والتحديات التي تواجه تنفيذ الاستراتيجيات الترابية؛
- دراسة حول قضية الحكامة الترابية في سياق الجهوية المتقدمة والوسائل التي ستتاح للمجلس الجهوي لتسيير المجال الجهوي والاشراف عليه من الناحية المالية والقانونية والضريبية.

المرحلة الثالثة: إعداد وثيقة التصميم الجهوي لإعداد التراب (3 أشهر)

تهدف المرحلة الثالثة من هذه الدراسة إلى:

- إعادة تأطير مجالات المشاريع التي حددها التصميم الجهوي لإعداد التراب لتقديم هيكلة جديدة يتم تكييفها مع متطلبات التنمية والتقسيم الجهوي الجديد؛
- إعادة تحديد التوجهات الاستراتيجية ودراسة الترابطات التي يمكن أن تعزز التكامل الترابي لجميع المجالات الجهوية؛
- وضع وثيقة للتصميم الجهوي لإعداد التراب تتناسب مع التقسيم الاداري الجديد والتي تتضمن الخيارات الاستراتيجية للتنمية.

المرحلة الرابعة: الميثاق الجهوي لإعداد التراب ومشروع العقد الدولة–الجهة (شهران)

في هذه المرحلة، سيتم تنزيل التصميم الجهوي لإعداد التراب من خلال:

- اقتراح ميثاق جهوي للتهيئة الترابية متشاور حوله ويضم مختلف المشاريع الكفيلة بتحقيق التنمية الترابية بالجهة والتي يمكن التعاقد بشأنها بين الدولة والجهة؛
- وضع مشروع للتعاقد بين الدولة والجهة. وهذا العقد يبين التركيبة المالية والمؤسساتية الكفيلة بانجاح المشاريع المقترحة والمتعاقد بشأنها.

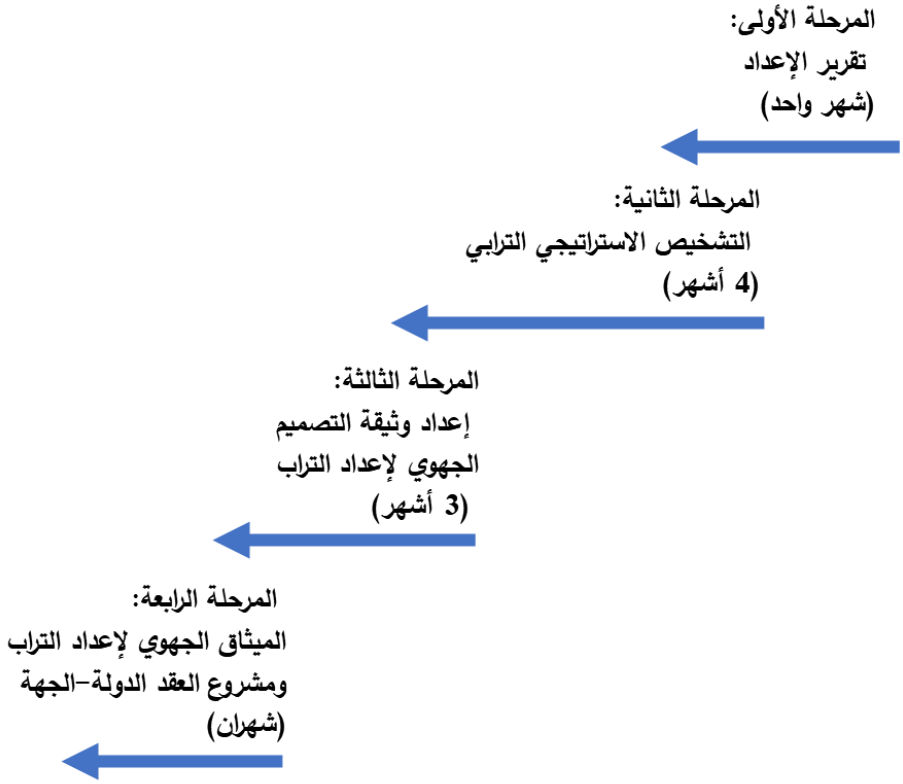

الفصل الثاني

نتائج التشخيص الترابي الاستراتيجي

II. نتائج التشخيص الترابي الاستراتيجي

يعد التشخيص الترابي الاستراتيجي تحليلا للواقع المجالي للجهة، ويهدف إلى توجيه الرؤية وتوجيه العمل على المستوى الترابي. ومن المفترض أن يساعد هذا التشخيص على تحديد المداخل الرئيسية لتعزيز جاذبية المجال الجهوي من خلال تقديم تفسيرات لتطوره في الماضي وتقييمات للتطورات المستقبلية التي سيعرفها، استنادا إلى جمع البيانات الكمية والموضوعية بصورة منظمة ومنهجية. كما أن التشخيص الترابي الاستراتيجي هو أداة حقيقية لصنع القرار. ولإثراء وتعميق العمل المتعلق بجمع وتحليل البيانات الموضوعية (الإحصاءات، ورسم الخرائط...) يجب أن يواجه برؤى وتطلعات متعددة وغير موحدة لمختلف الفاعلين الجهويين. ومن شأن هذا النهج أن يوفر أحدث صورة عن اقتصاد جهة بني ملال خنيفرة، مع التدقيق في التحولات الرئيسية التي تم القيام بها على مدى العقدين الماضيين مع مراعاة الخصائص المحلية الرئيسية لتحديد المشاريع التنموية.

1. جهة المستقبل من خلال مركزيتها ومؤهلاتها وبيئتها الطبيعية الغنية

جهة المستقبل بمركزيتها وبمقوماتها الطبيعية

يبين التشخيص الترابي لجهة بني ملال خنيفرة أن هذه الجهة تتميز بسمة حقيقية تجعلها جهة مركزية في البناء الترابي الجديد. فموقعها الجغرافي يعطيها مركزية من المرجح أن تثريها من حيث تكثيف التدفقات الاقتصادية وتطوير الممرات التجارية. وهكذا تفرض الجهة نفسها كجهة المستقبل، مع مؤهلات كبيرة تنتظر التثمين من أجل المساهمة في قيامها بدورها الرئيسي كصلة وصل بين مختلف جهات المغرب. ويعكس هذا الموقع المركزي، الصلة بين سهل تادلة الشاسع وجبال الأطلس وسفوحها أو دير والهضبة العالية المعروفة باسم مسيتا المغربية. وعلى مستوى التواصل، فالجهة تقع في الموقع المركزي بين المدينتين الرئيسيتين: فاس ومراكش والعاصمتين الإدارية والاقتصادية للمملكة: الرباط والدار البيضاء.

ويكشف تحليل المكونات الترابية للمجمعات الطبيعية الكبيرة الأربعة عن تفاوتات جغرافية كبيرة، سواء من حيث التضاريس أو تنوع التربة أو التغير المكاني للتساقطات والتربة ودرجات الحرارة. ولكن التمايز المجالي لهذه الجهة هو أيضا نتيجة لعوامل مختلفة جدا: التراث التاريخي والإداري، والاختلافات في القدرة التنموية، والتوفر على الموارد بجميع أنواعها.

وتعتبر الجهة تقاطعا بين الجهات الساحلية وسلاسل جبال الأطلس، وهي أيضا منبع الأنهار الرئيسية التي تغذي السهول الساحلية. مع غطاء نباتي طبيعي غني ومتنوع، فالجهة تتوفر على مجموعة واسعة من المناظر الطبيعية والجيولوجية. والنتيجة هي وجود عدة مقومات اقتصادية هامة في ظل ظروف طبيعية مواتية:

- مساحة ذات ثراء جيولوجي وبيولوجي كبير؛
- وجود احتياطي كبير من الموارد المائية والمساهمة في إنتاج الطاقة؛
- مؤهلات واسعة جدا لاستخراج الفوسفاط والمعادن القابلة للتسويق؛
- أول مدار سقوي في المغرب (تادلة الخصبة)؛
- مجالات ذات المؤهلات السياحية المهمة ...

غير أن هذه الجهة التي توجد فيها واحدة من أغنى البيئات الطبيعية والجيولوجية (جيوبارك مكون) في المغرب، ما تزال تعاني من إشكاليات بيئية كبيرة.

ويجب أن يسير بناء الجهة ككل في اتجاه تعزيز المركزية الجغرافية من ناحية، وتعزيز مؤهلاتها في إعادة الهيكلة والتنمية الترابية الواعدة، من ناحية أخرى. وتبرز هذه المؤهلات من خلال البيئة والمناظر الطبيعية التي تزخر بها الجهة وكذلك بالنظر إلى البيئة الغنية والقدرات المائية والموارد النباتية والغابات التي تتوفر عليها. وتشكل هذه البيئة والمناظر الطبيعية أساسا لتطوير المنتجات المحلية وبالتالي تعزيز الأنشطة السياحية التي تعزز مؤهلات التراث التي لم تستثمر بشكل جيد.

وهكذا يمكن تسليط الضوء على عدة عناصر، شاهدة على الزخم الطبيعي للمكونات الترابية للجهة. ولكن مع تغير مجالات الأنشطة، سيكون لمختلف المكونات الترابية لجهة بني ملال خنيفرة دور في ضمان تعزيز "هوية الفلاحة الإيكولوجية" في مواجهة أشكال ضعف البيئات الطبيعية ومخاطر تدهورها وتلوث الهواء. ويجب توجيه النشاط الفلاحي نحو الفلاحة المتجددة، المكثفة وغير الملوثة التي تنبثق من مفاهيم وبرامج الفلاحة الإيكولوجية، والفلاحة المعقلنة، والإيكولوجيا الفلاحية. غير أن هذا التوجه لا يمنع الجهة من التميز في مجالات أخرى كالصناعة المعدنية والكيميائية. كما أن أقاليم الجهة يمكنها التوفر على صبغات تعكس مؤهلاتها وتخضع لخصوصياتها. ويجب أن تأخذ تنمية الرأسمال الطبيعي للجهة في عين الاعتبار منع التدهور البيئي الذي يمكن أن يؤدي إلى خسائر من حيث فرص النمو على المدى المتوسط والبعيد.

وبالنظر إلى اتساع رقعة الجهة وتنوع مجالاتها، على مقربة من المحور الاستراتيجي بين الرباط والدار البيضاء، فإن تنميتها تشكل تحديا كبيرا. غير أن القطاع الصناعي بالجهة يعاني من غياب نسيج كبير من صناعات التجهيز وصناعات تحويل الإنتاج الزراعي الغني والمتنوع جدا، الذي هو أصله الرئيسي، والذي يعود بالفائدة إلى حد كبير على الجهات المحيطة بها، بما في ذلك جهة الدار البيضاء الكبرى.

ومع ذلك، فإن تحديد مؤهلات تنموية يخص مختلف قطاعات النشاط الاقتصادية والتقليدية والناشئة. وتتمتع الجهة بمناخ جاف وشبه جاف وتنوع في البيئات الطبيعية التي ساهمت في تطوير تنوع بيولوجي استثنائي في الجهة. كما تتميز الجهة بهوية قروية كبيرة مع 11٪ من المساحة الفلاحية الوطنية، و15٪ من المساحة المسقية في المغرب، و13٪ من إنتاج الحبوب، وبين 10٪ من قطيع الأبقار و15٪ من قطيع الأغنام والماعز، و18٪ من الإنتاج الوطني للألبان؛ كما تساهم الجهة في إنتاج البذور المختارة بمعدل (30٪)، إضافة إلى مساهمتها المهمة في المحاصيل ذات القيمة العالية (إنتاج الزيت، الشمندر السكري، الخضروات، الحمضيات، النباتات الوردية...). وباختصار، تتمتع الجهة بقطاع زراعي يتمتع بمؤهلات كبيرة، بما في ذلك موارد المياه السطحية (10 % من المؤهلات الوطنية المعبأة) والموارد الجوفية (13 % من المؤهلات الوطنية) التي تعبئها بنية تحتية للمياه (15 سداً كبيراً من أصل 145 سداً وطنياً)، ونظام لنقل المياه. وبشكل عام، تبلغ الطاقة الاستيعابية المائية للجهة 3.5 مليار متر مكعب، مما يسمح بري حوالي 500000 هكتار. وبالإضافة إلى المناخ والإمكانيات الكبيرة للري، هناك أيضا تقاليد الفلاحين وأثرها من حيث البراعة والدراية الفلاحية.

كما تتوفر الجهة على مؤهلات معدنية مهمة تتمثل في 570 منجما. ومن أهم المركبات المنجمية بالجهة، المركب الفوسفاطي الذي يستغله المكتب الشريف للفوسفاط بخريبكة، ومناجم الرصاص والزنك بتيغزة ومناجم الرصاص والزنك بتداغاست، ومثيلاتها بأكرد نتزولت ومناجم تامجوت ومناجم النحاس بتنصرفت. كما تتميز المؤهلات المنجمية بالتنوع داخل الجهة، ومن أهم مكوناتها الفوسفاط والزنك والرصاص والنحاس والمنغانيز والباريتين.

وقد بلغ الإنتاج المنجمي 22 مليون طن سنة 2018 حيث سجل إقليم خريبكة أكبر انتاج على الصعيد الوطني في مناجم الفوسفاط. كما تتوفر الجهة على إمكانيات مهمة فيما يتعلق باستغلال المقالع حيث يتواجد بها 221 مقلعا ما يمثل 11.7 بالمئة من المقالع على الصعيد الوطني ومن أهم المواد المستخرجة منها: الجرافيت، الرمال، الطين وغيرها...

وهكذا فالجهة غنية جدا من الناحية الإيكولوجية ومن ناحية المناظر الطبيعية (الغابات والمرجات والأراضي الرطبة) و/أو الجهات الفلاحية المتنوعة والخاصة بالجهة وشبكتها الهيدروغرافية الكثيفة نسبيا. وسيعترض هدف التنمية الترابية للجهة كثافة الضغوط المتزايدة على المناظر الطبيعية والتنوع البيولوجي، وبشكل أعم على الموارد الطبيعية.

كما ستساهم شتى مجالات الجهة بثقافاتها المختلفة في صياغة هوية الجهة من خلال تقديم ثراء بيئي استثنائي وتنوع كبير من المناظر الطبيعية. وبالتالي، فإن الكيان الترابي الجديد، بصلاحياته الجديدة، يتحمل مسؤولية مهمة في الحفاظ على التراث الطبيعي والتنوع البيولوجي. ومن ناحية أخرى، فإن مساحة الأراضي المنخفضة تبدو "عادية" من الناحية الإيكولوجية، حيث تحتوي الجهة الجديدة أيضا على بيئات طبيعية وتنوع بيولوجي لا يقل أهمية عن غاباتها التي تغطي ما يقرب من مليون هكتار، وأراضيها الرطبة وأخيرا شبكتها من الأنهار. وفي هذا الجزء الداخلي من الجهة، ستكون مشاكل التدهور مرتبطة بالأحرى بتكثيف الفلاحة وتزايد التمدن على حساب الأراضي الفلاحية. وقد استرعى التشخيص الجهوي الانتباه إلى ثلاثة

ضغوط وقيود بيئية رئيسية في الجهة (التراث المعدني لهذه الجهة، والأسلوب "الحديث" الواسع والفوضوي لاستغلال الموارد، والزحف المتزايد للنسيج الحضري).

وفي الأمد المتوسط، سيظل مستقبل الجهة مرهونا بالجهود الرامية إلى منع ومكافحة أي ظاهرة من ظواهر تدمير وتدهور المجال الطبيعي. ويرجع ذلك إلى كل من المكاسب التي تحققت في الموارد الطبيعية، والتطلعات إلى تحسين جودة الحياة، وعلى نطاق أوسع، التكيف مع تغيرات المناخ. بالإضافة إلى خطر التدمير والتدهور الذي يهدد وظائف الجهات الطبيعية، يلوح في الأفق اشكال تراجع التنوع البيولوجي مع وصول وانتشار الأنواع الغازية التي يمكن أن تضر بشكل خطير بالنظم الإيكولوجية المحلية. ومن المهم معرفة الحدود الإيكولوجية للجهة ليس في المطلق، ولكن من الحدود التي تفرضها الحالة الراهنة لاستخدام التقنيات والتنظيم الاجتماعي من ناحية، فضلا عن قدرة المجال الحيوي على تحمل آثار النشاط الإنتاجي والسكني من جهة أخرى.

وبما أن القاعدة الاقتصادية الجهوية فلاحية، فإن التحديات البيئية الرئيسية في الجهة تتلخص في مراعاة الضغوط الكبيرة على الموارد المائية والاراضي الفلاحية. وبالإضافة إلى ذلك، وعلى سبيل الأولوية في التدبير المجالي، هناك أيضا تعزيز الآليات لسد الفجوة بخصوص الأهداف المرجعية (الوطنية) وتعبئة الإدارة الجهوية لتعزيز تطبيق الحماية القانونية (التصنيف والإدراج) للمواقع الطبيعية أو المواقع التراثية والتاريخية. كما يمكن للعديد من الإجراءات المتظافرة والمشتركة كالتمويل بين السلطات المحلية المعنية أن تساهم في تطوير المناظر الطبيعية والمواقع الطبيعية، ومن ذلك الحفاظ على الأماكن العامة المرتبطة بالمياه، والحفاظ على الغابات. كما يجب تكريس الحفاظ على مؤهلات المناظر الطبيعية وتعزيزها في جميع أدوات التخطيط الترابي وعلى جميع المستويات.

2. جهة ذات نمو ديموغرافي متواضع وهجرة خارجية كبيرة

يمثل سكان الجهة ما يقرب من 7.5% من مجموع الساكنة الوطنية من أصل 4% من إجمالي مساحة المغرب. وهذه جهة متوسطة الحجم مقارنة بالجهات الإحدى عشرة الأخرى. وإجمالا، تحتل الجهة المرتبة السادسة على الصعيد الوطني في ترتيب الجهات وفقا لوزنها الديمغرافي. ويعزى انخفاض معدلات النمو السنوي بين السنوات في الفترة 1994-2004 والفترة 2004-2014 أساسا إلى الهجرة من القرى نحو المدن والى الجهات الاخرى والهجرة إلى الخارج. ويرجع ذلك إلى أن الجهة ومكوناتها الجهوية تشهد أرصدة هجرة سلبية: فعدد حالات مغادرة سكان الجهة أعلى من عدد الساكنة الذين يهاجرون إليها.

جهة ذات نمو ديمغرافي ضعيف وهجرة خارجية مقلقة

وهناك تفاوتات واضحة بين الأقاليم في الكثافات السكانية لصالح اقاليم الفقيه بن صالح وخريبكة وبني ملال. والجماعات الأكثر كثافة من حيث عدد الساكنة هي في معظمها السهول، وهضبة الفوسفاط، والدير. كما أن الوزن الديمغرافي لإقليم بني

ملال، الذي يحتل المرتبة الأولى من حيث عدد الساكنة، سيستمر في الزيادة (من 21.8 % في سنة 2014 إلى 23.9 % في سنة 2045). وسيظل معدل التمدن في الجهة معتدلا نسبيا، مع زيادة تقديرية من 49.1 % في سنة 2014 إلى 57.3 % في سنة 2045. ومع ذلك، فإن ثلاث اقاليم من أصل خمسة لديها معدلات تمدن ضعيفة مقارنة مع تلك التي لوحظت على الصعيد الجهوي، حيث يسجل اقليم أزيلال نسبة تمدن تناهز 19 %. والفقيه بن صالح 42٪. وتمثل ثلاث أقاليم لوحدها ما مجموعه 63 % من سكان الجهة.

غير أن تطور الساكنة الحضرية يصاحبه نزوح قروي مستمر لا تحتفظ الجهة إلا بجزء منه. وتشهد الجهة هجرة مكثفة من المجالات القروية إلى مدن الجهة، وتدفقات هجرة كبيرة إلى مناطق أخرى من المملكة وخارجها. وخلال الفترة 2004-2014، وبالمقارنة مع الفترة 1994-2004، انخفض متوسط معدلات النمو السنوي لسكان القرى في الجهة وثلاثة من مكوناتها الجبلية (أقاليم أزيلال، خنيفرة وبني ملال)، مع وضع خنيفرة في عين الاعتبار حيث أصبح حجم الانخفاض أكثر إثارة للقلق بهذا الاقليم.

وستسجل الجهة معدل نمو سنوي متوسط خلال الفترة 2014-2045 يبلغ حوالي 0.4 %. ويتميز الهرم العمري بكونه واسعا في القاعدة بسبب الأثر المشترك لارتفاع معدل المواليد وانخفاض معدل وفيات الرضع. وباختصار، فإن تحليل الوضعية الديمغرافية يبين بأن الملامح الديمغرافية تنطوي على مشاكل بالنسبة لهذه الجهة. ومن شأن نتائج اتجاهات النمو السكاني أن تنعكس على التنمية التي من شأنها أن تزيد من حدة النزوح السكاني في أقاليم معينة والزيادة في الاتجاه نحو التركيز في مجالات أخرى. وباختصار، فإن التوازن الديمغرافي يتجه نحو التباطؤ التدريجي.

وتتمثل الميزة الرئيسية للدينامية الديمغرافية بالجهة في النسبة العالية من الأشخاص الذين يحتمل أن يكونوا نشطين (15 إلى 59 سنة) والتي هي في حدود 61 % تقريبا من مجموع سكان الجهة. ومن ثم، فإن هناك سلسلة من العواقب بالنسبة للقضايا المتعلقة بالشغل وإجراءات تنظيم سوق الشغل على الصعيد الجهوي. وبالمثل، فإن الاتجاه نحو تعزيز نسبة الأسر الحضرية سيؤدي إلى زيادة الضغط على المرافق الإدارية في المدن والمراكز الحضرية، وبشكل أعم على سياسة السكنى على الصعيد الجهوي. وبحلول سنة 2045، سيقيم ما يقرب من 58 % من الساكنة في المراكز الحضرية في الجهة. وبالإضافة إلى ذلك، ستزداد شيخوخة الساكنة، مع ما تتطلبه من الإجراءات والهياكل الأساسية للرعاية، ولا سيما في الأقاليم التي سيزداد فيها التمدن.

3. جهة ناقصة التجهيز من ناحية البنيات التحتية والتجهيزات المهيكلة

تحدد البنيات التحتية للنقل مباشرة هيكلة المجالات وهي شرط ضروري ولكنه غير كاف للتنمية الجهوية. ومن هذا المنظور، فإن التواصل والربط فيما بين الجهات وخارجها ليست مسألة سهلة. وتلعب الظروف الجيومورفولوجية والمناخية لجهة بني ملال –خنيفرة (الجهات الجبلية، والثلوج، والأمطار...) دورا كبيرا في جعل الربط بين الجهة وخارجها عملية معقدة. كما أن شبكة السكك الحديدية بالجهة تقتصر على خط واحد، أما المطار فيعرف تطورا بطيئا وتبقى الجهة بدون واجهة بحرية.

جهة ناقصة التجهيز من ناحية البنيات التحتية والتجهيزات المهيكلة

إن شبكة الطرق التي تخترق الجهة (الطريق السيار، الشبكة الوطنية والطرق السريعة الجديدة ...) لا تمر بشكل منتظم بكافة تراب الجهة. كما أن حالة الطرق غير متكافئة بين الأقاليم والمناطق الجبلية، وخاصة في أزيلال وخنيفرة. غير أن الجهة تعرف ربطا بالطريق السيار رقم 8 الرابط بين بني ملال والدار البيضاء وخمس طرق وطنية وهي ط و12، ط و23، ط و25 و ط و 29 ₹

ومن أجل تحسين ربط الجهة بالجهات المجاورة وضمان تواصل أفضل مع بقية الجهات، تم بناء الطريق السيار بين الدار البيضاء وبني ملال، وتطوير المقطع الطرقي بين خنيفرة والقلعة... وباختصار، فإن الإنجازات الهامة لا يزال دورها يتوقف على إنشاء وتعزيز الروابط لتحسين التكامل المجالي بغية الوصول إلى درجة كبيرة من الربط بالطريق السيار الحالي (مركز المحيط الأطلسي) وبأسرع وثيرة مع الجهات المجاورة مراكش–أسفي وفاس–مكناس.

ولا تزال الولوجية الجهوية دون المستوى الوطني، على الرغم من أن التدخلات التي يضطلع بها البرنامج الوطني للطرق القروية أدت إلى بناء وتطوير شبكة كاملة من الطرق. ومع وجود 7.5 % من شبكة الطرق الوطنية و85.8 % من الشبكة الجهوية للطرق المعبدة، فإن مشاكل فك العزلة لا تزال حادة داخل هذه الجهة. في حين تتميز شبكة الطرق في الجهة بكثافة مجالية (13 كلم معبد/1000 كلم²) أعلى من المتوسط الوطني (5.9 كلم معبد/1000 كلم²)، فإن الكثافة الاجتماعية (1.45 كلم معبد/1000 نسمة) لا تزال أقل من المتوسط الوطني 1.25 كلم معبد/ 1000 نسمة.

وفي السنوات الأخيرة، عرفت الجهة العديد من الجهود الرامية إلى تحسين حالة شبكة الطرق بشكل عام وشبكة الطرق القروية في بعض المجالات النائية أو الواقعة في الجهات الجبلية، والتي تعد ضرورية لتحسين الظروف المعيشية في الجهة من خلال توفير فرص أفضل للساكنة للحصول على الخدمات والمرافق الأساسية. وبصرف النظر عن المناطق الصعبة والمنخفضة الكثافة المكونة ل 60٪ من من مجالات الجهة، فجزء صغير فقط من هذه الجهة يتوفر على شبكة طرقية تساهم في التنمية المستدامة للجهة.

ولكي تنجح جهة بني ملال خنيفرة في عملية إعادة بناء المجال الجهوي، من المهم استكمال وتوسيع الطريق السيار الذي يربط بني ملال بالدار البيضاء وكذلك تثنية الطرق. وهذا يتطلب إعادة التفكير في شبكة الطرق لتكييفها مع التصميم الجديد

لإعداد التراب، لتطوير وتعزيز المجالات الترابية المختلفة غير المتجانسة وغير المتساوية فضلا عن تعزيز خدمات النقل. كما يتطلب ذلك جعل القرار العمومي بشأن البنية التحتية للطرق والمواصلات متاحا أمام مختلف الفاعلين وبالتالي البحث عن صيغ تمويل جديدة.

وتشكل الجهة مجالا مثاليا للتفكير والبحث لتقدير الدور الذي لا تزال البنية التحتية للنقل القديمة تقوم به. بل هو في الواقع مجال يعرف تناقضات، من حيث إرادة توحيده من خلال إعادة تشكيل الجهة الجديدة، لكنه يصطدم بواقع طبيعي مختلف يعد إرثا للجهات الثلاث القديمة. وعلى مستوى هذه الجهة، يجب جعل سياسة النقل والتهيئة المجالية من أولويات التنمية المجالية، وإبرازها في مبادئ الجهوية المتقدمة. والآن يمكن إدراكها من خلال الجهود المبذولة ضمن التصميم الوطني لإعداد التراب والتصاميم الجهوية للجهات الاثنتي عشرة الجديدة. ويطالب المسؤولون المنتخبون المحليون بفك العزلة عن الجهات الداخلية من خلال تعزيز الربط بالشبكات الطرقية الشيء الذي يعد أولوية.

وقد نظمت شبكة الطرق في الجهة وفقا لقيود التضاريس، ولكن أيضا بسبب القيود التقنية التي تم تجاوزها الآن، وقد تم تعزيز الشبكة الطرقية بالجهة بالعديد من الطرقات التي يجب تدعيمها والزيادة من طولها. وتشكل معايير التنمية الجهوية المتوقعة عنصرا رئيسيا في المفهوم الجديد للمجال الجهوي الذي تحمله السلطات العمومية، وبالتالي لكيفية استخدامه، وتنظيمه من خلال وضع تدابير سياسات النقل والتنقل من خلال التصميم الجهوي لإعداد التراب ومخطط التنمية الجهوية.

ويجب أن تنظم هذه التدابير حالة الطرق وعرضها، وأن تحدد مواعيد تعميم تعبيد الطرق، وكيفية صيانة الشبكات المتدهورة، وأن تبسط وتحسن حركة المرور على الطرق في جميع أنحاء الجهة، وأن تضع جدول أعمال دقيق لمعالجة مشكلة العزلة بالجبال، وتعزيز قدرة الحركة الجوية والترددات إلى المطار الجهوي، كما يجب العمل على تقوية الربط الجوي بين الجهة وباقي الجهات من أجل تحسين جاذبية الجهة وربطها بالجهات والدول الأخرى.

وتعد العزلة في المجالات القروية سببا مباشرا في تفشي الفقر. ويمكن أن يكون الحصول على الخدمات الصحية والتعليم والشغل وخدمات الماء والطاقة، فضلا عن الأسواق والأنشطة المدنية والثقافية، صعبا جدا بسبب البعد عن الطرق أو الطرق الوعرة أو سوء وسائل النقل السائدة في الجهة. وكثيرا ما يكون عدم حصول سكان القرى على الخدمات الأساسية سببا في الفقر المدقع. ويعد تحسين ظروف حصول سكان القرى على الخدمات الأساسية عاملا من شأنه أن ييسر تحقيق أهداف التنمية الجهوية. وتعاني المراكز الحضرية أيضا من بعض المشاكل المتصلة بالحاجة إلى توسيع شبكة المياه والكهرباء والنقل لتشمل المجالات الهامشية والمراكز القروية المحيطة بها. وترتبط صعوبات توسيع الشبكة هذه إما بتشتت المساكن أو بضغوط التضاريس الوعرة وغيرها من أسباب الظروف المجالية.

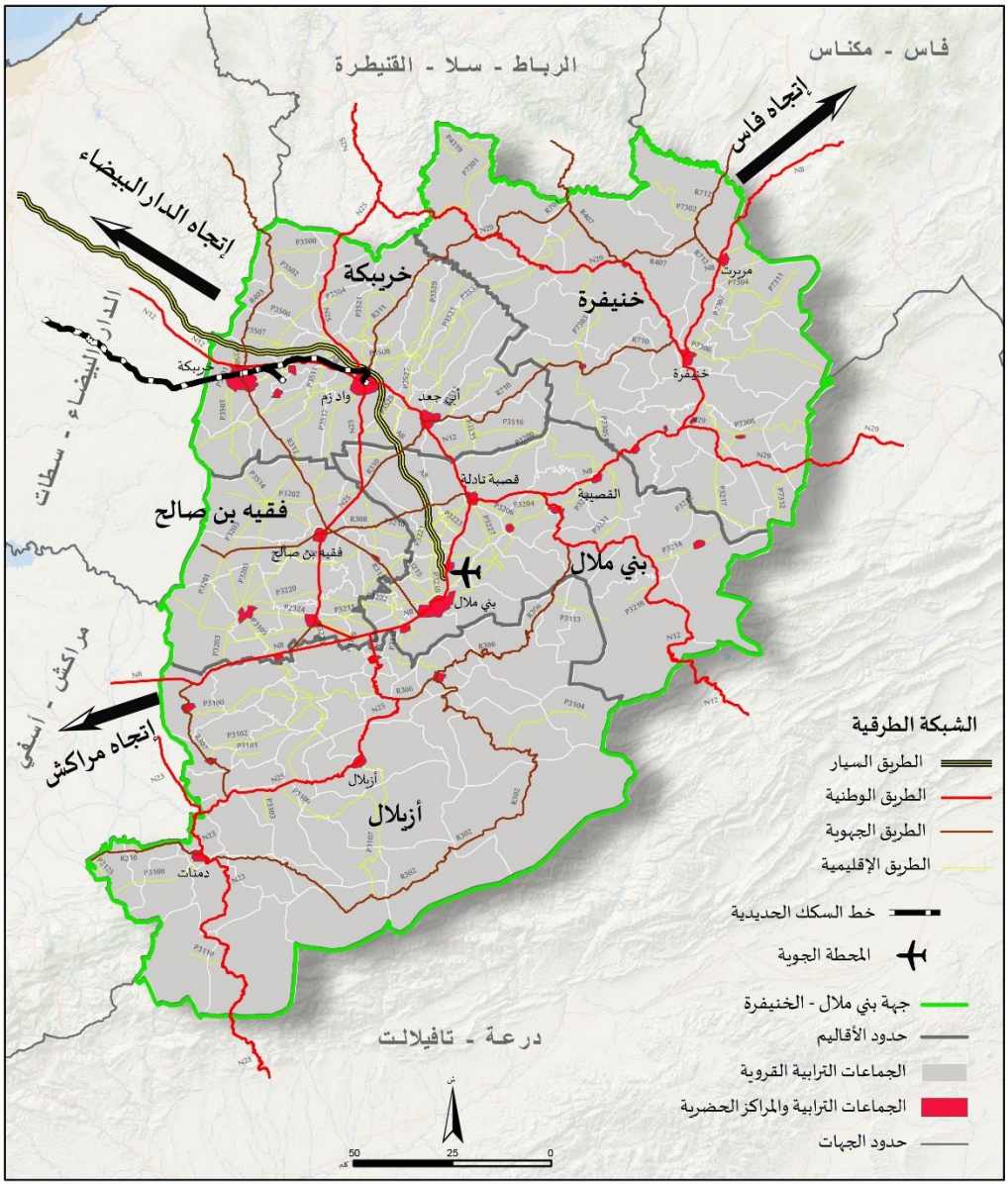

خريطة 1: الشبكة الطرقية بجهة بني ملال خنيفرة

وتبرز الحالة الراهنة في الجهة، كما يتجلى في التشخيص الاستراتيجي، الحاجة الملحة إلى معالجة أسباب العزلة في أقاليم معينة والحاجة إلى توسيع نطاق إمكانية الولوج إلى الجهة بأسرها. ويجب أن يكون النهج الاقتصادي الذي تتبعه الجهة إزاء التنمية الترابية مضادا لأي وجه من أوجه القصور في البنيات الأساسية التي قد تؤخر تحقيق التنمية. ومن وجهة نظر صنع القرار السياسي، فإن الجهة مدعوة إلى الحصول على وسائل التدخل لصالح تحديث وإدارة شبكة النقل، والبحث عن التماسك المجالي داخل الجهة.

كما أن تقليص العجز في البنيات الأساسية التحتية أمر مطلوب في ميادين التكوين والتعليم. وفي هذه الجهة، يحدد التشخيص عدم كفاية المرافق و/أو اكتظاظ الأقسام في ظل التفاوتات بين الأقاليم. فبني ملال وخريبكة هما نسبيا الأفضل تجهيزا ويستقبلان أكبر عدد من التلاميذ. وتبين المؤشرات في الجهة ما يلي: '1' ارتفاع نسبة الأمية في كل من اقاليم أزيلال والفقيه

بن صالح وخنيفرة، '2' ظاهرة الهدر المدرسي باقاليم أزيلال وبني ملال والفقيه بن صالح أعلى من المتوسط الوطني.

كما أن العجز يشمل البنيات التحتية الصحية. وتحتاج جهة بني ملال خنيفرة إلى وضع سياسة لمعالجة التفاوتات بين الأقاليم في البنية التحتية الصحية ولمعالجة التركيز الواضح في بني ملال وخريبكة. وفي مجال الإشراف الصحي، لخص التشخيص الترابي الإشكال الحاصل في طبيب واحد لكل 5055 نسمة وممرض واحد لكل 1694 من الساكنة في القطاع العمومي، بعيدا عن المعدل الوطني (طبيب واحد في القطاع العمومي لكل 4040 نسمة وممرض ل 1339 نسمة).

4. جهة ذات قاعدة اقتصادية ضعيفة

من وجهة نظر اقتصادية بحتة، فإن القدرة الإنتاجية الفلاحية المدعومة بمؤهلات طبيعية وبشرية كبيرة هي التي تجعل الجهة غنية وتشكل مؤهلاتها المستقبلية: ما يقرب من مليون هكتار منها أكثر من 20% في المجال السقوي. وتخصص المساحات المزروعة للعديد من المحاصيل، ولكن الحبوب تصل إلى نسبة كبيرة (أكثر من 60 %) لأسباب تتعلق بالتقاليد القائمة على الحاجة الحيوية إلى الأمن الغذائي. وتوفر الجهة حوالي 13٪ من الإنتاج السنوي الوطني للحبوب، منها نسبة كبيرة في البور المعتمد على التساقطات. ويعبئ الري العرضي أو حتى الجزئي جزءا كبيرا من البنية التحتية المائية من أجل سقي المزروعات ذات القيمة التجارية المنخفضة، مقارنة بالاستخدامات في زراعة الأشجار أو البستنة.

جهة ذات بنية اقتصادية متنوعة نسبيا لكن دون تكامل أو آثار تنتج قيمة مضافة عالية

وبالإضافة إلى حصتها الكبيرة في إنتاج الحبوب والخضر، فإن جهة بني ملال خنيفرة لديها حصة كبيرة في إنتاج السكر (26 %) ، وكذا إنتاج الزيتون الذي وصل الى 236 ألف طن خلال سنة 2018 بمساحة تقدر بحوالي 116650 هكتار كما أن إنتاج زيت الزيتون يقدر ب 15٪ من الإنتاج الوطني، في حين تمثل البذور المختارة (30٪) والحليب يصل إنتاجه إلى (18 %)... كما أن حصة الجهة من الماشية تظل مهمة (بين 10 و15 %). ولذلك، من المهم إعادة التفكير في خيارات تخصيص المياه الفلاحية، وبالتالي ترشيد الاستخدام، وتحسين تدبير الماء في إطار نظام إرادي متعدد الشراكات.

وفي أي استراتيجية جهوية لتطوير الفلاحة والثروة الحيوانية، يجب أن تكون لحماية موارد المياه والغابات الأسبقية، كما يجب إعادة تعديل أساليب استعمالها باستمرار. ويلزم وضع مقاربات جديدة لتوزيع الموارد المائية بين احتياجات الري، تبعا لحجم الموارد المتاحة والخيارات المتاحة. كما يجب اتباع نهج مسؤول يسمح بتلبية الحاجيات الرئيسية للمياه في الجهة، من خلال مقاربة تدمج تغيرات المناخ، وتسبقها دراسة عن التطورات المقبلة لمخطط الجيل الأخضر 2030 لضمان ظروف التنمية المستدامة في الجهة. ويجب الحفاظ على التوازن الإيكولوجي الذي من شأنه أن يدعم تنمية الموارد الفلاحية من خلال توسيع المجالات المسقية، وإدخال تقنيات الإنتاج الجديدة واستخدامها لتطوير المساحات الصالحة للزراعة وتحفيز الاستثمار في مختلف القطاعات الفلاحية ذات القيمة المضافة العالية.

إن الاستراتيجية الجهوية الجديدة في مجال الفلاحة، التي تتماشى مع الخيارات الجديدة لمخطط المغرب الأخضر، مدعوة إلى إعداد واقتراح أسواق بديلة حقيقية. وقد حدد المخطط ثلاث اتجاهات رئيسية، وهي الري، وتثمين المنتجات الفلاحية والجهات الجبلية. ومن بين 110 مشاريع، استفاد منها نحو 100 000 فلاح، يتعلق 34 مشروعا بالركيزة الأولى من المشروع (تطوير الفلاحة الحديثة ذات الإنتاجية العالية أو القيمة المضافة العالية: الحليب واللحوم الحمراء والبيضاء والحبوب) و76 الركيزة الثانية (تطوير المشاريع الفلاحية المجدية اقتصاديا، بدعم من الدولة على مستوى المجالات الهامشية) بمبلغ إجمالي يزيد عن 10 مليارات درهم.

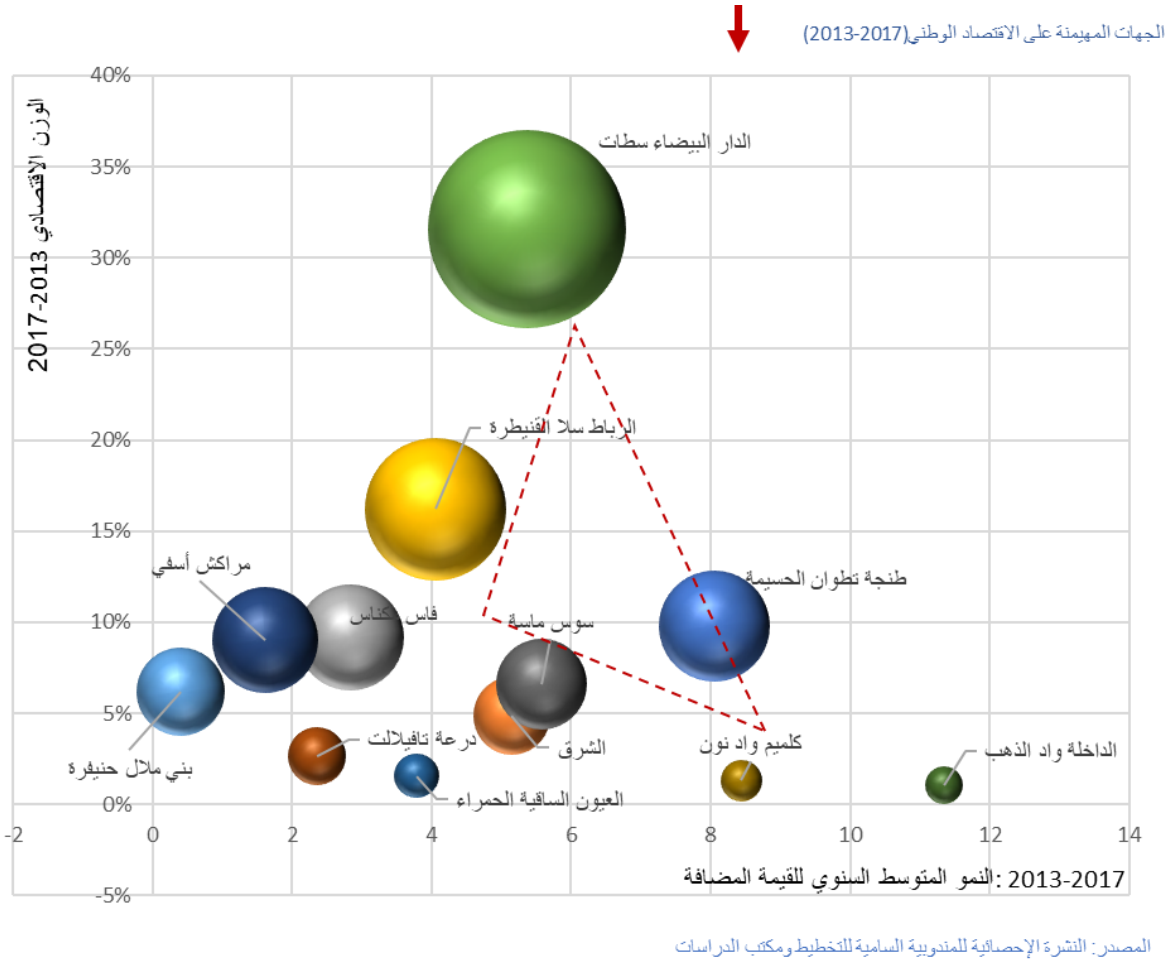

المصدر: النشرة الإحصائية للمندوبية السامية للتخطيط ومكتب الدراسات

مبيان 1: التموقع الاستراتيجي لإقتصاد جهة بني ملال خنيفرة (2013-2017)

وإذا كان نموذج الحكامة الذي اقترحته الدولة لتطوير الفلاحة لا غنى عنه ويعد موجها، فإن المسارات المؤدية إلى وضع تصنيف أكثر فعالية من حيث التكلفة لهذه الركائز وتسلسلها الهرمي، ورسم معايير لتحديد أفضل الاستعمالات، من شأنه أن يعود إلى الجهود الرامية إلى إشراك والتشاور مع الغرف الفلاحية، والمؤسسات العمومية الجهوية، والجمعيات المهنية تحت تنسيق السلطات المختصة في ميدان إعداد التراب والتنمية المجالية.

ولا تتوقف الزيادة المعقلنة والمستدامة في الإنتاج الفلاحي على الصعيد الجهوي على توسيع المساحات المزروعة والاستفادة

من توصيات البرنامج الوطني للاقتصاد المائي والسقي، القاضية بالتحول إلى الري الموضعي، بل تتعلق باختيار الزراعات المطلوبة في الأسواق الوطنية والدولية، على أساس الترويج الجيد للمنتجات المحلية للجهة.

وتمثل الصناعة الغذائية ما يقرب من ثلث الصناعة الوطنية. ويعبئ هذا القطاع نحو 150 ألف فرصة عمل مباشرة وقيمة مضافة قدرها 30 مليار درهم ويغذي نسبة كبيرة من الصادرات. غير أن إنشاء وحدات لقطاع الصناعة الغذائية هو حكر على المدن الكبيرة وبعض الجهات. وفي جهة تتميز بأهمية الإنتاجية الفلاحية، لا يزال التكامل بين الصناعة الغذائية والإنتاج الفلاحي متواضعا، مقارنة بكميات المواد الفلاحية الأولية المنتجة. وتعد درجة تصنيع المنتجات الفلاحية في الجهة ضئيلة عدا إنتاج السكر والحليب. ويتميز النسيج الصناعي، الذي تم إنشاؤه مؤخرا، بتركيز واضح في اقليم بني ملال (أكثر من 56 % من المؤسسات الصناعية) تليها اقليم خريبكة (31%)، مع وجود بعض الوحدات هنا وهناك في الجهة.

وعلى الرغم من الاعتماد الشديد لصناعة الجهة على النشاط الفلاحي، فإن العلاقة بين الفلاحة والصناعة تظل ضعيفة. وفي حين أن أداء الفلاحة يرتهن إلى حد كبير بالتقلبات المناخية، فإن قدرتها الإنتاجية الفلاحية تولد فائضا كبيرا يرتبط تثمينه ارتباطا وثيقا بتنفيذ مختلف مراحل ودرجات التحويل الصناعي. وسواء تعلق الأمر بالمجالات المسقية أو البورية، فإن المساحة الصالحة للزراعة تعد ثروة من النظم الفلاحية المناخية. وهذا يسمح لجهة بني ملال خنيفرة بإنتاج مجموعة واسعة جدا من المنتجات الفلاحية وتتوفر على إمكانية مهمة للتحويل وقاعدة للتصنيع. ومع ذلك، فمن بين قطاعات المعالجة الأولية للمنتجات الفلاحية (الطحن والمشتقات، والدهون، ومصانع الفواكه والخضروات...)، هناك ثلاث وحدات لتجهيز الحليب (اقليم الفقيه بن صالح) ومصفاة للسكر (أكثر من 20٪ من المصنع في موقع أولاد عياد) وتخصص الوحدات الصناعية الموجودة في الجهة المنتج النهائي (منتجات الكيميائية وشبه الكيميائية، ومواد البناء، ومنتجات الألبان، والنشاط الميكانيكي...) للسوق المحلية.

وتساهم العوامل التي تحسن جاذبية الجهة للمؤسسات الصناعية (الطرق السريعة، والمطار، والمؤسسات الجامعية، ومراكز التكوين المهنية...) في استقطاب أفضل للمنشآت الصناعية. وبالنسبة للقطاع الصناعي الزراعي (السكر، ومنتجات الألبان...)، يجري التخطيط لمشاريع مثل القطب الفلاحي، والمنصة الصناعية المتكاملة، والمنطقة الصناعية في الفقيه بن صالح. ومن المهم دعمها وتوسيع نطاق مختلف أشكال جهات النشاط الصناعي، والبنيات التحتية للنقل، واللوجستيك اللازم لسد العجز في الجهة في هذا المجال.

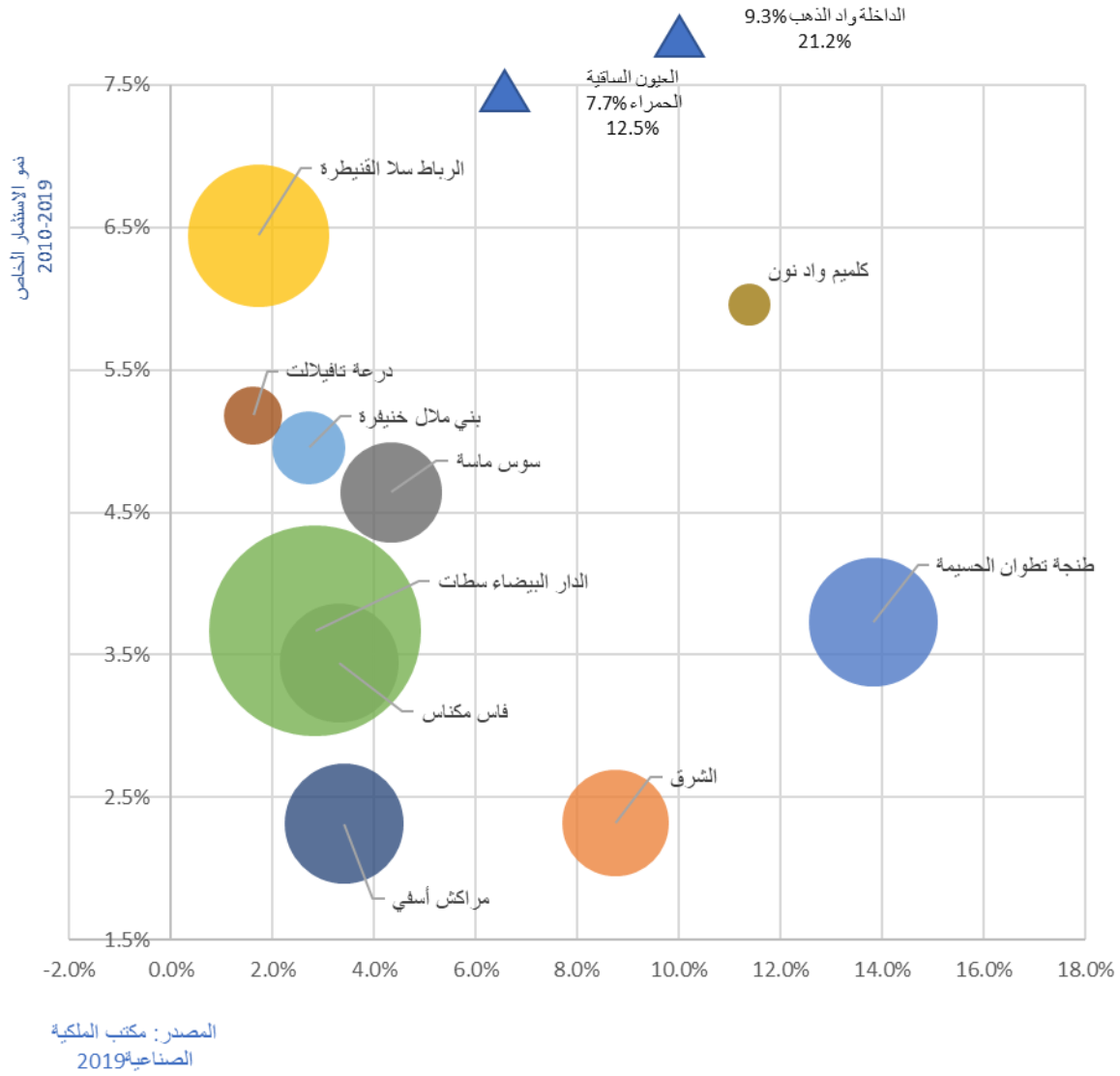

ميبان 2: التموقع الاستراتيجي لجهة بني ملال خنيفرة في الديناميات الاستثمارية الوطنية والدولية (2014-2019)

كما يلاحظ الأثر الضعيف للتنمية الصناعية في الجهة بالنظر إلى أهمية مواردها المعدنية التي تتكون أساسا من الفوسفاط. كما أن تطور نشاط الاستخراج لا يمكن من تحقيق انتاج أفضل ذي قيمة مضافة عالية. وإلى جانب عدد من القيود التقنية، ستستفيد الجهة الجديدة من اعتماد 'جهوية الموارد' من خلال الدعوة إلى مشاركة الفاعلين في تنمية القطاع على المستوى الجهوي.

وباختصار، فإن المسارات المؤدية إلى توسيع القطاع الصناعي الجهوي تدريجيا هي مسارات متنوعة، ولكنها متكاملة. وبالنظر إلى القاعدة الاقتصادية للجهة، سيكون من المهم في الأمد المتوسط التركيز على الخيارات والبدائل التي تؤتي ثمارها في المهن الفلاحية في الجهة وإمكانيات تنمية قطاعات الصناعات الفلاحية. ومع ضمان تحقيق أقصى قدر من التكامل الممكن بين الأنشطة الجهوية، فإن آثار التكامل بين القطاعات والاستفادة في الوقت نفسه من أي فرص محتملة في استخدام الطاقة المتجددة والتكنولوجيات الحديثة سيمكن من رفع المستوى الإنتاجي للقطاعات بالجهة.

أما على المستوى السياحي، فتتوفر الجهة على 3.5% من عدد المؤسسات السياحية و2% من الغرف على المستوى الوطني. ويبدو أن السياحة قطاع منسي ونشاط مهمش بالجهة. إن ضعف النشاط السياحي الجهوي أمر متناقض نظرا لأهمية المؤهلات السياحية في الجهة، ولا سيما تراثها التاريخي والطبيعي والثقافي الاستثنائي (بما في ذلك المهرجانات)، والمواقع السياحية الجميلة. ويجب إعادة رسم آفاق التنمية السياحية في جهة بني ملال خنيفرة، في إطار التصميم الجهوي لإعداد التراب.

وسيتم ذلك من خلال تحسين الظروف المتعلقة بالإقامة ومرافق الترفيه والبنية التحتية. إضافة إلى تعزيز الربط بين الجهة واستقطاب التدفقات السياحية التي تركز على مراكش وفاس إلى مختلف المجالات السياحية داخل جهة بني ملال خنيفرة التي يمكن أن تحفز النشاط السياحي المستدام. ويجب إيجاد حلول مبتكرة للربط بين التراث والسياحة. ويجب تعبئة الركيزة الثقافية والتراثية في خدمة مشروع السياحة الثقافية.

وقد أثبت التشخيص الاستراتيجي أن هذه الجهة لا تخلو من مؤهلات السياحة الثقافية والطبيعية التي تعزز آفاق التنمية السياحية بما في ذلك الطبيعة والحرف اليدوية والتراث المادي واللا مادي، وكذا من خلال أصالتها وثراء الصناعة التقليدية الجهوية (النسيج البزيوي والنسيج التقليدي، ومستودع الأسلحة الكلاسيكي المحلي والفخار...) مما يجعل الصناعة التقليدية قطبا ورافعة أصيلة ومحددة لتنمية الجهة.

ولا تزال المؤهلات في مجال الصناعة التقليدية الغنية هامة، ولكنها تحتاج إلى الدعم والترويج. وقد مكنت المعرفة الدقيقة بالصناعات التقليدية وأنشطتها التجارية في الجهة من وضع دليل للعمل. ومن خلال تحليل مواقع وأماكن ممارسة الأنشطة الحرفية وكذلك تعداد الإجراءات التكوينية، أمكن وضع لمحة عامة عن الخبرة الجهوية وآفاق دعمها وتثمينها. وسمح التفكير في هذا القطاع أولا بتسليط الضوء على تفاصيل الأنشطة وطريقة تنظيمها، وعلى تحديد تصنيف الصناعات التقليدية ذات الأهمية. وينطوي تنوع طبيعة المنتجات ذات الحمل التاريخي والثقافي الكبير على تنوع سبل التثمين التي ينبغي أن يضعها مشروع التنمية الجهوية.

ويجب تحديث الأهداف المحددة في المخطط الجهوي لتنمية الصناعة التقليدية من خلال صقلها وتعزيزها أثناء وضع التصميم الجهوي لإعداد التراب ومخطط التنمية الجهوية. ويشكل قطاع الصناعة التقليدية نواة حقيقية لتعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من حيث إيجاد فرص العمل وتوزيع الدخل في الجهة. وبالنظر إلى مستوى التعليم والتدريب في الجهة، وفي غياب فرص التسويق الخارجي، فإن الجهود المبذولة للتدريب في مجال الصناعة التقليدية لها مساهمة كبيرة في معالجة المشاكل الاجتماعية الجهوية، بما في ذلك ارتفاع معدلات البطالة.

وباختصار، تقتسم القطاعات الاقتصادية بالتساوي البنية الاقتصادية للجهة (36 %) وتساهم أنشطة القطاع الثاني والخدماتي في تكوين الناتج الداخلي الخام الجهوي. ولفت التشخيص الانتباه إلى أن القطاع الأولي يفتقر إلى ربط علاقة مع القطاع الثاني، من ناحية، وعدم وجود نمو إيجابي لهذه القطاعات في تشكيل الناتج الداخلي الخام الجهوي، من ناحية أخرى. وعلاوة

على ذلك، انخفضت حصة القطاع الثاني انخفاضا كبيرا في السنوات الأخيرة في هذه الجهة.

وعموما، فإن تطور حصص القطاعات الرئيسية الثلاث في المساهمة الجهوية في إنتاج القيمة المضافة الوطنية يمثل إشكالية بالنسبة لمستوى التنمية بالجهة بالمقارنة مع التفاوتات الحاصلة داخل الجهة. ومن المهم أن تتوجه توصيات التصميم الجهوي لإعداد التراب لتعزيز جهود تنويع وخلق قيمة مضافة مستدامة.

وقد أظهر تحليل المؤهلات الاقتصادية للجهة بالنسبة لمختلف الأنشطة، أن الإكراهات الرئيسية لا تزال قائمة وتحد من الديناميات الاقتصادية الجهوية. وتتمثل هذه الإكراهات على وجه الخصوص فيما يلي:

- انتشار العقارات ذات مساحات صغيرة، وهيمنة الري التقليدي، وانخفاض تثمين المنتجات الفلاحية، وعدم وجود استثمارات في المناطق الجبلية، وزحف التمدن في المدار المسقي، وضعف الاستثمار في الصناعات الفلاحية، والافتقار إلى تسويق الخدمات اللوجستية، وانخفاض مستوى مكننة الفلاحة...؛

- التأخر في بناء وتطوير المنصات الصناعية المندمجة والمناطق الصناعية، والمنافسة غير العادلة من القطاع غير المهيكل مما يعوق القدرة التنافسية للشركات، وبالتالي يمارس تأثيرا سلبيا على مناخ الأعمال وصعوبة العثور على عقارات صناعية بأسعار معقولة بسبب ارتفاع التكلفة وارتفاع معدل الضرائب؛

- عدم كفاية التدابير المتخذة في مجال التنمية الصناعية والسياحية والصناعة التقليدية فيما يتعلق بالسياق الخاص للجهة؛

- صعوبة حصول الفلاحين والشركات على التمويل في جميع القطاعات، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة؛

- أهمية وزن القطاع غير المهيكل وغلبة وحدات الإنتاج غير الرسمية في جميع مقاطعات الجهة، ليس فقط بالنسبة لقطاعي التجارة والخدمات، بل أيضا بالنسبة لأنشطة التحويل الصناعي؛

- الصعوبة التي تواجهها الشركات، حتى في المراكز الحضرية الرئيسية في الجهة، لجذب الموارد البشرية المؤهلة اللازمة لتطوير الصناعات المتوسطة والعالية التكنولوجيا...

إن اجتماع شروط المساهمة الحقيقية للجهاز الإنتاجي في التنمية المستدامة للجهة، في المجالات الحضرية والقروية، يقتضي وضع استراتيجية ملائمة لإعادة هيكلة وتجديد بنيات ووسائل الإنتاج والتسويق. كما أنها تحتاج إلى استراتيجية تسويقية لتعزيز المنتوجات الحرفية الجهوية ووضع مقاربة للتكامل بين السياحة الجهوية والتنمية الثقافية وفي توطيد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في جميع مجالات الجهة. وبالنسبة لهذه الجهة، يتطلب انجاح التنمية الجهوية أيضا تحسين المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية تدريجيا وبشكل مستمر. ففي حين استفادت

جهة تتعلق فيها التنمية البشرية بالجهود المبذولة لفائدة المجالات القروية

الجهة من (9٪) من الاستثمارات العمومية خلال الفترة 2004–2015، فإن تطور ناتجها الداخلي الخام لا يزال متواضعا. وقد ركز التشخيص الترابي الاستراتيجي على مظاهر العجز الاجتماعي الترابي.

5. تنمية بشرية غير كافية

وصل معدل الفقر العام بالجهة 19.1 % في سنة 2014، محتلة المرتبة الثانية بين أفقر الجهات. كما أنها تحتل المركز الأول في الفقر المتعدد الأبعاد بنسبة 13.4 % سنة 2014 و10.5 % سنة 2017. وبالإضافة إلى ذلك فمعدل الساكنة الذين لا تتوفر لديهم خدمات الصرف الصحي يتجاوز 50 %، ومعدل الساكنة الذين لا يستفيدون من الكهرباء لا تزال حوالي 15٪ والمياه الصالحة للشرب تقترب من 30٪. وفي حين أن معدل التمدرس يبلغ 94 %، فإن معدل الأمية في الجهة لا يزال يهم 40 % من سكان الجهة.

جدول 1: مؤشرات الفقر بجهة بني ملال خنيفرة

	الفقر متعدد الأبعاد				الفقر النقدي				الفقر العام	
	2004	2014	مزمس	*2017	2004	2014	مزمس	*2017	2014	2017
المجموع	31.0	13.4	0.1-	10.5	13.9	5.7	0.1-	4.4	19.1	14.9
الحضري	11.0	2.6	0.1-	1.7	4.5	1.0	0.1-	0.6	3.6	2.3
القروي	47.6	23.9	0.1-	19.4	21.7	10.3	0.1-	8.2	31.5	27.6

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط ، مزمس : معدل الزيادة المتوسط السنوي

ويظهر أن التفاوتات المجالية بين الأقاليم في الموارد المتاحة تؤدي إلى تمايز اجتماعي محلي في مستويات العيش وتؤثر على النسيج الاجتماعي الجهوي. وكان لمختلف الإجراءات التي اتخذتها الدولة في إطار أهداف الألفية، وبرامج التنمية البشرية والقطاعية، أثر إيجابي. فقد مكنت من الحد من الفقر النقدي (13.9 % في سنة 2004 إلى 5.7% في سنة 2014 و4.4 % في سنة 2014). وعلى الرغم من هذه النتائج المشجعة، لا يزال معدل الفقر مرتفعا في المجالات القروية، التي لا تزال في حدود 10.3 % بسبب ضعف الأسس الاقتصادية لخلق فرص العمل ومستويات التنمية والتجهيزات الأساسية. كما أن التحسن في مستويات عيش الساكنة خلال الفترة نفسها، الذي يؤكده ارتفاع العمر المتوقع عند الولادة، والانخفاض الطفيف في معدل الأمية، والولوج إلى الماء والكهرباء والخدمات الاجتماعية عرف وتيرة بطيئة مقارنة بالجهات الأخرى.

والواقع أنه بالنسبة للمجالات الهشة، ولا سيما الجماعات الجبلية، حيث النشاط الاقتصادي الذي يدر دخلا مستداما محدود جدا، فإن الفقر النقدي لا يتغلب عليه إلا بصعوبة وببطء. وبالإضافة إلى ذلك، ترتبط حالة التنمية البشرية في أقاليم الجهة ارتباطا وثيقا بمستوى نشاط سكان الأقاليم المتخصصة في الأنشطة الفلاحية أو المعدنية. كما يجب وضع تصور جديد للتوجهات في مجال السياسة الاجتماعية الموجهة للجهات الهشة، بما ينتج آثارا إيجابية بالنسبة للسلطات العمومية والفاعلين الاقتصاديين والمشغلين من حيث تكثيف الاستثمار الإنتاجي، وتثمين مختلف مؤهلات الجهة، وتنفيذ ودعم المشاريع والأنشطة

القادرة على خلق ما يكفي من فرص العمل والقيمة المضافة الاقتصادية والاجتماعية.

وقد أظهر تحليل خصائص الأقاليم في هذه الجهة القروية بوضوح أن المؤهلات القروية تكاد تكون غائبة. ومن المؤكد أن مجالات الجهة قد استفادت من البرامج الوطنية للكهرباء والماء والطرق والمسالك القروية، التي تهدف إلى التخفيف من حدة الفقر والهشاشة وتوسيع نطاق ولوج سكان القرى إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية (التعليم الأساسي ومحو الأمية، والصحة). كما ساهمت برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في الدفع بالعديد من المبادرات الرامية إلى الحد من التفاوتات الاجتماعية والمجالية (النقل المدرسي، والوحدات الطبية المتنقلة). ولكن لا يبدو أن تنفيذ استراتيجية التنمية القروية لسنة 2020 قد جمع الدعم التقني والمالي بما فيه الكفاية لتعزيز الأنشطة الإنتاجية في الجهات الهشة واستدامتها.

وفي حين ازداد الفقر في المناطق القروية على الصعيد الجهوي (10.4 % في سنة 2007 إلى 11.4 % في سنة 2014) وزادت الهشاشة في المجالات القروية على الصعيد الجهوي (15.5 % إلى 21.75 % بين سنتي 2007 و2014)، فإن ذلك يرجع إلى أوجه القصور للنشاط الاقتصادي الجهوي في المجالات التي يصعب الوصول إليها. كما لا يمكن تحقيق التنمية المندمجة والمستدامة للمناطق القروية ذات طابع زراعي إلا بتثمين المؤهلات الطبيعية والبشرية والموارد التي تحتوي عليها. وبالنسبة لهذه الجهة الجديدة، فمن الواضح أن آثار الاستراتيجيات الفلاحية ومخطط المغرب الأخضر لا يمكن أن تخرج هذه المجالات من العزلة التي تشهدها.

ويستحق التقدم الذي أحرزته إنجازات مخطط المغرب الأخضر تقييما شاملا لقياس الآثار المترتبة أو المتوقعة على سكان القرى في الجهة. والهدف من ذلك هو ضمان أن تسهم النتائج المحققة في التعجيل بالتنمية المستدامة في العالم القروي الجهوي، وإلا سيتعين إدخال التعديلات اللازمة لتحقيق ذلك. ومن المؤكد أن الفلاحين في المجالات القروية يحتاجون إلى الدعم والإشراف والتدريب أثناء العمل والمساعدة التي يقدمها المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية الذي أنشئ في سنة 2013. وتفتقر الفلاحة في المجالات القروية الصعبة إلى هذه الاستشارات والدعم، ولا يمكن أن تتطور وتحدث دون مساهمة الدولة والجهة لتشكيل الإطار المندمج للتنمية القروية ومحاربة الفقر والهشاشة.

إن تنمية الجهة في حاجة ماسة إلى استراتيجية لتأهيل المجالات القروية غير المتجانسة. ولذلك، من المهم التفكير في هذا البناء للحد من مظاهر التدهور الديمغرافي ولوضع دينامية جديدة في الجهود الرامية إلى رفع مستوى التنمية الاقتصادية للجماعات القروية. ويجب أن تفيد الديناميات المجالية من ناحية تطوير مؤهلات الإنتاج، والقدرة الاستثمارية، ومحاربة التفاوتات الداخلية...

وبعبارة أخرى، فإن العمل على بناء هذه الجهة الجديدة، في إطار سياسة إعداد التراب والجهوية المتقدمة، يجب أن يسعى إلى التركيز على الجهود المبذولة بشأن التنمية القروية، ولا سيما في المجالات "الطبيعية" والجبلية والتي من المهم أن تشملها مشاريع تنموية محددة. ومن خلال التصميم الجهوي لإعداد التراب ومخطط التنمية الجهوية، يجب تعزيز البنية الحضرية من خلال تعزيز شبكة المواصلات والنقل وتكثيف العلاقات بين مختلف مدن الجهة.

ومن أجل تحسين التناسق والتنسيق، من حيث إعداد وتهيئة المجال الجهوي، بين أسس السياسة الاقتصادية الوطنية في

مختلف أبعادها القطاعية وبين تدخلات السلطات المحلية بما في ذلك الجهوية، فيجب أن تأخذ بالاعتبار التنوع الذي تعرفه مجالات الجهة ونتائج التشخيص الترابي.

6. جهة تحتاج شبكتها الحضرية إلى التحديث

يعكس النسيج الحضري لجهة بني ملال خنيفرة الحالة الطبيعية للتضاريس. فالدير وسهل تادلة يشهدان تمدنا كبيرا، كما يعرف نفس الوثيرة في الهضاب بفضل أنشطة التعدين والبنيات التحتية (الطرق السريعة والطرق والسكك الحديدية). ومن ناحية أخرى، لا تزال المناطق الجبلية غير مؤهلة نسبيا (أزيلال، واويزغت)، كما تتكون من مراكز صغيرة ذات قاعدة اقتصادية ضعيفة.

وتتكون الشبكة الحضرية للجهة من 40 مدينة ومركزا حضريا في جهة تزيد مساحتها على 000 28 كيلومتر مربع، مع توزيع مجالي غير متوازن إلى حد كبير حيث تمثل أربع تجمعات كبيرة 50 % من سكان المدن (خريبكة، وبني ملال، وخنيفرة، والفقيه بن صالح).

وإذا توافقت جميع التوقعات على تأكيد توجه التمدن السريع في جميع الأقاليم، بما في ذلك الأقاليم التي يغلب عليها الطابع القروي، فإن معدل التمدن في الجهة لن يتجاوز 56 % بحلول سنة 2030. وسيظل أعلى معدل للتمدن في اقليم خريبكة، وسيكون حوالي 78 %. وستحتفظ أزيلال بطابعها القروي بأقل من 23 %. وستبقى بني ملال في وضع متوسط وستشهد زيادة متواضعة من 60 % في سنة 2018 إلى ما يقرب من 63 % في سنة 2030، حسب معطيات المندوبية السامية للتخطيط.

وقد أكد التشخيص الترابي أن بعض قضايا التنمية المستدامة الرئيسية في الجهة ترتبط بالضرورة بكيفية إعادة تنظيم التمدن في هذه الجهة. ويتوافق معظم النسيج الحضري للجهة مع التمدن الحديث وغير المنظم. كما أن التوزيع المجالي للسكان الحضريين في الجهة غير منتظم، مما جعل النسيج الحضري الجهوي غير متوازن إلى حد كبير. وقد أثر ارتفاع معدلات التمدن في الجهة على البنية الحضرية إلى انتشار المراكز الحضرية نتيجة لتحويل القرى الكبيرة إلى مراكز حضرية، وإلى توسعات المجالات الحضرية القائمة.

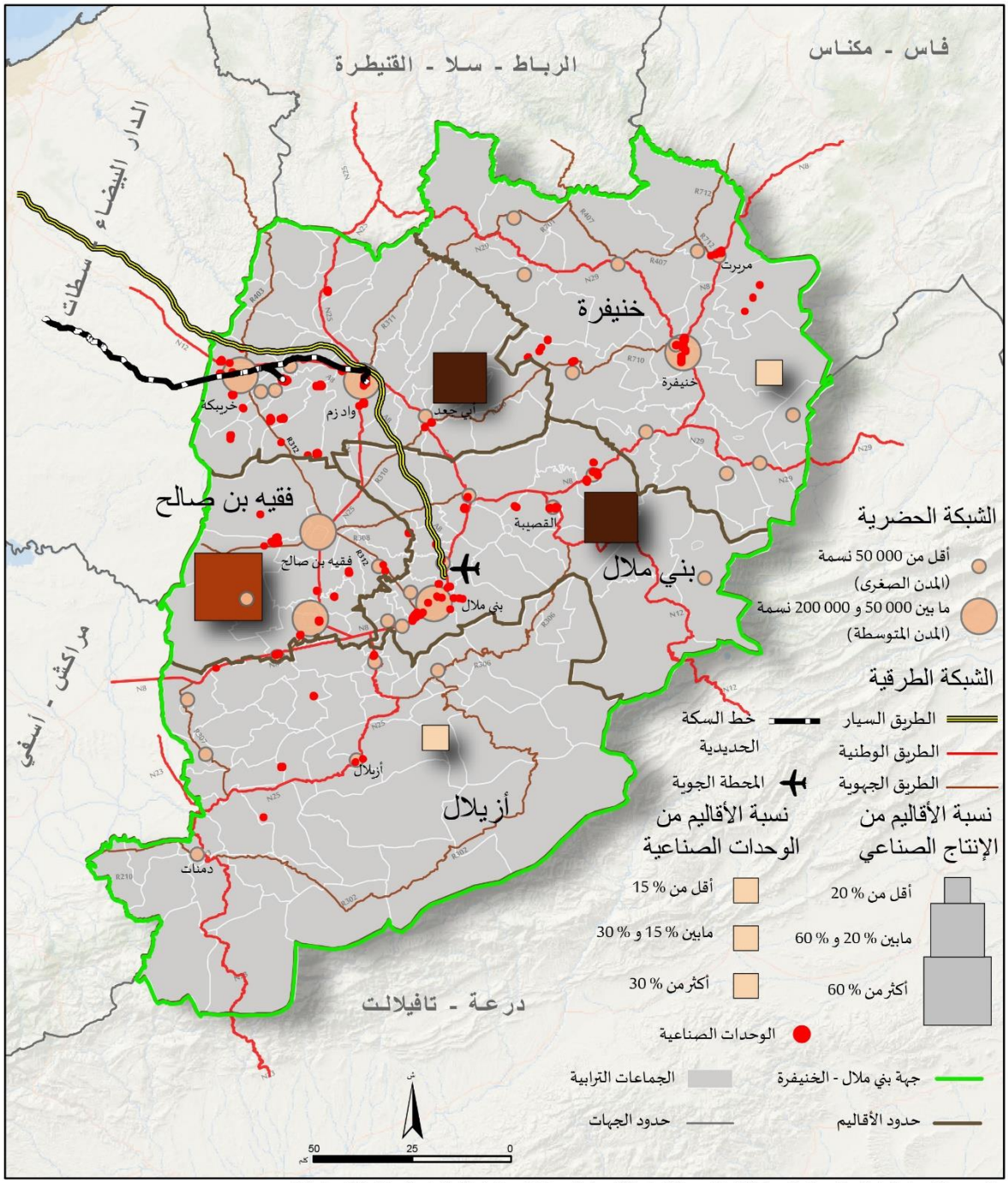

المصدر : الإحصاء العام للسكان والسكنى، 2014 ، المندوبية السامية للتخطيط - وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي
وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء - إنجاز : مجموعة سود - أنزار -

خريطة 2: الشبكة الحضرية والشبكة الطرقية وتوزيع الوحدات الصناعية

ويؤثر توفير البنيات التحتية للنقل وخدماته تأثيرا كبيرا على المؤهلات التنموية لمختلف مجالات الجهة الجديدة. وتؤثر حالة نظم النقل تأثيرا فعليا على البعد أو القرب بين مجالات الجهة. وبالنسبة لجهة في مرحلة إعادة التنظيم، ينبغي أن يأخذ تحليل الديناميات الجهوية في الاعتبار القرب التنظيمي والمؤسساتي والجغرافي. كما أن قدرة التنظيم للمراكز الحضرية في الجهة من شأنه ان ييسر تفاعلاتها وسيجعلها في نهاية المطاف أكثر كثافة من البنيات الحضرية الأخرى البعيدة...

ومن الملاحظ أن تأثير مدينة الدار البيضاء على مستوى الشبكة الحضرية للجهة سيبقى مستمرا على جميع المراكز الحضرية الرئيسية. وهذا لا يعني غياب تأثير المراكز الحضرية الرئيسية والقديمة، بما في ذلك بني ملال وخريبكة. وهناك خصوصيات ملحوظة في جهات مختلفة (السهل، الدير، الهضبة والجبل):

أ. **على مستوى مجال الدير**، تقع بني ملال العاصمة الجهوية في الجهة المنخفضة، ملتقى تدفقات الهجرة، وهي ثاني أكبر مدينة وموقعها يعطيها وظيفة قوية من الاستقطاب بفضل شبكة الطرق والطرق السريعة، ولكن أيضا من خلال مركزيتها في سهل تادلة. وهذا الأخير يتميز بنشاطه الاقتصادي المرتكز على الفلاحة والصناعة الفلاحية. ومع ذلك، تراكمت في بني ملال أوجه قصور هائلة في التنظيم المجالي للمدينة نفسها. وقد أدت هذه الاختلالات إلى انتشار المباني غير القانونية، وغياب البنيات التحتية، والفرق الكبير بين السكن الاجتماعي والاقتصادي، وكثرة المضاربة. وعلاوة على ذلك، فإن التمدد الحضري للمدينة يصاحبه تقلص للمدار السقوي، مما جعل المدينة مجزأة وذات ملامح غير محددة وديناميات تمدن تجمع بين الحضري والقروي.

ب. **وفي مجال السهل**، تقع مدينة الفقيه بن صالح، ثاني أكبر مدينة في تادلة، على مفترق طرق الربط الرئيسية، وعلى مفترق طرق تدفقات الهجرة، الداخلية والخارجية، وهذه المدينة تستقبل الاستثمارات العقارية الكبيرة ويسجل النمو السكاني أهمية نتج عنه توسع المدار الحضري. وتشكل المدينة فضاء حضريا مجزأ وغير منظم.

تتجلى مظاهر التوسع العمراني في السهول في التحول من المراكز القروية الصغيرة إلى النوى الكبيرة، ثم إلى المدن الحقيقية، كما هو الشأن في سوق السبت. وهذه الحالة، التي تعتبر نموذجية، أقامت توسع الموقع الجغرافي في قلب جهة زراعية غنية وعلى مفترق طرق عديدة. ومما يعزز توسيع المدينة تنفيذ سلسلة من البرامج المتصلة بأنشطة المدار المسقي (الجهة الإدارية، ومعمل السكر، وأحياء الفلاحة، والتعمير...).

تعتبر وثيرة التمدن متواضعة. وتقتصر وظيفة أزيلال على الدور البسيط لمركز الإطار الإداري المنشأ على مستوى الأقاليم. وعلى الرغم من تواجد الإدارة بها، لا تزال هذه المدينة الجبلية متواضعة مقارنة بعواصم الأقاليم الأخرى في الجهة. فهذه المدينة لا يصلها إلا الطريق الجهوي السابق R 304، الذي أصبح منذ ذلك الحين طريقا وطنيا رقم 25.

وتتألف بقية التجمعات، التي تشكل النسيج الحضري للجهة من مجالات ذات تضاريس. ولا تزال هذه المدن الجبلية (دمنات، وواويزغت، وأغبالا، وأغلموس،) والهضاب العليا، تعاني من نقص في البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية.

ت. **أما على مستوى الجبل**، فإن خنيفرة، المتواجدة على المحور التاريخي فاس –تادلة–مراكش، بعيدة كل البعد عن الأقطاب الجهوية الرئيسية (مكناس وفاس وبني ملال). ويوجه الموقع الحالي للمدينة توسع النسيج الحضري، والذي يعاني من تفككه على طول الطرق مما يؤدي إلى أحياء غير مجهزة تجهيزا كافيا وناقصة الاندماج. وتعاني المدينة من نقص التجهيزات والخدمات الأساسية. وتحتاج المدينة إلى إعادة هيكلة كبيرة للوفاء بمهام مركز التنمية الحقيقي في الدير وإعادة تنمية الأحياء التي تسود فيها المساكن العشوائية.

- تعتبر زاوية الشيخ مركزا للبنية الحضرية في الدير، حيث تتوفر على مجالات زراعية غنية مع مواقع ومكامن

طبيعية وسياحية مهمة. وتتمتع المدينة بولوجية جيدة من خلال الطريق الوطني رقم 8 الذي يربط فاس بمراكش. غير أن التنمية الحضرية لا تزال تعوقها القيود العقارية.

- على المحور الشمالي الجنوبي (خنيفرة – بني ملال–قلعة السراغنة)، تظهر مراكز ذات نمو متسارع (مثل بزو، أولاد عياد، البرادية، القصيبة، مريرت...) التي سيتعين تحديد أدوارها المستقبلية من أجل الاحتفاظ بالساكنة في هذه المجالات. وعلى المحور الشرقي الغربي (بني ملال –خريبكة)، يتواجد ممر حضري (بولانوار –حطان، بوجنيبة، ...) ويضم واد زم وبجعد.

د. **وفي الهضاب العليا**، فخريبكة تعد أول مدينة في الجهة من حيث الكتلة السكانية. وعلى الرغم من تاريخها الحضري القصير، فإن وظيفتها بوصفها "مدينة منجمية" قد أعطتها وتيرة سريعة للنمو الحضري. وقد طورت خريبكة جهة نفوذ تغطي خارج قيادتها الإدارية. ولكن هيمنة النشاط الأحادي تقوض أي فرصة لتعزيز وتنويع اقتصاد المدينة. ومن خلال الموقع الاستراتيجي في النسيج العمراني لإقليم خريبكة، عرف واد زم في أقل من عقد من الزمن نموا وجاذبية بفضل تحسين إمكانية الولوج إليه عبر الطريق السيار.

وتبين حالة النسيج الحضري، أن واقع التمدن في جهة بني ملال خنيفرة لا يظهر كشكل من أشكال تطور فضاء العيش. هذا التطور الذي يقاس أساسا من خلال كثافة المساكن والساكنة، التي تميز استمرارية البناء الحضري من خلال تجمع المباني المختلفة. وما يحتاجه النسيج الحضري للجهة هو القدرة على أداء وظائف أخرى كتعزيز وظائف إنتاج السلع أو الخدمات. وبغض النظر عن حجمها، لا يمكن لأي مدينة تلبية جميع الاحتياجات من قبل الإنتاج الوحيد التي يتم توفيرها فيها. وللجهة مصلحة في تنمية تخصص وظيفي للمدن لا تحدده قيود اقتصادية قصيرة الأمد.

وسيظل نمو جهة بني ملال خنيفرة متوقفا على تطور شبكتها من المدن والتقدم المحرز في صياغة مكونات نسيجها الحضري. وفي جهة كبيرة تسود فيها القرى، يتطلب تحقيق التنمية الحضرية توزيعا معينا للأدوار بين المدن، مع مراعاة جهات الاستقطاب الحضري التي يجري تشكيلها. ولذلك، هناك حاجة إلى إعادة التفكير في وثائق التعمير، ولا سيما تصميم التهيئة ومخطط التنمية القروية، لإعادة تحديد تصميم مكونات النسيج الحضري لجهة بني ملال –خنيفرة في المرحلة الحالية. وتفتقر المدن الحديثة بالجهة إلى البنيات والتجهيزات الأساسية اللازمة. ويعتمد التمدن على التفاعلات بين الممارسات المؤسسية للفاعلين في سياسة التعمير من ناحية، والممارسات السكنية التي تولد "اختلالات" حضرية (عشوائية، عفوية، اقتصاد غير مهيكل...) من ناحية أخرى.

ومن خلال استعراض حصيلة تطور حظيرة المساكن بالجهة، حدد التشخيص الترابي العجز والتأخر في تلبية الاحتياجات الرئيسية من شتى أنواع السكن من ناحية، وفي تقليص العجز في البنيات التحتية والتجهيزات والخدمات الأساسية من ناحية أخرى. ويعد إنجاز المشاريع السكنية بالجهة ذو أثر ضعيف. وعلاوة على ذلك، يبدو أن تأثير هذه البرامج ضئيل جدا على المشهد الحضري. ويهيمن البناء الذاتي على العرض السكني الخاص. وفي مواجهة العديد من الإشكالات (الأحياء الفقيرة، ارتفاع الكثافة في المسكن الواحد، المباني الآيلة للسقوط...) يعد تقييم الاحتياجات المحتملة للأسر الجديدة مسألة مهمة

وأساسية.

ويجب ترجمة سياسة التنمية الجهوية المندمجة والمنصفة إلى سياسة سكنية في الجهة من خلال خيارات تأخذ بعين الاعتبار ضرورات التنمية المستدامة من حيث تقنيات البناء وعقلنة مرافق البنية التحتية وتبسيط تعبئة العقارات. وقد بينت نتائج التشخيص عن تفاقم العجز السكني حيث سيبلغ بالوسط الحضري 000 98 وحدة سكنية في أفق 2045، في حين سيبلغ العجز في المجال القروي 000 18 وحدة سكنية.

وبالنظر إلى الإنتاج السنوي للسكن بالجهة، فلا يتم الا انتاج 4000 وحدة سكنية أي فقط 1 بالمئة من الإنتاج الوطني. كما أن تزايد السكان في أفق 2045 سيضيف 000 335 أسرة جديدة ما يعني الحاجة إلى تلبية حاجياتها من السكن. وسيستقر العدد الكبير من الساكنة في المحور الرابط بين بني ملال–خريبكة–خنيفرة. في حين سيستقر الباقي من الاسر الحضرية بالجهة في كل من المدن التالية:

- المدن المتوسطة: واد زم، بجعد، الفقيه بن صالح، سوق السبت أولاد النمة، قصبة تادلة، مريرت، أزيلال ودمنات
- المدن الصغيرة: القصيبة، زاوية الشيخ، القباب، مولاي بوعزة، بزو، أولاد مبارك، أكلموس، تيغزة، سيدي جابر.

جدول 2: الحاجيات السكنية بجهة بني ملال خنيفرة في أفق 2045

الإقليم	عدد سكان الوسط الحضري		معدل النمو %	الأسر الجديدة بالوسط الحضري 2045	عدد سكان الوسط القروي		معدل النمو %	الأسر الجديدة بالوسط القروي 2045	الحاجيات السكنية 2045	المساحات المقارح فتحها للتعمير
	2014	2044	2014/2044		2014	2044	2014/2044			
ازيلال	100 293	149 519	1,34	10 900	452 712	482 087	0,21	6 500	**19 000**	**190**
بني ملال	325 065	406 441	0,75	18 083	224 381	271 343	0,64	10 400	**31 000**	**310**
الفقيه بنصالح	205 059	271 735	0,94	14 816	296 857	302 966	0,07	1 300	**18 000**	**180**
خنيفرة	227 847	298 322	0,9	15 600	142 990	57 388	-3	-19 000	**17 000**	**170**
خريبكة	376 544	499 205	0,94	27 250	164 707	98 904	-1,69	-14 600	**31 000**	**310**
المجموع	**1 234 808**	**1 625 222**	**0,92**	**86 649**	**1 281 647**	**1 212 688**	**-0,18**	**-33 600**	**116 000**	**1160**

المصدر : مكتب الدراسات

ومن أجل تلبية الحاجيات من السكن، سيكون من الضروري تهيئة 1160 هكتار في أفق 2045 أي ما يعادل 2000 هكتار تقريبا من الأراضي. ومن خلال التوقعات التي تم إنجازها، يتبين أن أهم الحاجيات ستتركز في أقاليم بني ملال وخريبكة .

ومنه، فإن التحليل بين أن الجهة تعرف تزايدا سكانيا قليلا في حين أن معدل الهجرة إلى خارجها يعرف تزايدا مهما، الشيء الذي يترجم ضعفا في التنمية البشرية بالجهة وبالتالي قدرتها على تحقيق استقرار لسكانها مما يستدعي وضع برامج تنموية لتحقيق فضاءات عيش مناسبة وجذابة لساكنة الجهة وأقاليمها.

7. تراث مادي ولامادي غني ومهم

لا يمكن أن تقتصر التنمية الجهوية على القطاعات الكلاسيكية وحدها، لأنها تستهدف إنسانا يستمد عمله وتطلعاته من القيم والمراجع ذات الأهمية الثقافية والتراثية. ويجب أن يعتمد بناء الفضاء الجهوي الجديد على موضوع التراث، الذي هو ببساطة الهدف الذي سيكون من خلاله المجتمع موجودا ويعزز نفسه. إن تثمين التراث (الطبيعي أو الثقافي ...) المادي وغير المادي، الجمالي أو الرمزي، يستجيب للحرص على إقامة صلة بين الأجيال الماضية والأجيال المقبلة.

وقد بين تحليل حالة المواقع التراثية في جهة بني ملال خنيفرة وجود مجموعة مهمة من المكونات التراثية (المناظر الطبيعية، والآثار، والحرف، والملابس وتقاليد الطبخ...). وفي جهة تنتمي إلى أمة عريقة، يمكن أن يمتد "التراث الثقافي" الآن إلى جهات جديدة. إن غياب المدن الكبيرة لا يقلل من ثراء التراث التاريخي المبني في سهول الجهة التي يكمن موردها الرئيسي في قدرتها على تعزيز التراث الطبيعي.

والواقع أنه في الحالة الراهنة، لا يمكن أن يكون النشاط الإنتاجي هو الدعامة الوحيدة لتنمية العالم القروي وتلبية احتياجات الساكنة المحلية. ويمكن للبحث عن الأنشطة غير الفلاحية أن يفتح مسلكا لتنمية التراث. وأكدت التجارب في المناطق الجبلية أو شبه القاحلة، الفوائد الإيجابية المتعددة (الاجتماعية والاقتصادية والثقافية...) التي يمكن أن يولدها تثمين التراث الطبيعي والحرف الفنية. فعلى سبيل المثال، من حيث الإشعاع والتسويق الجهوي، أصبحت جهة أزيلال معروفة على الصعيد الدولي من خلال شلالات أوزود، ووادي "السعيد" بأيت بوغماز، والمنتزه الجيولوجي مكون...

ولأن التراث غير المادي قادر على فتح الآفاق الواعدة لتعزيز التسويق والقدرة التنافسية للمجالات، كان التشخيص الترابي حريصا على تسليط الضوء على المحتوى المتنوع من الناحية الرمزية والثقافية، وحتى الروحية، للتراث الجهوي ومدى قدرتها على أن تصبح مصدرا للإشعاع الذي يمكن أن يتجاوز الإطار المحلي. ومن إدماج التراث ب لجعل العرض السياحي الجهوي متميزا. وتشكل مختلف عناصر التراث الطبيعي والثقافي ركائز لتنمية هذا القطاع وتنشيطه وكهدف لاستدامته والحفاظ عليه بغية تحقيق التنمية المستدامة. وبالمثل، فإن السعي إلى تحقيق فوائد ملموسة ودائمة في المجالات، يتطلب تعبئة المهنيين وجمعيات المجتمع المدني في مجال تثمين الثقافة المحلية والهوية الجهوية، على الرغم من الموارد البشرية والمادية المحدودة.

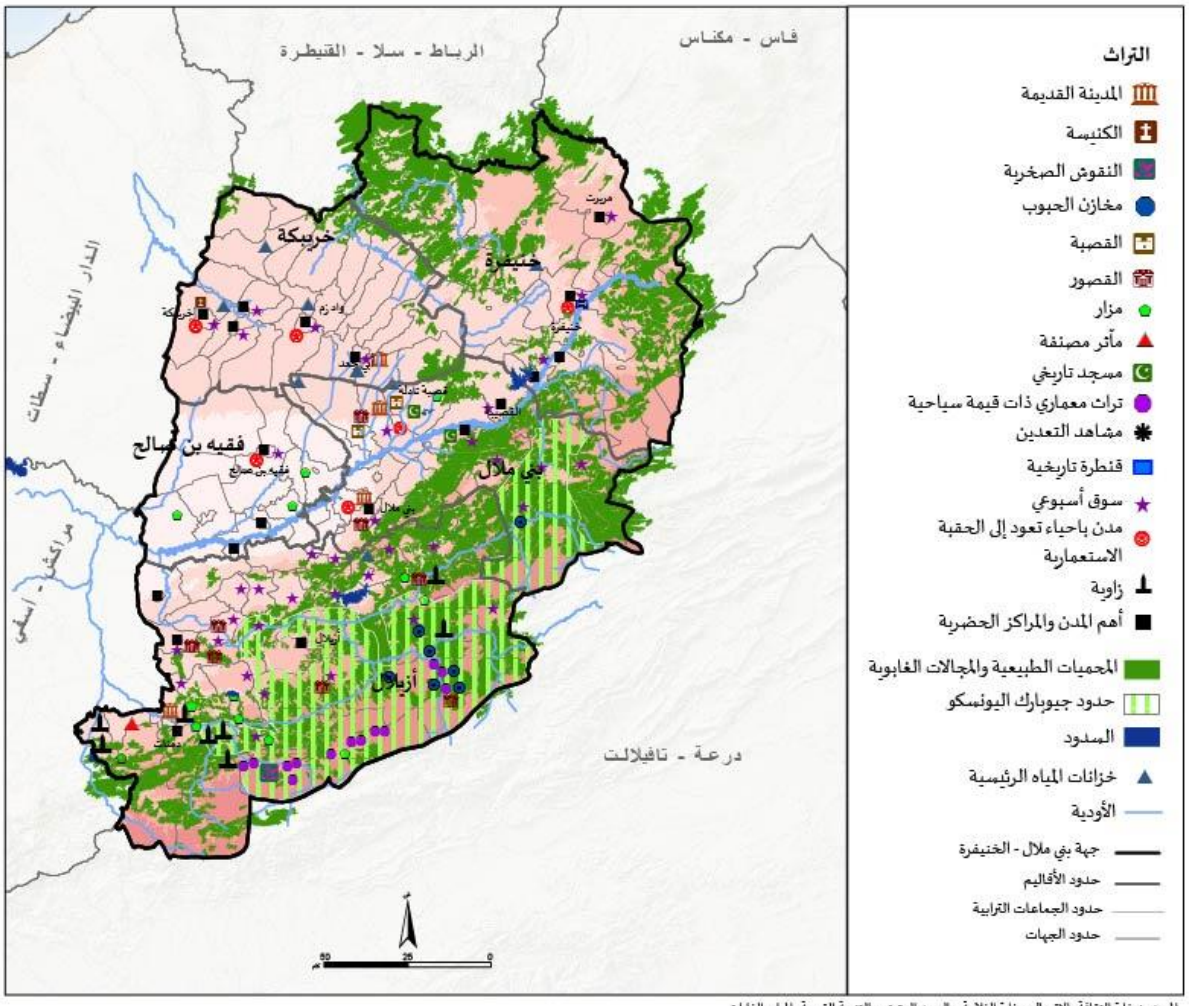

المصدر : وزارة الثقافة والإتصال - وزارة الفلاحة، والصيد البحري، والتنمية القروية والمياه والغابات
إنجاز : مجموعة سود - أنزار

خريطة 3: خلاصة مكونات التراث بجهة بني ملال خنيفرة

وفي هذه الجهة من المغرب، ووفقا للمفهوم الذي اعتمده الميثاق الوطني لإعداد التراب، فإن البعد الثقافي موجود بشكل خاص في التعبيرات التي تأخذها الثقافة الشعبية والثقافة ذات الطابع القروي أو لدى سكان المدن. ولكن يمكن أيضا أن يفهم من البعد غير المادي من خلال نوع الحياة في كل مجال، أو حتى الأنشطة الثقافية الأخرى مثل المهرجانات واللهجات واللغات أو غيرها من العناصر التي يمكن أن تسمى اليوم "ثقافة الهوية". وبهذا المعنى، لفت التشخيص الانتباه إلى أهمية الثقافات المحلية من خلال تناسقها وأصالتها وخصوصياتها. واستنادا إلى تأكيد الأهمية الاقتصادية للتراث بالنسبة للجهة، فإن استراتيجية التنمية الجهوية والمحلية تعتمد على مدخل الثقافة والتراث على مستوى جهة بني ملال خنيفرة. وقد ساعد ذلك على تحديد العديد من الخصائص المشتركة للتراث في الجهة من ناحية، ورسم بعض وجهات النظر حول تثمينها من أجل تقوية القدرة التنافسية لمختلف المجالات وتعزيز هوياتهم.

وتتمتع الجهة بمؤهلات غنية ومتنوعة تتألف من تراث متنوع من الطبيعة وتاريخ الساكنة، وهي مليئة بموارد التراث القيمة. كما تتميز بالتنوع الغني للمقومات الطبيعية (الوديان، والغابات والغطاء النباتي، والأشكال الجيومورفولوجية، والبحيرات الطبيعية وخزانات السدود، والشلالات، ...) والتراث الجيولوجي الغني والمهم جدا (جسر إيمي نيفري، الكاتدرائية الطبيعية،

المنحوتات الصخرية وأزوركي وآيت بو أولى، موقع ما قبل التاريخ في إروتان ...). وتتضاف فرص تثمين النباتات العطرية والطبية وإنتاج العسل الحر والزيوت العطرية، إلى آفاق إثراء اقتصاد التراث. وأخيرا، وبفضل تعبئة مؤهلات التراث الطبيعي التاريخي، سيتمكن النشاط السياحي من خلق فرص الشغل والدخل. كما أن الثراء الثقافي والتاريخي والمعماري لهذا التراث المبني يعكس التقاليد الحرفية القديمة المتنوعة، سواء في المجالات القروية والحضرية.

وبالإضافة إلى الفرص المتاحة لتعبئة التراث الذي يكمن في الدراية الفنية للقدماء، حدد التشخيص الترابي إمكانيات استغلال مظاهر التراث اللامادي المهدد بالتدهور والنسيان. حيث يجب ترسيخ هوية الجهة على الصعيدين الوطني والدولي من خلال الحفاظ على مختلف أشكال التعبير عن هذا التراث غير المادي وتجديدها (الموسيقى والأغاني الشعبية القروية، وتنظيم الفلكلور، والأغاني الصوفية...).

إن الغنى المادي واللامادي للتراث الجهوي يعد مفتاحا لوضع استراتيجية لتنمية هذا التراث وحمايته من الاندثار. هذه الاستراتيجية ستمكن من تعزيز دور التراث في خلق القيمة المضافة وخلق فرص الشغل وتعزيز الدخل. غير أن هذه الاستراتيجيات المستقبلية لابد أن تكون مصحوبة بجميع الوسائل الضرورية لضمان تنزيلها وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة داخل مجالات الجهة. كما يجب على الجهة وضع استراتيجية تسويقية لتراثها المجالي وتحقيق تواصل فعال حوله من أجل جعله قبلة للسياح والمهتمين.

وعلى هذا الأساس، لابد للاستراتيجية أن تتبنى على أسس نابعة من الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والمعمارية والتقنية حول التراث. ويجب على الاستراتيجية المزمع وضعها أن تستفيد من نتائج التشخيص الترابي المقدم في إطار التصميم الجهوي لإعداد التراب، كما يجب أن تحتوي على إجراءات عملية من أجل إعادة الاعتبار للتراث المعماري المبني والحفاظ على التراث الطبيعي وجعل التراث رافعة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني خصوصا في شقه المتعلق بالصناعات التقليدية والسياحة. كما يجب وضع أليات تمويلية مبتكرة وفعالة ووضع تركيبة مؤسساتية من شأنها تمكين الاستراتيجية من تحقيق أهدافها.

8. آفاق بناء الجهة الجديدة

تعتبر الرغبة في بناء الجهة الجديدة جزءا من تفعيل مقتضيات الجهوية المتقدمة. فالجهة الجديدة الناجمة عن انفصال مكوناتها عن جهات مكناس–تافيلالت، الشاوية–وردیغة وتادلة–أزيلال تخضع لتأثير الجهات الوسطى المجاورة، وتجعلها جهة ذات مؤهلات متزايدة وقادرة على التضامن والتنمية المستدامة. وبالنسبة لمجموعة جهوية تتاخم بشكل وثيق الجهات الأكثر ديناميكية في المغرب، فإن الهدف من الاندماج داخل الجهة هو دعم قدرتها التنافسية وتنويع قاعدتها الاقتصادية وخلق فرص عمل كافية لسكانها الشباب في الجهات القروية والحضرية.

إن العملية التي من خلالها يتم تشكيل جهة منفصلة عن بقية الجهات المحيطة بها، تتم من خلال الاندماج بين مكوناتها ومجالاتها ومن خلال سلوكيات جميع مكوناتها المؤسسية. وبطبيعة الحال، فبمجرد استيعاب الدوافع لبناء مجمع جهوي جديد بما فيه الكفاية، يجب أن تعمل البنية الجهوية الجديدة على تعزيز نموها الداخلي.

وباختصار، فإن الممارسات هي التي تجعل الجهة تسمح بقراءة معالمها. ويبين التاريخ أن تشكيل الجهات الوظيفية يتوقف على الممارسات الاجتماعية وجهود المؤسسات العمومية. مما يبين أهمية العنصر المؤسسي في بناء جهة بني ملال خنيفرة. فمع إطلاق الجهوية المتقدمة، ستكون لإعادة تقسيم الدوائر الانتخابية التي أدت إلى بروز الجهة الجديدة آثار من وجهة نظر متطلبات التنظيم الإداري. وقد حدد التشخيص بوضوح الجهود المتوقعة من المؤسسات العمومية (الإدارية والمنتخبة). وفي هذه المرحلة الأولى من تنفيذ القانون 111-14، ستستفيد جهة بني ملال خنيفرة من تعبئة مواردها وتنظيم مكوناتها للتوفر على الوسائل اللازمة لممارسة مهامها. ويتطلب ذلك وجود أساس عمل مندمج بين مؤسسة الولاية والمجلس الجهوي لتعبئة الأقاليم والجماعات وغيرها من الفاعلين لصالح استراتيجية التنمية الجهوية.

وقد أظهر التشخيص الترابي للمؤسسة الجهوية بوضوح أن الجهة تجاوزت مرحلة التنزيل الأولي. ووفقا لأحكام القانون 111-14، وضعت الجهة نظاما داخليا، ووضعت مخططها التنظيمي ونظمت عددا من الدورات التي عولجت خلالها المسائل التنظيمية وأدوات الاستراتيجية التنموية، حيث تعمل تحت رعاية مكتب المجلس سبع لجان دائمة في مجالات نشاطها. كما عرفت إدارة الجهة تطورا ملحوظا في بنياتها ووظائفها. وقد تم تأسيس الوكالة الجهوية لتنفيذ المشاريع دون صعوبات. وعلى غرار الجهات الأخرى في المملكة، قامت جهة بني ملال خنيفرة بتطوير جيل جديد من الأدوات لدعم الإدارة الجهوية، والتي أصبحت الآن مدعوة للعمل بالمبادئ والأهداف، ومعايير نجاعة الأداء، واستخدام تقنيات التتبع والتقييم. ومع ذلك، فبالنسبة لهذه المرحلة من إطلاق الإدارة الجهوية ذات الصلاحيات الموسعة، من المهم التذكير أن فعالية هذه الهياكل ستتوقف على أداء الموارد البشرية وتفاعلها الإيجابي.

وتواجه جهة بني ملال خنيفرة، في تنظيمها الجديد، العديد من التحديات. بدءا من تلك الناشئة عن خصوصيات فضاءاتها الترابية المختلفة، من خلال تراكم العجز التاريخي من حيث عدم نجاعة المبادرات الرامية إلى الحد من أوجه التفاوتات المجالية. وتحتل الجهة المرتبة الخامسة بين الجهات المغربية من حيث الثروة (5.8 بالمئة في 2017)، لكنها تحتل المرتبة الثامنة فقط من حيث نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام. ومن ثم، فإنها تواجه العديد من التحديات: العزلة في كل من أزيلال وخنيفرة، والافتقار الكبير إلى الطرق في المجالات القروية، وضعف الربط الطرقي بين الأقاليم وفيما بين الجهات، وانخفاض خدمات المياه والكهرباء في الجهات الوعرة، والمستويات الحادة من الهشاشة والفقر مع تفاوتات كبيرة ومثيرة للقلق بين الأقاليم، ومخاطر التدهور التدريجي لموارد الغابات وبالتالي ضعف القاعدة الاقتصادية الجهوية. وتعد هذه التحديات نتيجة لعمليات تاريخية معقدة، تتطلب حلولا مبتكرة قادرة على إطلاق دينامية تنموية مستدامة بجميع المجالات التي تشكل هذه الجهة.

وتجاوز التحليل ما يهم التنزيل الأولي للجهوية الموسعة ليشمل وضع أسس الثقافة الإدارية لدى جميع الفاعلين الجهويين (المنتخبين ورجال السلطة والموظفين الإداريين والخبراء...). ويقتضي العمل رصد المؤهلات البشرية وإعداد قدرات حقيقية قادرة على تبني مشروع التنمية وتطويره وتنفيذه وتقييمه وتعديله. كما يجب أن يشمل مشروع التنمية الجهوية، الذي يحمله التصميم الجهوي لإعداد التراب ومخطط التنمية الجهوية، جميع القوى الجهوية في جميع مراحل تصميم هذا المشروع واعتماده وتنفيذه وتقييمه وتحديثه.

وهذا يعني تحمل الجهة لمسؤولياتها بوصفها الواضع للتوجهات التنموية الرئيسية، بما يتماشى مع الخيارات الوطنية. ناهيك عن أن الجهة هي الفاعل الرئيسي في هيكلة المرافق والتجهيزات الأساسية، وهي الآن المنسق الرئيسي لبرامج التنمية الجهوية. ومما لا شك فيه أن هذا يستدعي قدرة قوية ومستدامة على تعبئة الشركاء الذين يفضلون التعاون والمشاركة والدعم وتقاسم المسؤوليات في مختلف البرامج الخاصة بالتنمية الجهوية. إن الجهة هي التي تتحمل المسؤولية عن حاضرها ومستقبلها، وبالتالي يجب أن تمنح لنفسها الوسائل اللازمة لتحسين صورتها، وتوطيد القاعدة الاقتصادية وتنويعها وتنفيذ استراتيجية تسويق جهوية كبيرة في خدمة جاذبية الجهة والتحسين المستمر لظروف عيش الساكنة.

وإذا كان التنزيل العملي لجميع هذه التحديات والقضايا لا يمكن أن يمارس إلا في إطار سياسات ترابية، أي من خلال تنزيل المهام الجديدة المسندة إلى الجهة، فإن ذلك لا يمكن إلا أن يكون تدريجيا. وستحقق الجهة مكاسب هامة من خلال تحقيق المزيد من التقارب والتعاون مع جميع الإدارات اللامركزية، والجماعات الترابية المختلفة.

كما أن الإدارة الجهوية مدعوة إلى المبادرة للاستجابة للتحديات المنبثقة عن الفعل التنموي. وتتعدد مجالات التدخل في الجهة، ولا سيما في مجال التنمية القروية، وتهيئة المجالات، والتنمية الفلاحية، والتنمية الاجتماعية، والسياحة، والثقافة، والحماية، وتعزيز التراث الجهوي، والنقل، والتكوين والشغل، والبيئة والرياضة...، ما يتطلب كفاءات إدارية متعددة التخصصات. ويجب أن يكون أسلوب الحكامة المتبع مبنيا على التوافق واعتماد آليات تشاركية للحوار والتشاور. من أجل مواجهة التحديات المرتبطة بالتحولات الديمغرافية والاقتصادية والتكنولوجية، تهتم جهة بني ملال خنيفرة مناهج متنوعة للربط الشبكي والتواصل. وينبغي للرؤية الاستراتيجية المستقبلية التي سينبني عليها مشروع التنمية الجهوية، أن تأخذ بعين الاعتبار الحاجيات المستقبلية يهدف التجاوب مع انتظارات مختلف الفئات التي تشغل مجالات الجهة.

الفصل الثالث

الإطار العام لتنمية المجالات الحضرية والقروية

III. الإطار العام لتنمية المجالات الحضرية والقروية

تتميز المجالات الحضرية لجهة بني ملال خنيفرة بتركيبتها المتنوعة. فالمدن الكبرى للجهة تتمثل في كل من بني ملال وخريبكة وخنيفرة. في حين تنتظم باقي المجالات الحضرية في مدن متوسطة (واد زم، بجعد، الفقيه بن صالح، سوق السبت أولاد النمة، قصبة تادلة، مريرت، أزيلال ودمنات) ومدن صغيرة (القصيبة، زاوية الشيخ، القباب، مولاي بوعزة، بزو، أولاد مبارك، أكلموس، تيغزة، سيدي جابر) ومدن ناشئة تعاني من عدة صعوبات (دمنات، أزيلال) رغم توفرها على مقومات تنموية مهمة.

أما المجالات القروية بالجهة فتتوفر على مقومات مهمة خصوصا منها الطبيعية والفلاحية والمعدنية ورصيد مهم من المنتجات المجالية والصناعات التقليدية. لكنها تعاني من إشكاليات العزلة والخصاص الكبير من التجهيزات والبنيات الأساسية والتحتية الشيء الذي يزكي التوجه نحو الهجرة السكانية خارج هذه المجالات.

وقد تم اعداد الإطار العام لتنمية المجالات الحضرية والقروية لجهة بني ملال خنيفرة استنادا إلى الدراسات التشخيصية والمقارنة والمشاورات مع كافة الفاعلين الجهويين، وهو بالتالي وسيلة تؤطر وضع برامج التنمية الترابية للجهة. كما أن هذا الإطار يشكل أرضية لبناء مسلسل تنموي على المدى البعيد يمكن من وضع مشاريع مهيكلة ويحقق التنمية المستدامة للجهة.

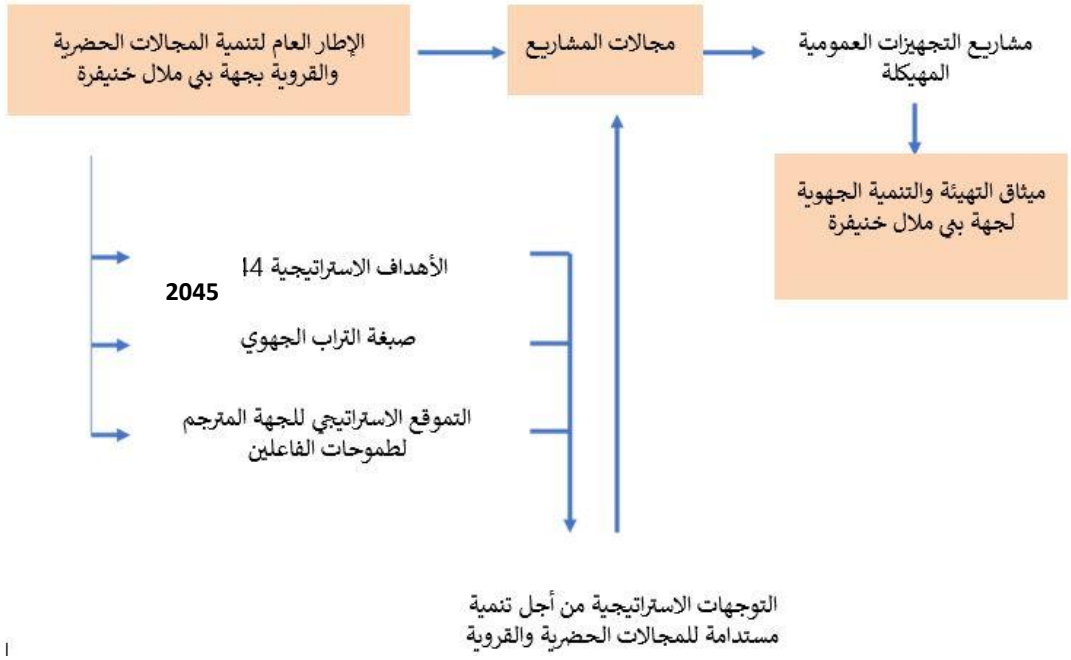

رسم توضيحي للإطار العام لتنمية المجالات الحضرية والقروية بجهة بني ملال خنيفرة

1. المبادئ العامة:

يعتمد وضع الإطار العام لتنمية المجالات الحضرية والقروية على:

- أن المشروع الذي تبتغيه الجهة هو نتاج التصورات التي يضعها الفاعلون بالجهة وهو كذلك نتاج تسخير الموارد البشرية والمالية من أجل تحقيق التنمية؛
- ضرورة وضع جميع الوسائل من أجل تحقيق مسلسل التنمية مع توزيع عادل للثروة الناتجة عن هذه التنمية؛
- ضرورة وضع إطار ملائم من أجل تحقيق التنمية المنشودة.

ويتجلى الهدف من وضع هذا الإطار في تعزيز التنمية المنشودة في جهة بني ملال خنيفرة وأقاليمها، وتحديد أدوارها وعلاقاتها المتبادلة مع المجالات المجاورة، ضمن الإطار الأوسع للخيارات الوطنية وفي ظل السياق الدولي المتغير. ومن ثم، فإنه يحدد التوجهات الرئيسية لتنمية جهة بني ملال خنيفرة، باعتبارها واحدة من الجهات الاثنتي عشرة في المملكة.

وبذلك، فإن هذا الإطار هو ترجمة للتطلعات المحلية في مجال التنمية. كما يسمح هذا الإطار من وضع أسس البرامج التنموية وتقسيمها جهويا إلى مجموعة متكاملة من البرامج الموضوعاتية المترابطة والتكاملية، بما في ذلك برامج فضاءات المشاريع. ومن المفترض أن يستجيب هذا الإطار لاحتياجات المواطنين، وكذا لتطلعات مختلف الفاعلين بالجهة من خلال ما يلي:

- صياغة توجهات استراتيجية لضمان التنمية المستدامة لمختلف مجالات الجهة؛
- وضع أهداف ملموسة وطموحة لتنمية الجهة وفق منظور استباقي بحلول عام 2045؛
- تحديد تدابير التنفيذ، مشفوعة بتوصيات مفتوحة وغير ملزمة؛
- وضع إطار قانوني لتقاسم المسؤوليات والالتزامات؛
- اقتراح إنشاء بنية لتحقيق شروط حكامة جهوية مثمنة للموارد الجهوية.

2. أهم مميزات المجالات الحضرية والقروية بالجهة

تتميز الجهة بتنوع مكوناتها المجالية سواء منها الحضرية أو القروية. ومن المميزات الأساسية لهذه المجالات:

- **مميزات المجالات الحضرية:**

يبلغ عدد ساكنة المجالات الحضرية 1,23 مليون نسمة أي 40 بالمئة من ساكنة الجهة، موزعة على 15 مدينة و20 مركزا حضريا، وتتكون من:

- عاصمة الجهة: مدينة بني ملال
- 4 مدن عواصم الأقاليم: خريبكة، خنيفرة، الفقيه بن صالح وأزيلال
- 11 مجموعة حضرية: واد زم، بجعد، سوق السبت أولاد النمة، قصبة تادلة، مريرت، دمنات، القصيبة، زاوية الشيخ، القباب، بوجنيبة، أولاد عياد
- 21 مركزا حضريا

وينتظم المجال الحضري حول 3 محاور:

- محور أولاد عياد بني ملال قصبة تادلة زاوية الشيخ على طول الطريق الوطنية رقم 8
- محور بني ملال الفقيه بن صالح خريبكة على الطريق الوطنية 25
- محور خريبكة واد زم أبي الجعد وقصبة تادلة على الطريق 12 والطريق السيار رقم 8.

ويتم ربط المجالات الحضرية للجهة مع باقي جهات المملكة عبر الطرق الوطنية والطريق السيار والسكة الحديدية والمطار. غير أن هذين الأخيرين لا يمثلان عنصرا مهما في الربط لضعف الحركية عبر المطار ولاعتماد النقل السككي في الغالب من أجل نقل المعادن.

وتنتظم البنية الحضرية على 4 مستويات:

المستوى الأول مكون من مدينة كبيرة الحجم: مدينة بني ملال عاصمة الجهة والتي تعرف نموا حضريا مهما لكن يبقى دون تأطير كاف. ويبقى المخطط التوجيهي للتنمية العمرانية والتصميم الجهوي لإعداد التراب فرصتين أساسيتين لتحقيق التوازن بالمدينة. أما مدينة خريبكة فتبقى رهينة بالنشاط المعدني للفوسفاط ما يستدعي تنويع مقوماتها الاقتصادية وجعلها قاطرة تنموية بالجهة.

المستوى الثاني مكون من المدن المتوسطة التي تلعب دورا مهما على محيطها ويتعلق الأمر بالأساس بمدن خنيفرة، الفقيه بن صالح وأزيلال، واد زم، بجعد. وعلى الرغم من تاريخها، تظل هذه المدن بعيدة عن تحقيق دورها الاقتصادي في تنمية الجهة.

أما المستوى الثالث فتمثله المدن التي عرفت نموا مطردا في الآونة الأخيرة وتتميز بطابعها الفلاحي: سوق السبت أولاد النمة، أولاد عياد، برادعة، مريرت، القصيبة... وتحتاج هذه المدن إلى تأطير مهم وإنجاز العديد من التجهيزات والبنيات الكفيلة بالاستجابة لمتطلبات تنميتها.

أما المستوى الرابع فيهم المدن التي تعرف إشكاليات مهمة كأزيلال ودمنات والتي تحتاج إلى مزيد من المجهودات لفك العزلة عنها وتمكينها من التجهيزات الأساسية لتنميتها ولتدعيم استقرار الساكنة بها.

وتمثل المدن بالجهة فضاءات مهمة. فمدينة بني ملال عاصمة تمكنت من التأثير على المناطق المجاورة بها بفضل موقعها الاقتصادي والإداري والطبيعي لتكون عاصمة الدير والمجال المؤثر فيه. كما أن العمل على تسريع ربط المدينة بالسكة الحديدية سيساهم في تعزيز موقعها كعاصمة جهوية. غير أن تنمية المدينة لابد أن تواكبها تنمية باقي المدن.

أما المدن الأخرى فهي كذلك مدعوة إلى تحقيق نمو أكبر لنظامها الحضري. فخريبكة مدعوة لتنويع أنشطتها الاقتصادية وخنيفرة لاستثمار تراثها الطبيعي والتاريخي، في حين أن الفقيه بن صالح وأزيلال يمكنهما تحقيق وضع تنموي أفضل بفضل مؤهلاتهما الكبيرة وغير المستثمرة. أما باقي المدن فعليها أن تستثمر مقوماتها الطبيعية وطاقاتها البشرية من أجل تحقيق شروط تنمية أفضل وأن تلعب دورا هاما في البنية الحضرية الجهوية.

ويمكن تلخيص اهم مميزات المجالات الحضرية بالجهة في:

- غياب مدينة جهوية ذات تأثير هام على باقي المجالات وتتوفر على كثافة ديمغرافية مهمة وتكون قطبا تنمويا بالجهة؛
- ضعف الجاذبية لدى المدن؛

- مدن تعاني من غياب التوازن بين الوظائف ومن غياب التجهيزات الأساسية؛
- ضعف التخطيط الحضري والتأطير المعماري في المدن مع غياب الخصوصيات المعمارية؛
- تواجد العديد من بؤر السكن غير القانوني في المدن؛
- ضعف الاقتصاد الحضري وغياب صناعة قوية.

- **مميزات المجالات القروية:**

على مدى ثلاثة عقود، عملت السلطات العمومية على وضع العديد من البرامج الموجهة إلى العالم القروي. ومن أهم هذه البرامج الربط بالماء والكهرباء وفك العزلة والطرق القروية وبناء المؤسسات التعليمية والصحية وغيرها من التجهيزات الأساسية والمرافق العمومية الأساسية لتحسين ظروف عيش الساكنة القروية. كما تم وضع استراتيجية وطنية لتنمية العالم القروي سنة 2009 تهتم بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والمجالية والبيئية. كما ينضاف إلى هذه الاستراتيجيات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في شتى مراحلها.

ومن الواضح أن هذه البرامج والاستراتيجيات قد مكنت من تحسين جودة العيش بالمراكز القروية بجهة بني ملال خنيفرة. غير أن الفقر بالجماعات ذات الطابع القروي قد عرف زيادة مهمة حيث مر من 4,10 بالمئة سنة 2007 إلى 11.4 بالمئة سنة 2014. كما عرفت الهشاشة بالعالم القروي بالجهة تزايدا حيث مرت من 15.5 بالمئة إلى 21,75 بالمئة بين 2007 و2014.

كما عرف معدل الربط بشبكة الماء والكهرباء تزايدا مهما حيث بلغ معدلات تفوق 85 بالمئة. غير أنه ما تزال هناك العديد من المجهودات التي يجب القيام بها لتدارك النقص الحاصل. كما يجب العمل على ربط الاسر بالماء والكهرباء عوض الاكتفاء بربط الدواوير بنقط الماء والنافورات. كما يجب العمل على تقييم أثر هذه البرامج في الحد من الفقر والهشاشة بالمناطق القروية والتدخل من أجل تصحيح النقائص وتدارك العجز الحاصل.

كما أن تنمية العالم القروي لابد وأن تعتمد على المقومات الطبيعية والفلاحية للمناطق القروية. وبالنظر إلى نتائج مخطط المغرب الأخضر، فإن التنمية الفلاحية لم تساهم بشكل فعال في خلق التنمية الشاملة بهذه المجالات. ومن المؤكد أن الفلاحين في المجالات القروية يحتاجون إلى الدعم والإشراف والتدريب أثناء العمل والمساعدة التي يقدمها المكتب الوطني للإستشارة الفلاحية الذي أنشئ في سنة 2013. وتفتقر الفلاحة في المجالات القروية الصعبة إلى هذه الاستشارات والدعم، ولا يمكن أن تتطور وتحدث دون مساهمة الدولة والجهة لتشكيل الإطار المندمج للتنمية القروية ومحاربة الفقر والهشاشة.

ومن المميزات الأساسية للمجالات القروية:

- وزن ديمغرافي مهم وساكنة متفرقة على أرجاء المجالات القروية؛
- الفقر والهشاشة متجذران في هذه المجالات؛
- عدم قدرة الفلاحة على خلق فرص التنمية؛
- غياب التجهيزات الأساسية؛
- هجرة مهمة؛

- إشكالية العزلة؛
- ضعف الربط بشبكة الاتصالات والتكنولوجيات الحديثة.

3. الهوية الاستراتيجية لجهة بني ملال خنيفرة

تحتاج جهة بني ملال خنيفرة إلى هوية أساسية تميزها عن الجهات الأخرى وتجعلها متفردة على الصعيد الوطني. ويجب أن تتبنى هذه الهوية على المقومات التي تميز الجهة وعلى نتائج التشخيص الترابي الذي أسفرت عنه المرحلة الثانية من الدراسة. وتتمتع الجهة بأهمية خمس قطاعات اقتصادية هي: الفلاحة والمعادن والصناعة الغذائية والسياحة البيئية والثقافة. ويمكن للجهة أن تكون صبغتها التنموية معتمدة على الفلاحة والصناعات الغذائية والمعدنية والكيميائية والصناعة التقليدية، والسياحة القروية، والخدمات الأخرى ذات القيمة المضافة العالية في مجالات التكنولوجيات الرقمية والثقافة. كما أن وضع هوية جهوية لا يمنع كل اقليم على أن تكون له هويته الخاصة من خلال الاعتماد على مؤهلاته الخاصة والمميزة.

جدول 3: خلاصة هوية أقاليم جهة بني ملال خنيفرة

	أزيلال	بني ملال	الفقيه بن صالح	خنيفرة	خريبكة
الفلاحة					
المناجم والمقالع					
الصناعة الغذائية والغابات					
الصناعة الكيميائية والمعدنية					
التكنولوجيا والثقافة					
السياحة والرياضة					
ترحيل الخدمات					
اقتصاد المعرفة					
الخدمات والتجارة الالكترونية					
اللوجيستيك					

4. التموقع الاستراتيجي في أفق 2045

على مدى السنوات الـ 24 المقبلة (بحلول عام 2045)، يجب على الجهة أن تتوفر على الوسائل اللازمة لتعزيز موقعها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. ولكي تتمكن الجهة من التموقع على الصعيد الوطني فلابد من أن تضع أهدافا استراتيجية ومحددة على المدى البعيد. وهذه الأهداف هي التي ستوجه الإجراءات التنموية في الأجلين المتوسط والبعيد. ومن حيث المبدأ، يجب أن تعكس هذه الأهداف مواطن القوة، بل أيضا الإمكانات التنموية المتوفرة في الجهة. وبهذا المعنى، يمكن تلخيص الموقع الاستراتيجي لجهة بني ملال خنيفرة بحلول عام 2045 من حيث الأداء الذي يتعين تحقيقه في ما يلي:

- القطب الأول في السياحة الايكولوجية والتراثية والثقافية والدينية
- القطب الأول لاقتصاد الغابة
- القطب الثاني الفلاحي
- القطب الثاني في الصناعات الكيميائية والمعدنية
- القطب الثالث على مستوى الصناعة الغذائية
- القطب الخامس في الصناعة التكنلوجية وترحيل الخدمات

يجب تنزيل مضمون تحديد المواقع الاستراتيجية المبينة أعلاه عبر تحديد أهداف كمية يمكن أن توجه باستمرار العمل التنموي على المدى البعيد. وتتمثل هذه الأهداف في:

- احتلال المرتبة السابعة من حيث خلق الثروة، أي 113 مليار درهم سنويا بحلول عام 2030 و223 مليار درهم سنويا بحلول عام 2045؛
- جذب استثمارات قدرها 33.8 مليار درهم كمتوسط سنوي للفترة 2021-2030 و33.9 مليار درهم سنويا كمتوسط للفترة 2030-2045؛
- إحداث ما لا يقل عن 29 700 فرصة شغل في السنة كمتوسط للفترة 2021-2030 و58 800 فرصة عمل في المتوسط للفترة 2030-2045؛
- تشجيع إنشاء المقاولات: ما متوسطه 14 850 شركة/سنة كمتوسط للفترة 2021-2030 و29 400 مقاولة/سنة كمتوسط للفترة 2030-2045؛
- تخفيض معدل الفقر إلى 4 % في الجهة ككل و5 % في المناطق القروية بحلول عام 2030 و2 % للفترة 2030-2045؛
- خفض معدل البطالة إلى أقل من 6 % بحلول عام 2030؛
- خفض معدل الأمية إلى أقل من 15 % بحلول عام 2030 وأقل من 5 % بحلول عام 2045.

5. الإشكالات التي يجب تجاوزها

تواجه تنمية جهة بني ملال –خنيفرة مشاكل رئيسية أبرزها التشخيص الاستراتيجي الترابي وهي:

- غياب نموذج تنموي متكامل قادر على تحقيق التنمية المجالية الشاملة للجهة والتثمين الجيد لمواردها؛
- ضعف الجاذبية مما ينعكس سلبا على تدفقات الاستثمارات نحو الجهة؛
- لا تستفيد ساكنة الجهة من جزء هام من القيمة المضافة التي ينتجها اقتصاد الجهة؛
- اعتماد الجهة –بشكل كبير–على الاستثمار العمومي وعلى التحويلات التضامنية؛
- لا تتوفر الجهة على بنيات أساسية كبرى ذات اشعاع وطني قادرة على خلق دينامية اقتصادية واجتماعية تصاعدية؛
- الشبكة الحضرية متوسطة التأثير على المستوى الوطني وغير مهيكلة للجهة. وقد تعرف هذه الشبكة تشتتا ديموغرافيا قويا وهي غير مندمجة بشكل جيد في الشبكة الحضرية الوطنية؛
- ضعف مؤشرات التنمية البشرية مع تفاوتات مجالية وتواجد مناطق معزولة لا تستفيد من الخدمات العمومية والتجهيزات الأساسية،
- هجرة قوية للشباب ولليد العاملة خارج الجهة؛
- تدهور البيئة؛

يعاني الوسط القروي من الإشكاليات التالية:

- الفرق الكبير بين المجال الحضري والقروي على مستوى المؤشرات الاجتماعية؛
- الهجرة والفقر ؛
- ظروف السكن الصعبة في المجالات القروية والجبلية؛
- النموذج الاقتصادي للمجال القروي لا يسمح بوجود طبقة متوسطة قروية؛
- الدخل ضعيف في المجال القروي؛
- هيمنة الفلاحة المعيشية ؛
- عدم مساهمة القطاع الفلاحي في تنمية المجالات القروية؛
- ضعف استعمال التكنولوجيا الحديثة في الزراعة؛
- تشتت البنيات العقارية؛
- عدم وجود فلاحة عصرية بالمجالات القروية؛
- ضعف البنيات التحتية الطرقية؛
- ضعف مشاركة للمراة في الانشطة الاقتصادية؛

- دواوير متفرقة ما يضعف الفعل العمومي في المجالات القروية؛
- إشكاليات الماء؛
- إشكالية اللوجيستيك.

وبالنظر إلى مشاكل التنمية هذه في جهة بني ملال –خنيفرة، ونظرا لمهمة التصميم في تحديد التوجهات والخيارات الاستراتيجية للسنوات الـ 25 المقبلة، تم اقتراح 5 توجهات استراتيجية في المجالات الرئيسية للتنمية في الجهة. وتم اقتراح هذه التوجهات بناء على التشخيص الاستراتيجي والأهداف التنموية للجهة، وكذا من أجل تحقيق التنمية المندمجة لكافة مجالات الجهة. وقد تم وضع هذه التوجهات استنادا إلى التشخيص وإلى المجالات والمواضيع المؤثرة في تنمية الجهة وهي: البنية التحتية ونظم النقل والتجهيزات الأساسية والمهيكلة، الاقتصاد والجاذبية الترابية، الشبكة الحضرية والقروية، التراث والثقافة، البيئة والموارد الطبيعية والتنمية البشرية ونظام الحكامة بالجهة.

6. توجهات استراتيجية من أجل تنمية مستدامة ومندمجة

التوجه الاستراتيجي رقم 1:

جعل الجهة الإطار الأنسب لإلتقائية السياسات العمومية ولوضع آليات فعالة للتضامن المجالي للحد من التفاوتات المجالية ومن الفقر والهشاشة والتفاوتات على مستوى البنية التحتية والخدمات العمومية الأساسية ولتدارك العجز المسجل بالمناطق القروية؛

التوجه الاستراتيجي رقم 2:

تطوير جاذبية الجهة من خلال استغلال الفرص الكامنة والموارد المتنوعة المتاحة في مختلف أقاليم الجهة وخلق المزيد من القيمة المضافة، وتثمين الموارد المادية واللامادية للجهة وجعلها رافعة للإشعاع وتنمية وظائفها الاقتصادية والاجتماعية؛

التوجه الاستراتيجي رقم 3:

تطوير الربط بين الجهة وباقي جهات المملكة وكذا مع دول المعمور وجعل موقع الجهة داعما أساسيا لتنميتها

التوجه الاستراتيجي رقم 4:

الانخراط في ورش التحول الايكولوجي والطاقي واستعمال الموارد الطبيعية بشكل رشيد وكذا إعطاء أهمية كبرى لتدبير الموارد المائية وعقلنة استعمالها

التوجه الاستراتيجي رقم 5:

إعطاء أهمية كبرى للتكوين والبحث العلمي وتطوير الرأسمال البشري وتقوية القدرات التدبيرية للجهة

ويمكن تفصيل هذه التوجهات الرئيسية على النحو التالي:

أ. وضع أسس نموذج اجتماعي مستدام ومندمج:

من الناحية الاستراتيجية، يجب العمل على تنظيم عمل جهة بني ملال خنيفرة في إطار مناسب لتحقيق تقارب بين السياسات والمبادرات العمومية أثناء عملية تنفيذ الخيارات والتوجهات والأهداف الاستراتيجية، بما في ذلك التحسين المستدام لمؤشرات التنمية البشرية والحد من التفاوتات المجالية والاجتماعية:

- تقليل التفاوتات المجالية في مجال الولوج للخدمات الأساسية والتغطية الصحية والتعليم؛
- تكثيف برامج محاربة الفقر والهشاشة وخصوصا بالمجالات القروية والمناطق الجبلية؛
- تعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية للسكان في وضعية هشاشة (مرافق الاستقبال للمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة)؛
- الانخراط في الإستراتيجية الوطنية للتكوين المهني لرفع الكفاءات المهنية ولإدماج أفضل للشباب في سوق الشغل؛
- تطوير البرامج التنموية المحلية المندمجة وخصوصا في المناطق الجبلية بدعم من هيآت التمويل الدولية؛
- دعم برامج تطوير الأنشطة والمقاولات الصغرى الذاتية؛
- تثمين المنتجات المحلية من خلال التعاونيات؛
- تكثيف برامج القضاء على الأمية وخصوصا بين صفوف النساء؛
- تطوير وتحسين المؤسسات الصحية والتربوية بالمدن والبادية؛
- الاهتمام بقضايا الشباب من خلال تطوير مختلف المرافق الثقافية والرياضية؛

ب. تحسين جاذبية الجهة:

يتطلب النجاح في إنعاش النمو الاقتصادي الجهوي تنفيذ المقترحات الرئيسية التالية:

- تحسين مناخ الأعمال وتبسيط المساطر الإدارية وجعلها أكثر شفافية وتطوير الخدمات العمومية الرقمية؛
- تقديم تحفيزات متميزة لجلب الاستثمارات الوطنية والأجنبية وخلق المقاولات؛
- تعبئة العقار والعقار العمومي على وجه الخصوص بأثمنة تفضيلية لجلب المزيد من الاستثمارات نحو الجهة مع اصلاح الأنظمة العقارية؛
- تطوير الشراكة بين القطاع العام والخاص حول المشاريع المهيكلة الكبرى؛
- إعطاء أهمية كبرى للمستثمرين من الجالية بالخارج؛
- خلق إطار مؤسساتي جهوي للتسويق الخارجي للجهة لجلب الاستثمارات الخارجية؛
- تطوير شبكة النقل (الطرقي والجوي والسككي) والتجهيزات اللازمة لها لتخفيض تكاليف النقل وتسهيل الوصول إلى مختلف مناطق الجهة.

ت. وضع نموذج اقتصادي منتج للثروة ولمناصب الشغل:

يتطلب تحقيق الأهداف الاقتصادية الاستراتيجية الجهوية للتصميم بحلول عام 2045، إعادة بناء القواعد الاقتصادية لجهة بني ملال خنيفرة في القطاعات الفلاحية والصناعية والسياحية والصناعات التقليدية والتكنولوجيات والبنية التحتية.

وفي المجال الاقتصادي الفلاحي، هناك حاجة إلى توجيهات لإعطاء الفلاحة بالجهة دورا قياديا، بما في ذلك:

- تطوير الانخراط في استراتيجية الجيل الأخضر 2030؛
- تطوير شراكات مع القطاع الخاص الأجنبي لتنمية الضيعات الفلاحية الكبرى؛
- تثمين وتطوير المجالات السقوية، وتشجيع المراعي والمحاصيل العلفية؛
- تكثيف الإنتاج النباتي والحيواني بالجهة من خلال تعميم السقي الموضعي، وترشيد استخدام الأسمدة، واستخدام أفضل للمكننة الزراعية والتكنولوجيات الحديثة؛
- تنويع المنتجات الفلاحية وتطوير المنتجات ذات القيمة المضافة العالية التي تحتاجها الأسواق الوطنية والعالمية؛
- تطوير سلسلة الإنتاج الفلاحي خاصة على مستوى التسويق والتخزين والنقل؛
- تطوير التكوين في مجال الفلاحة وتدبير الضيعات الفلاحية؛
- وضع بنية لمواكبة الفلاحين في البحث عن الأسواق الخارجية؛
- تنمية الصناعات التحويلية للمنتجات الفلاحية من أجل خلق قيمة مضافة عالية.

وفي المجال الصناعي، نفترح التوجهات التالية:

- يجب أن تتوفر الجهة على عرض يمكن من جذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية؛
- العمل على الانخراط الفعلي للجهة في الإستراتيجية الوطنية للإقلاع الصناعي؛
- تعزيز مكانة الجهة كقطب صاعد للصناعات الغذائية والكيميائية والمعدنية والتكنولوجيات الحديثة؛
- تطوير الصناعات المعدنية لتثمين ودمج أفضل للثروات المنجمية لتنمية الاقتصاد الجهوي؛
- تطوير المناطق الصناعية على محور الطريق السريع الدار البيضاء –بني ملال؛
- خلق منطقة صناعية حرة بالجهة لاستقطاب استثمارات أجنبية مباشرة ؛
- تسريع إنشاء المناطق اللوجستية الجهوية المبرمجة وخاصة الميناء الجاف؛
- تطوير الخدمات اللوجستية والخدمات المرحلة بالجهة؛
- تطوير الشراكات الصناعية مباشرة مع الدول المصدرة لرؤوس الأموال
- التسويق للاقتصاد الرقمي وترحيل الخدمات.

وفي قطاع السياحة، فأهم التوجهات الاستراتيجية تكمن في:

- احداث عرض سياحي إيكولوجي مهم؛

- تهيئة المواقع السياحية الكبرى بالجهة؛
- تنظيم قطاع النقل السياحي، ورفع مستوى الموارد البشرية المشاركة في إدارة الأنشطة السياحية والإشراف عليها؛
- تعزيز التكوين المهني في ميدان السياحة.

وبطريقة متكاملة مع قطاع السياحة، يجب أن يتم تنمية الصناعة التقليدية والتراث في إطار الأهداف المشتركة. ولهذا الغرض، يجب أن يخضع قطاع الصناعات التقليدية للتحديث وفق ما يلي:

- تطوير وتثمين الصناعة التقليدية الجهوية؛
- وضع وتنفيذ استراتيجية تسويقية متكاملة للترويج للحرف الجهوية وتعزيزها؛
- دعم مبادرات المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مجال الصناعة التقليدية؛
- تطوير المناطق الحرفية والمعارض الدائمة بمختلف مدن الجهة؛
- تعزيز التكوين المهني المرتبط بالحرف التقليدية؛
- تطوير وتحفيز التعاونيات العاملة في مجال الصناعات التقليدية.

ث. تقوية الربط بين الجهة وباقي التراب الوطني:

وفي مجال البنيات التحتية، تظهر توجهات أساسية وهي:

- تطوير ربط الجهة بأقطاب التنمية الاقتصادية الأخرى بالمغرب وتسهيل انفتاحها على المحيط الخارجي بتطوير النقل الجوي والسككي وشبكة الطرق السريعة؛
- تعزيز التماسك والتضامن الجهوي من خلال تحسين التواصل داخل الجهة وخلق توزيع متوازن للتجهيزات الأساسية والبنية التحتية وتأهيل شبكة الطرق الوطنية الجديدة؛
- فك العزلة عن المناطق القروية وخاصة الجبلية وذلك بتوسيع شبكة الطرق القروية وتحسين الشبكة الطرقية الحالية؛
- تحسين مختلف وسائل النقل الحالية بما فيها النقل الطرقي خاصة النقل القروي والنقل السككي والنقل الجوي.

ج. جعل التراث الثقافي رافعة لتنمية الجهة:

وفيما يتعلق بمجال التراث، ساعد التشخيص الترابي على تسليط الضوء على التنوع الكبير وثراء الموارد التراثية في الجهة. وقد أظهر التحليل التوقعي أن هذه الموارد تتيح آفاقا واعدة في الإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجهة. وسيتم تأكيد هذا المنظور باعتماد وتنفيذ المحاور والتوجهات الاستراتيجية الرئيسية التالية:

- تكريس الجهة كقطب تراثي ذو مكانة وطنية، يتموضع بين القطبين الرئيسيين، فاس مكناس (في الشمال) ومراكش (في الجنوب)، بهدف تعزيز "طريق تراثي" بين العواصم التاريخية؛
- تثمين التراث في إطار برنامج جهوي مندمج بين مختلف القطاعات: السياحة والبيئة والثقافة، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، التنمية البشرية المستدامة، التنمية القروية...؛

- وضع برنامج جهوي لتطوير وتجهيز المواقع التراثية؛
- وضع برنامج لإعادة تأهيل وحماية التراث العمراني في الجهة؛
- وضع برنامج جهوي متكامل للترويج لتراث الجهة (معرض جهوي، معارض إقليمية، متاحف، مهرجانات / مواسم؛
- إعداد برنامج جهوي متكامل للتكوين وتطوير المعرفة والدراية في التراث (المعاهد الموسيقية للفنون الشعبية والحرف)؛
- وضع استراتيجية لدعم الفاعلين في مجال التراث (الجمعيات، التعاونيات)؛
- وضع مخطط جهوي وبرنامج متكامل للمسارات التراثية.

ح. اعتماد نهج حكامة جديد وفعال:

إن نجاح عملية التنمية في جهة بني ملال خنيفرة وفقا للخيارات والتوجهات والأهداف الاستراتيجية المقترحة يتطلب تجديد وتحديث أساليب الحكامة في جميع أنحاء الجهة وفقا لما يلي:

- تزويد الجهة بالأطر العليا المتخصصة وتعميم تمثيليتها على مستوى الأقاليم؛
- تنويع وتطوير التعاون الوطني والدولي لنقل التجارب الرائدة وتكثيف الشراكات الهادفة وطنيا ودوليا؛
- وضع هيئات تنسيقية بين مختلف الإدارات والجهة لتتبع مختلف البرامج والمشاريع؛
- تطوير نظام احصائي جهوي ومرصد للتتبع الظواهر الاجتماعية والاقتصادية بالجهة؛
- تعزيز التواصل مع مختلف الفاعلين وخصوصا من خلال موقع الأنترنيت الخاص بالجهة؛
- إنجاز بنك من المشاريع الجذابة المتعددة القطاعات، التي تعتبر قادرة على خلق دينامية حقيقية للتنمية الجهوية.

خ. التنمية القروية:

يلعب المجال القروي دورا مهما في تنمية جهة بني ملال خنيفرة. فمن الناحية الديمغرافية يتميز بثقل مهم كما أن العديد من الاستراتيجيات العمومية همت هذا المجال وساهمت في تنميته، وتعتبر استراتيجية الجيل الأخضر 2030 اخر استراتيجية موجهة لهذا المجال.

ومن التوجهات الأساسية والاستراتيجية الكفيلة بتنمية العالم القروي:

- تجاوز العجز الاجتماعي بالمناطق القروية (الصحة، التعليم، الماء، الكهرباء، الأمية) وكذا تقليص جميع التفاوتات الاجتماعية؛
- تمكين المراكز الصاعدة من التجهيزات الضرورية ومن مناطق الأنشطة الاقتصادية؛
- تقوية الدور الاقتصادي للعالم القروي من خلال استثمار المؤهلات الطبيعية والمعدنية والغابوية والثقافية والتراثية؛
- مواكبة الشباب القروي من خلال تمويل المشاريع عبر برنامج انطلاقة؛
- تقوية القدرات لدى النساء من أجل المشاركة في التنمية الاقتصادية؛
- تشجيع احداث التعاونيات من أجل تثمين المنتوجات المجالية والصناعة التقليدية؛

- وضع نماذج تنموية تستجيب لخصوصيات المناطق القروية؛
- تعبئة الأراضي الجماعية.

د. تأهيل وتحديث الشبكة الحضرية:

استنادا إلى نتائج التشخيص الترابي الاستراتيجي والاتجاهات في تطور النسيج الحضري للجهة، يقترح التصميم اختيارات استراتيجية للتجمعات الرئيسية في الجهة من أجل تشكيل الشبكة الحضرية الجهوية وإعادة التوازن لها. وتشمل هذه الاختيارات ما يلي:

- تعزيز الوظائف الاجتماعية والاقتصادية للمدن الكبرى والمتوسطة بالجهة لجعلها أكثر جاذبية؛
- الرفع من الخدمات والتجهيزات والبنية التحتية للمدن بالجهة وجعلها في مستوى كبريات المدن الوطنية (معارض، ملاعب رياضية مستشفيات، محطات نقل المسافرين، ...)؛
- انجاز التجهيزات الكبرى لتحسين جاذبية المدن وتقويتها (الطرق المدارية، المدارس العليا، المستشفيات...)؛
- تحسين شبكة الطرق السريعة وفك العزلة من أجل تنظيم أكبر للشبكة الحضرية؛
- تعميم وتحسين جودة وثائق التعمير والتخطيط العمراني؛
- إعادة النظر في منظومة التخطيط الحضري ووضع مقاربات جديدة تراعي الخصوصيات المحلية؛
- مراعاة الإشكاليات الحديثة البيئية في وضع المخططات التعميرية؛
- تطوير البنية التحتية الرقمية من أجل خلق مراكز حضرية ذكية؛
- تعزيز المراكز القروية الناشئة كاقطاب داعمة للتجمعات الحضرية.

ذ. مواجهة التغيرات المناخية واشكالية الماء

ركز التصميم الجهوي لإعداد التراب لجهة بني ملال خنيفرة على التوجهات الاستراتيجية التي ستسهم في تنمية التراث البيئي والموارد الطبيعية في الجهة، وفي الحفاظ على المؤهلات وتثمينها. ويمكن تلخيصها على النحو التالي:

- المحافظة وتثمين الموارد الغابوية؛
- المحافظة على الموارد المائية؛
- تحسين شبكات توزيع مياه الشرب؛
- تعميم محطات معالجة النفايات والمياه العادمة؛
- تشجيع المعالجة الثلاثية للمياه العادمة قصد إعادة استعمالها؛
- تثمين ترسبات محطات معالجة المياه العادمة؛
- تعميم بناء مطارح مراقبة لطمر النفايات المنزلية؛
- اعتماد وتنفيذ المخططات الجهوية للنفايات المنزلية؛
- إعادة تأهيل وإغلاق المطارح غير المراقبة؛

- اعداد المخطط الجهوي لتدبير النفايات الصناعية والزراعية غير الخطرة والنفايات الهامدة؛
- وضع حلول لمعالجة النفايات الخطيرة وتثمينها على مستوى الجهة؛
- تشجيع ودعم استعمال الطاقات المتجددة (الشمسية والريحية) ومبادرات استعمال الوقود البديل.

ر. توجهات متعلقة بالسكنى وسياسة المدينة

يقترح التصميم الجهوي لإعداد التراب مجموعة من المجالات التي ستستقبل المشاريع المهيكلة للجهة. وعلى أساس هذا التقسيم يمكن اقتراح العديد من التوجهات الأساسية في إطار السكنى وسياسة المدينة.

ففي مجال المشاريع الدير الذي ينتظم حول مدينتي بني ملال وخنيفرة يمكن القيام بما يلي:

- تأهيل وهيكلة الاحياء السكنية ناقصة التجهيز
- الخفض من العجز السكني عن طريق محاربة السكن الغير اللائق ومعالجة المباني الآيلة للسقوط بخنيفرة وبني ملال؛
- تطوير السكن القروي خصوصا بالمراكز القروية الناشئة؛
- تعبئة العقار للاستجابة للحاجيات من السكن الاجتماعي والمرافق العمومية؛

أما على مستوى مجال المشاريع السهل، فهو يعرف نموا سكانيا مطردا ما يخلق ضغطا مهما على السكن. ومن هذا المنطلق يمكن العمل على ما يلي:

- تأهيل وهيكلة الاحياء السكنية ناقصة التجهيز بالفقيه بن صالح وسوق السبت؛
- فتح ما يقارب 100 هكتار للتعمير والتوسع الحضري للمدينتين؛
- تجهيز المراكز القروية الناشئة وانجاز تجزئات جديدة (5 هكتارات في كل مركز).

وفيما يخص مجال المشاريع الهضبة، فتعتبر مدينة خريبكة المجال الحضري المؤسس لهذا المجال ويتميز بمجالات قروية مهمة. ومن هنا لابد من العمل على:

- الخفض من العجز السكني عن طريق انجاز تجزئات جديدة بخريبكة وواد زم وبجعد وبوجنيبة وحطان؛
- تطوير السكن القروي خصوصا بالمراكز القروية الناشئة؛
- تأهيل وهيكلة الاحياء السكنية ناقصة التجهيز؛
- تعميم التحفيظ العقاري من اجل انجاز التجزئات.

كما يجب على مستوى مجال المشاريع الجبل، والتي تظل بعيدة عن التنمية الحضرية، القيام بما يلي:

- تأهيل التجمعات الحضرية والقروية؛
- تطوير السكن القروي خصوصا بالمراكز القروية الناشئة بإقليم ازيلال ومركز القباب وكروشن بإقليم خنيفرة.

إن مجموع هذه التوجهات التي تم رسمها، سيتم ترجمتها إلى مشاريع مهيكلة في الفصول اللاحقة، كما سيتم ترجمتها إلى فضاءات المشاريع والبرامج المفعلة لها. وبالتأكيد، ليس مجلس الجهة هو الوحيد الذي سيقوم بتنزيل هذه المشاريع، لكن كل الفاعلين الجهويين كل في مجال اختصاصه سيساهم في تفعيل البرنامج التنموي للجهة، من خلال عقد الجهة والدولة.

الفصل الرابع

مجالات المشاريع وتوجهات التهيئة

IV. مجالات المشاريع وتوجهات التهيئة

مكنت مجموع مراحل انجاز التصميم الجهوي لإعداد التراب لجهة بني ملال خنيفرة من تحديد مجالات المشاريع اللتي ستحتضن مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجهة. وقد تم الأخذ بعين الاعتبار في تحديد مجالات المشاريع المجالات السابقة في كل من جهات تادلة أزيلال والشاوية ورديغة ومكناس تافيلالت. كما تم الرجوع إلى مجموعة من المعايير التي تم اعتمادها من أجل تحديد مجالات المشاريع بدقة.

1. معايير تحديد مجالات المشاريع لجهة بني ملال خنيفرة

يعتبر تحديد مجالات المشاريع من أسس التهيئة المجالية، حيث أن الغرض النهائي من إعداد التراب هو التنمية الجهوية المستدامة من خلال تحقيق العدالة المجالية والنجاعة الاقتصادية. كما ان تحديد هذه المجالات يخضع لمجموعة من المعايير الأساسية. ويتم تقسيم المجالات استنادا إلى هذه المعايير المتنوعة.

وبهذا المعنى، فإن تعريف مجال المشاريع، لا يمكن أن يستند إلى عامل واحد أو معيار واحد، بل إلى مجموعة من المعايير التي تسمح بتحديد هذا الفضاء الذي يفهم قبل كل شيء على أنه كيان أو "وحدة ترابية". وعليه فقد تم اختيار ست مجموعات من المعايير لتحديد مجالات المشاريع، المدرجة أدناه.

- **معايير الوسط الطبيعي:**

يهم هذا النوع من المعايير التضاريس من الهضاب والجبال. كما أن المناخ يلعب دورا هاما في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجالات من خلال النظم الطبيعية التي يكونها (الغابات، الوديان...) إضافة إلى الموارد المائية.

- **المعايير البشرية:**

تشكل المعايير البشرية أيضا عاملا محددا من خلال العوامل الديمغرافية (ديناميات ومعدل الزيادة) والكثافات السكانية والتوزيعات والموقع وأنواع التكتلات وتاريخ توطين المجموعات العرقية الرئيسية، والتنظيم الاجتماعي...كما يمكن للعوامل التاريخية أن تبين طرق تأهيل المجالات.

- **معايير مرتبطة بخصوصيات الجهة ومواردها:**

تعتبر هذه المسألة من المسائل الأساسية في تحديد المجالات المتجانسة من حيث التشابه بين الإمكانات (الوفرة والندرة والتنوع...) ودرجة التثمين ما يجعل من الممكن تصميم مشاريع متكاملة. كما يجب مراعاة جميع الموارد (الطبيعية والتراثية والدراية الفنية والدينية والعادات...) في هذا الباب.

- **المعايير المتعلقة بالهوية الجهوية:**

واستنادا إلى الموارد والخصائص الجهوية، يجب بيان الهوية المتعلقة بمجالات المشاريع، من أجل وضع برامج مناسبة واعتماد تدابير مكيفة مع البيئة والفاعلين المحليين.

- **معايير متعلقة بالنشاط الاقتصادي:**

يتعلق الامر ببيان كافة الأنشطة المتواجدة في المجال، ومدى تطورها بناء على حالة التجهيزات والتنظيم والتمدن.

- **معايير متعلقة بالربط والتواصل والفاعلين من خارج المجال:**

كل مجال تحدده أولا العلاقات التي تربط بين المجموعات البشرية التي تشغله وتستغله. ولكن من المهم للغاية تحليل علاقة ذلك المجال بالمناطق المحيطة به وحتى المناطق النائية. ويمكن تقدير هذا البعد بدرجة جاذبية وتدخل الفاعلين من خارج المجال (المستثمرون من الجهة، ومناطق أخرى من التراب الوطني، من الخارج ...).

وباختصار، فإن تحديد مجالات المشاريع (بغض النظر عن المساحة) يستند إلى عدة معايير تتعلق باستمرارية البيئات الطبيعية (الوحدات الفلاحية الإيكولوجية)، مع وجود مهنة مهيمنة من حيث أساليب الإنتاج، والمشاكل المشتركة والتقاليد والعلاقات والحوارات والتعاون القائم بين مجموعات الانتماء.

وكثير من هذه المعايير لا يمكن قياسها بمعدلات أو نسب، ولكن تقديرها وبطريقة متكاملة، يسمح بتحديد المجالات "المتجانسة" التي يمكن أن تكون الأرضية المناسبة لشراكة مندمجة وتعاقدية. وعلى أساس هذه المقاربة المعيارية نقترح على الفاعلين في الجهة، إعادة تقسيم المجالات المتجانسة إلى مجالات فرعية للمشاريع.

من اجل تحديد وتوطين المشاريع المتعلقة بتنمية وتهيئة المجال، فان مجالات المشاريع تحترم حدود الجماعات. فبالتالي، عندما تنتمي الجماعة الى عدة مجالات، فإنها ترتبط بالحيز المهيمن. ويتعلق الامر هنا بالجماعات التي تتواجد في نفس الوسط: الجبل، الدير والسهل والهضبة.

وعلاوة على ذلك، فان الاسم الجغرافي لمجالات المشاريع لا يعني انها تستند إلى المعايير الجغرافية. بل هو اقتراح تقطيع الى مجالات التنمية القادرة على تلقي البرامج والتدخلات التي تتلاءم مع الهوية والإمكانات والمشاكل الخاصة بها.

وقد تأخذ هذه المجالات اسما مختلفا عن الأسماء الجغرافية. ويقترح ان يتم استعمال تسمية مزدوجة تدل في نفس الوقت على الانتماء الجغرافي والخصائص المتعلقة بالأنشطة المختلفة.

اما بالنسبة لطريقة التعريف بمجالات المشاريع في هذه الدراسة، فهي طريقة تركيبية تمزج المنهجيات الثلاث المتبعة في اعداد التصاميم الجهوية السابقة.

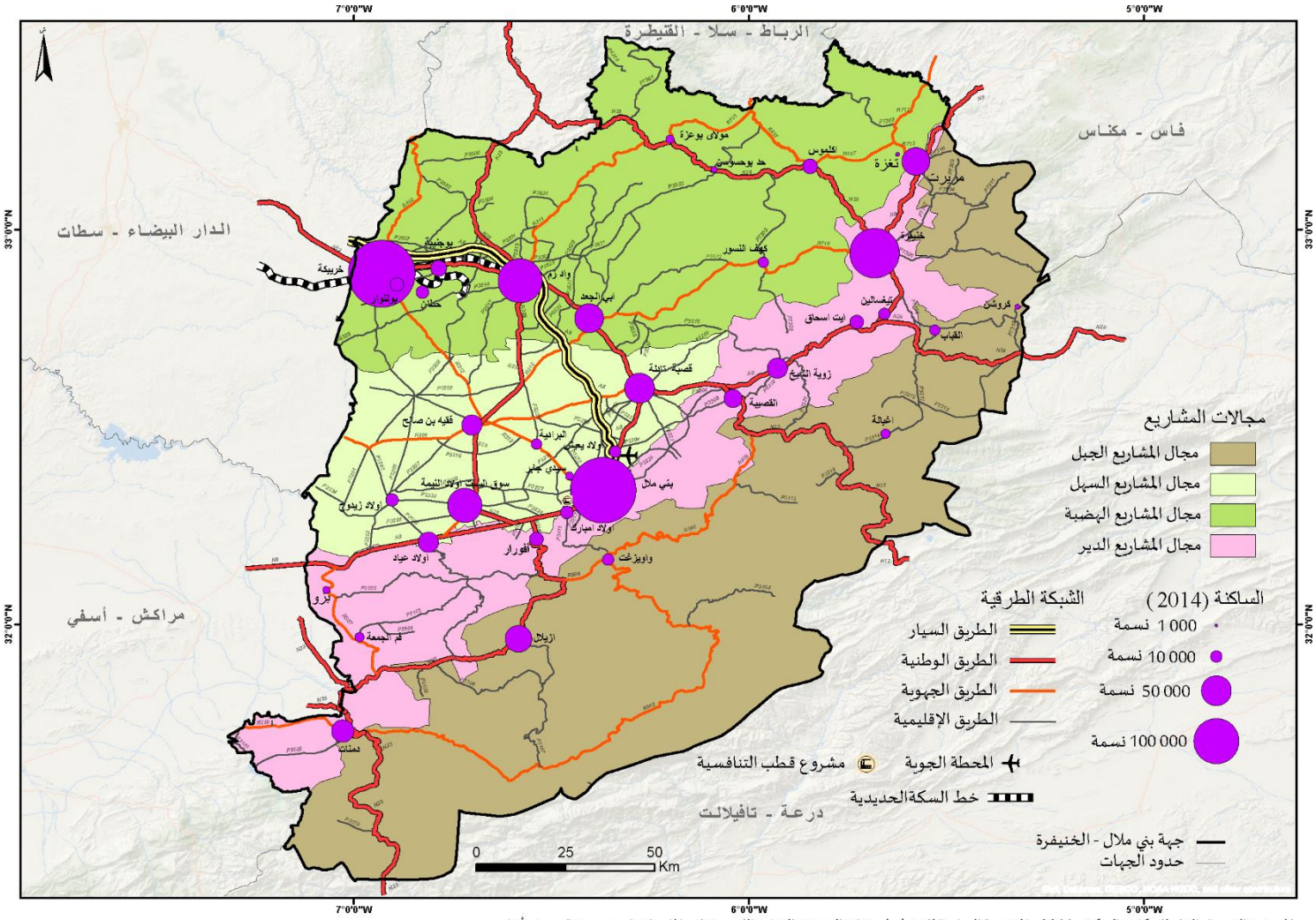

المصدر : الإحصاء العام للسكان والسكنى، 2014 ، المندوبية السامية للتخطيط - وزارة التجهيز و النقل و اللوجستيك والماء - إنجاز : مجموعة سود - أنزار

خريطة 4: تحديد مجالات المشاريع

2. وحدات ترابية متجانسة لتحقيق التنمية المندمجة

يمكن تقسيم الجهة إلى 4 مجالات للمشاريع تتميز بتجانسها وتستمد من المجالات السابقة وفق معايير متجانسة. وتبرز هذه المجالات كما يلي:

أ. مجال المشاريع الهضبة: المجال المنجمي والرعوي

يغطي هذا المجال مساحة تبلغ حوالي 7410 كيلومترات مربعة، وتشمل 39 جماعة منها 6 مراكز ، وتحتل جميع المرتفعات التي تنتمي إلى جهة بني ملال –خنيفرة، وتضم مجالين فرعيين وهما:

- **هضاب الفوسفاط:**

وتهيمن عليها أنشطة التعدين، وهي مجال يرتبط فيه التمدن ارتباطا قويا باستغلال الفوسفاط. ومع ذلك، لا تزال هناك أنشطة رعوية في هذا المجال.

- **هضاب أزغار:**

عرف هذا المجال تحولا عميقا من حياة الرحل إلى الحياة المستقرة. وحاليا هضبة أزاغار هي مجال رعوي يشهد تطورا حضريا متسارعا. وفي الوقت نفسه، تتطور فيه أنشطة التعدين والمقالع. ويبلغ عدد سكان الهضبة 587 677 نسمة وفقا لإحصاء 2014. في سنة 2004 كان هذا المجال يحتوي على 965 599نسمة. معدل الكثافة بهدا المجال هو 84 نسمة في الكيلومتر المربع.

وعلى المستوى الطبيعي، يتميز مجال المشاريع الهضبة بالتكوين الطوبوغرافي المسطح نسبيا والتلال المتقطعة. ويتراوح متوسط الارتفاع من 600 إلى 800 متر. وتعد مدينة خريبكة مركز المجال ويحتوي على: أبي الجعد، واد زم، بوجنيبة وحطان. وتحتل الجزء الشمالي من الهضبة الوسطى مراكز دينامية ناشئة مثل مولاي بوعزة، وأكلموس، وكهف النسور.

ومن الناحية الاجتماعية، تشكل المجالات الفرعية للهضبة مجالات منفصلة، ولكن لها خصائص مشتركة من حيث البنية التحتية، والافتقار إلى التجهيزات، ومتوسط معدل الفقر وديناميات التمدن. بيد أن هناك اختلافات ملحوظة من جماعة إلى أخرى، ولكن تم تحديد هذا المجال برمته بوصفه "مجالا واحدا للمشروع" لتحديد واقتراح إجراءات التنمية والتجهيز بها.

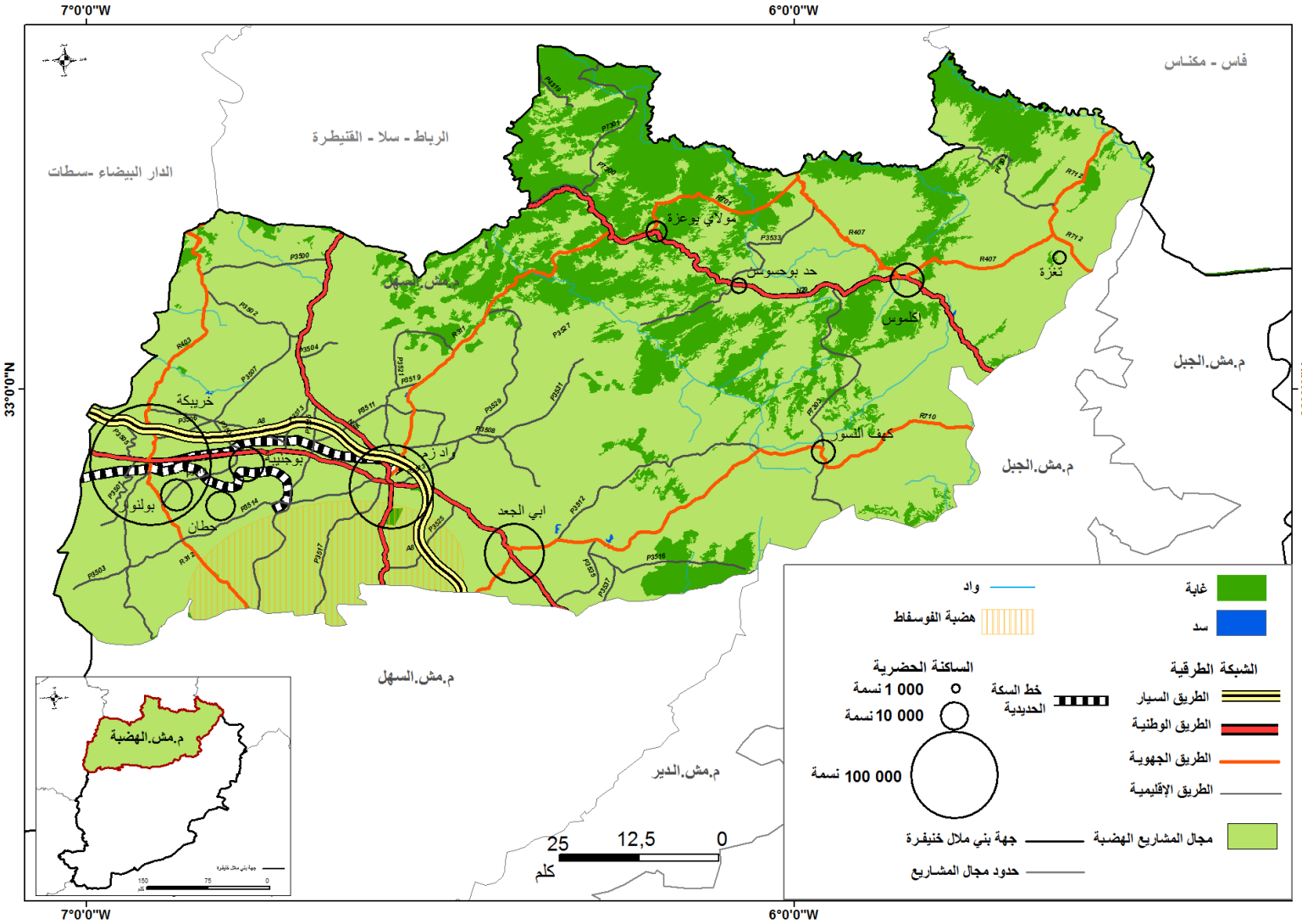

خريطة 5: مجال المشاريع الهضبة

ب. مجال المشاريع الجبل: فضاءات رعوية وسياحية ايكولوجية

تغطي هذه المجالات مساحة تبلغ حوالي 025 10 كيلومترا مربعا وتشمل 35 جماعة منها 4 مراكز بما في ذلك جماعة على الحدود مع الدير. ويبلغ عدد سكان مجال الجبل 710 390 نسمة وفقا لإحصاء 2014. في سنة 2004 كان هذا المجال يحتوي على 420 403 نسمة. معدل الكثافة بهذا المجال هو 40 نسمة في الكيلومتر المربع.

ويتكون المجال الجبلي من مجالين فرعيين:

- **الأطلس المتوسط لخنيفرة بني ملال:**

يتميز هذا المجال بأنشطة الرعي والسياحة البيئية، حيث تسود الغابات والثروة الحيوانية والتنوع البيولوجي والتراث اللامادي، مما يسمح بتنمية السياحة الإيكولوجية.

- **الأطلس الكبير المركزي:**

وهو يغطي مجال أزيلال بأكمله، ويميزه الاقتصاد التراثي وكونه قطبا للسياحة البيئية: التراث المعماري (القصور والقصبات) التراث الطبيعي (المناظر الطبيعية والوديان والبركات المائية) التراث اللامادي، والتراث الجيولوجي (المنتزه الجيولوجي، والمنحوتات الصخرية).

ومن بين العناصر المشتركة بين المنطقتين الفرعيتين: الوسط الطبيعي (الجهة الجبلية)، وانخفاض مستوى التمدن، والعزلة، والعجز في البنيات الأساسية للطرق والاتصالات، والإمكانات الطبيعية المهمة (المصادر، والموارد الطبيعية، والموارد الأساسية، والشلالات والجداول والغابات) وتوفر إمكانات السياحة البيئية (اكتشاف السياحة، وعلم الآثار). وتعتبر أزيلال المدينة التي تتواجد في المجال.

ويضم هذا المجال منتزه مكون الطبيعي والمصنف تراثا عالميا. ويمتد على 5700 كلم مربع، ويتكون من 15 جماعة منها 14 جماعة قروية، وجماعة في الدير. ويمثل هذا المجال فرصة من أجل التنمية المستدامة لكافة تراب الجهة من خلال تنمية أنشطة السياحة الجبلية والايكولوجية. كما يضم هذا المنتزه مجموعة من المواقع الايكولوجية والطبيعية التي تمكن من خلق فرص تنموية كبيرة (أيت عتاب، بحيرة بين الويدان، شلالات أوزود، موقع اثار الديناصورات، زاوية احنصال...).

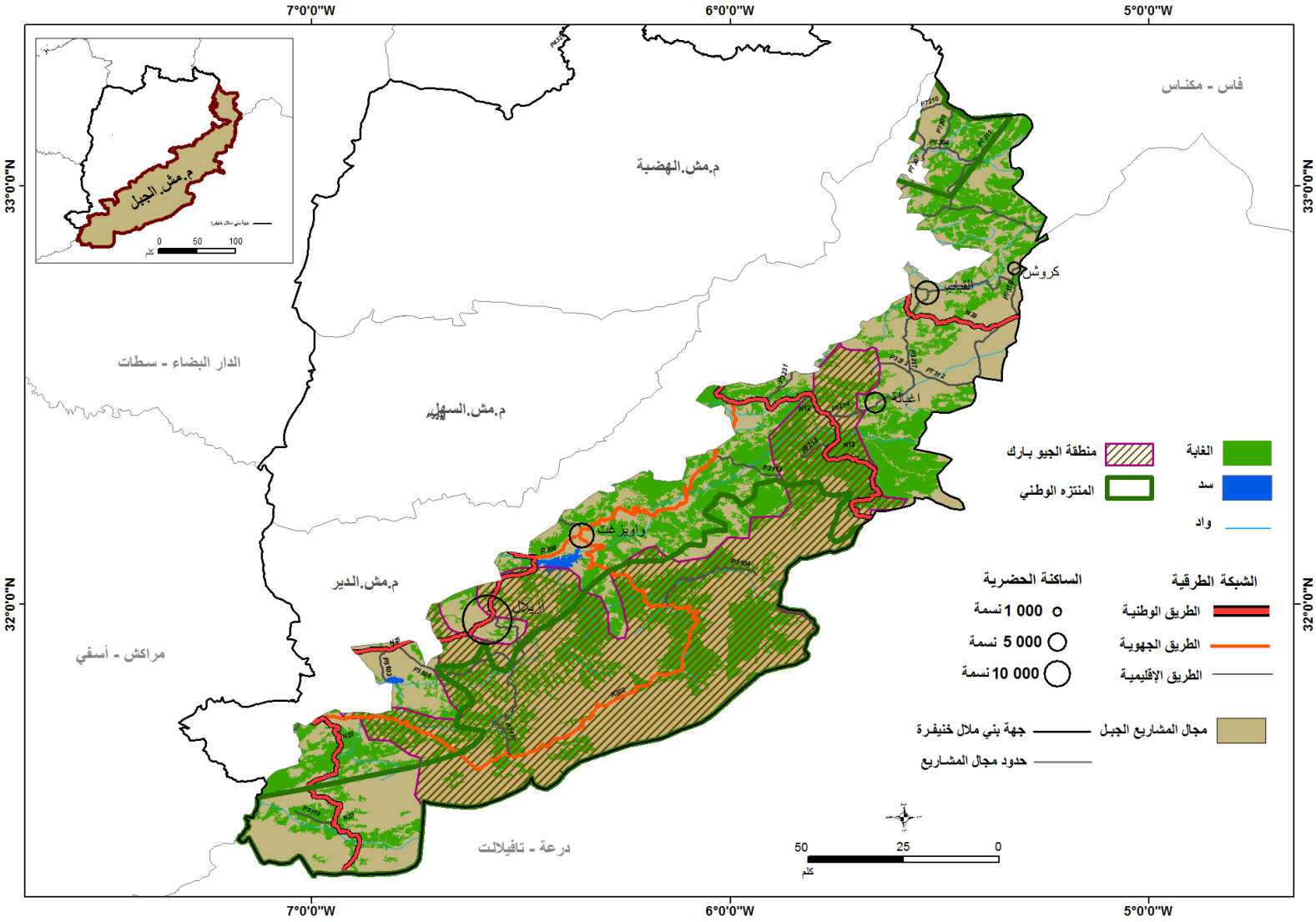

خريطة 6: مجال المشاريع الجبل

ت. مجال المشاريع السهل: فضاء الفلاحة المسقية والصناعة الفلاحية

يغطي مساحة تبلغ حوالي 5820 كيلومترا مربعا ويشمل 25 جماعة، منها 5 مراكز، يمتد على جميع سهول تادلة. وعدد ساكنة المجال يقدر ب 934 682 نسمة وفقا لاحصاء 2014. في سنة 2004 كان هذا المجال يحتوي على 391958 نسمة. معدل الكثافة بهذا المجال تقدر ب 117 نسمة في الكيلومتر المربع.

ويتكون مجال السهل من مجالين فرعيين:

- **مدار تادلة:** تراث وطني، يتميز بالزراعة المكثفة (زراعة الأشجار)، والصناعة الغذائية، وعرف تمدنا كبيرا في الآونة الأخيرة.
- **هوامش المدار المسقي:** تهيمن عليه الزراعات البورية وتربية الماشية.

وعلى المستوى الطبيعي، فإن سهول تادلة أكثر الأراضي تجانسا في الجهة، وهي تتوافق تماما مع إقليم تادلة الذي يشمل أكبر مدار سقوي للمملكة. وهي مجال ذات هوية زراعية بامتياز بفضل الإمكانات المائية التي تتوفر عليها (أم الربيع). ويحتوي على ثلاث مدن :قصبة تادلة، الفقيه بن صالح وسوق السبت أولاد النمة. وتتميز بمعدل الفقر المتدني، ومستوى تجهيز نسبيا جيد. ومع ذلك، وعلى الرغم من إمكانات هذا المجال، لا يزال مستوى التنمية البشرية منخفضا.

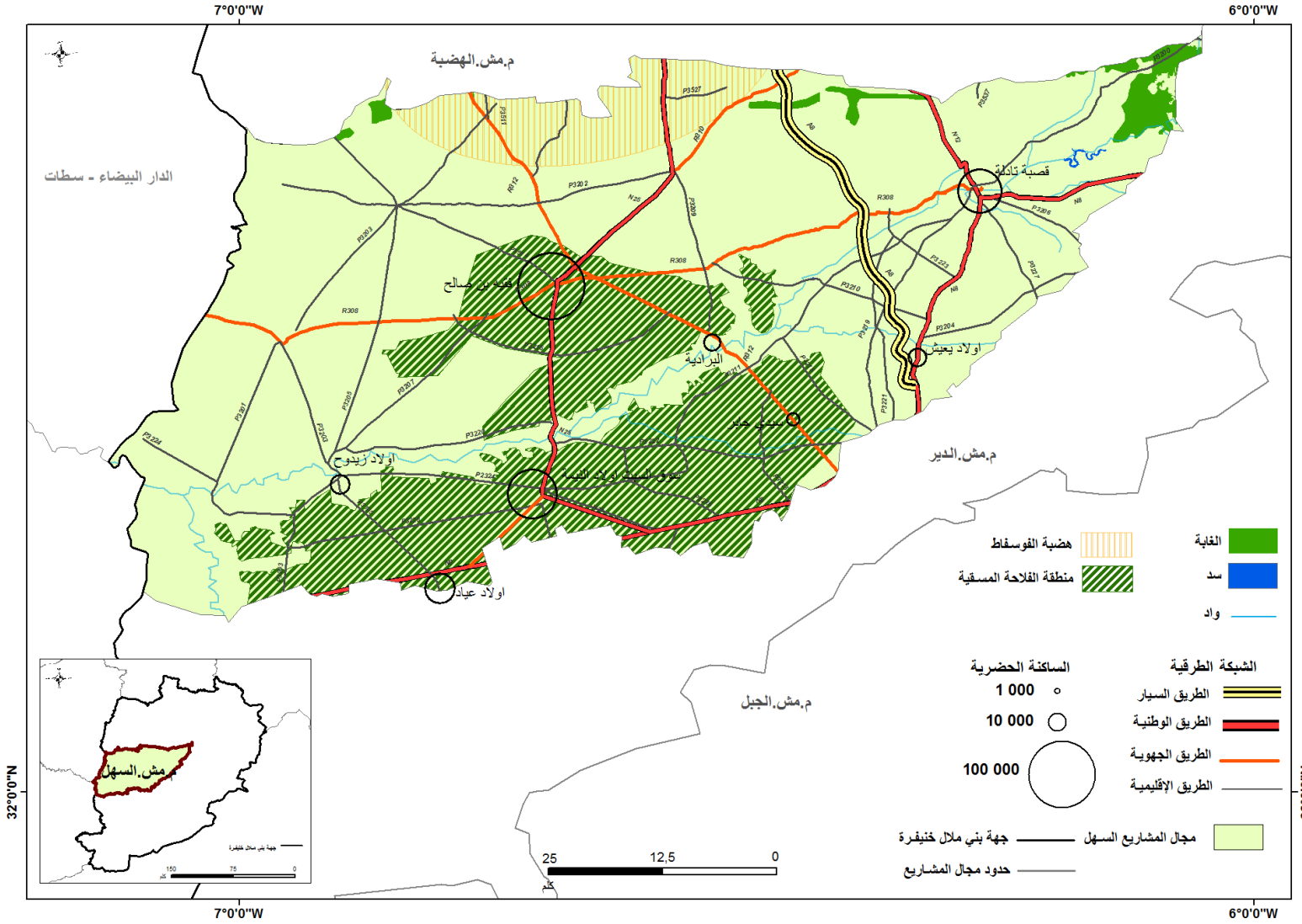

خريطة 7: مجال المشاريع السهل

ث. مجال المشاريع الدير: مجال الاستقرار بحمولة تاريخية قوية

يغطي مساحة تبلغ حوالي 4933 كيلومترا مربعا وتشمل 36 جماعة منها 6 مراكز، ويمتد على جميع سفوح الهضاب. ويبلغ عدد سكان الدير 410 803 وفقا لإحصاء 2014. وفي سنة 2004 كان هذا المجال يحتوي على 729837 نسمة. ويتكون المجال من مدن ومراكز تاريخية نظرا لتواجد الطريق السلطاني بها بين فاس ومراكش. معدل الكثافة بالمجال هو 167 نسمة في الكيلومتر المربع.

ويحتوي الدير على مجالين فرعيين:

- **دير خنيفرة:**

يتألف من سلسلة من الأحواض والوديان التي تشهد تغيرا عميقا بسبب التمدن السريع، ولكن لا تزال الأنشطة الفلاحية قائمة من خلال الزراعة والثروة الحيوانية. وتتميز هذه المجموعة الفرعية بوجود تراث غني ومتنوع.

- **دير بني ملال:**

يمتد من زاوية الشيخ إلى دمنات، وهو من مصادر المياه التي استقر فيها الناس قديما، ويتوفر على مجموعة متنوعة من المعارف والتراث والأنشطة الزراعية الرعوية القديمة.

وبالتالي فهي مجالات متفردة جدا من حيث الاستيطان، ولكن لها أوجه تشابه يمكن أن تجمعها في نفس مجال المشاريع. كما أن هذا المجال يعتبر حضريا بشكل كبير (خنيفرة، بني ملال، بزو، زواية الشيخ، آيت إسحاق، أواومانة، القصيبة، سوق فم جماعة، دمنات)، ويتميز بمعدل فقر ضعيف وبتواجد بنيات تحتية جيدة.

والدير مجال دينامي اقتصاديا واجتماعيا وحضريا، ويتوفر على البنية التحتية؛ ويمكن أن يكون مجالا حقيقيا لتحقيق التنمية للجهة بأسرها ويضمن اندماج المجالات الجبلية مع السهل والهضاب.

.

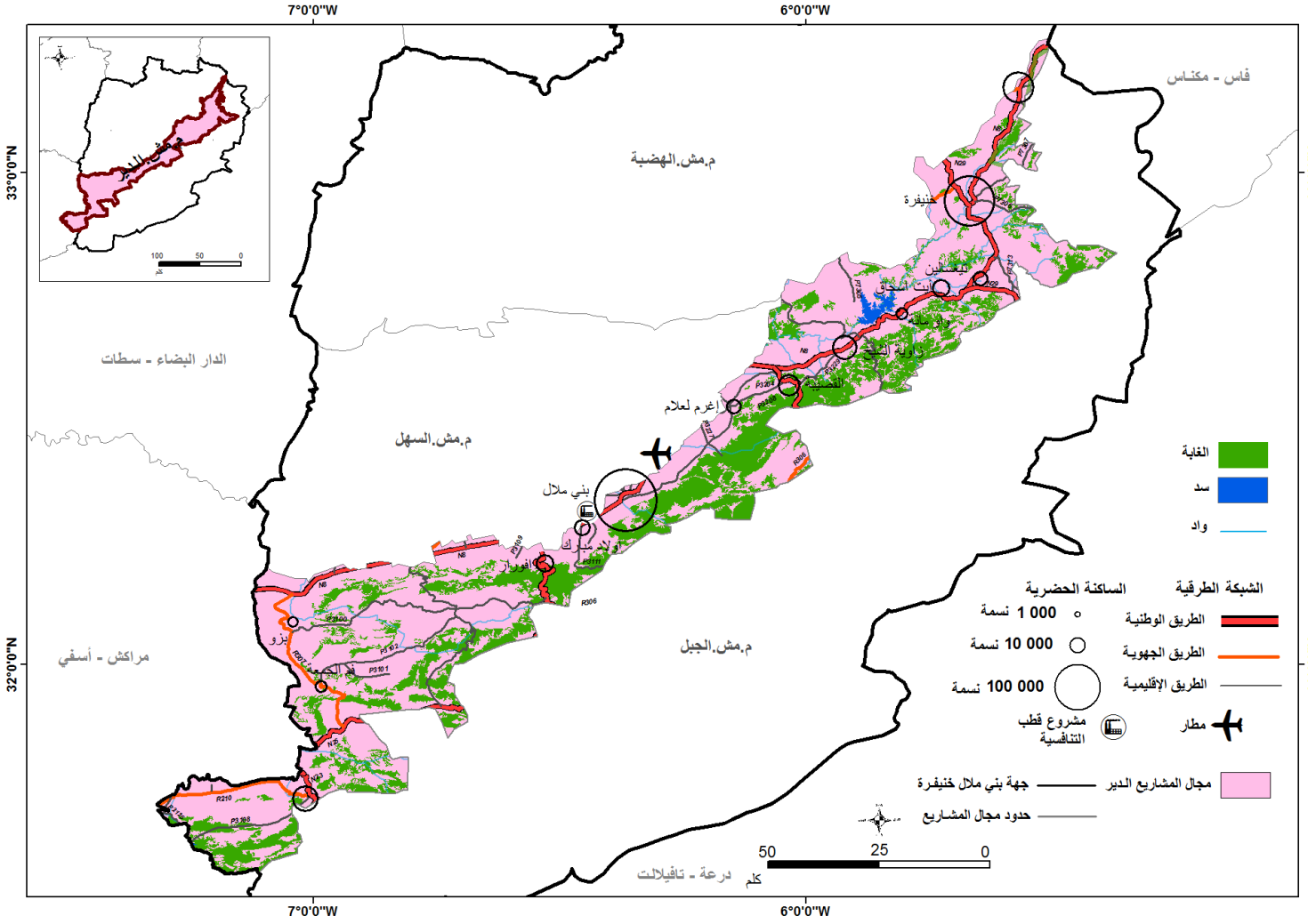

خريطة 8: مجال المشاريع الدير

ج. مميزات مجالات المشاريع بجهة بني ملال خنيفرة

مجالات المشاريع	المساحة	عدد السكان	نسبة النمو الديموغرافي 2004-2014	المميزات الجغرافية والطبيعية	المدن الرئيسية	نقط القوة	نقط الضعف	الهوية الاقتصادية	نسب الفقر المتعدد الابعاد
مجال المشاريع الهضبة	7410 كلم²	**677587** نسمة	0,31-0,83%	**هضبة الفوسفاط** مجال معدني بامتياز ذات اشعاع وطني ظاهرة التمدن مرتبطة كثيرا مع الانشطة المنجمية خاصة استثمار الفوسفاط ويبقى هذا المجال مرتبط بانشطة اخرى مثل الفلاحة المعيشية والرعي **هضبة لزغار** هو مجال الرعي بامتياز ظاهرة التمدن هنا مرتبطة بالتحولات السريعة التي تعرفها المنطقة مع تطور الانشطة المنجمية واستغلال المقالع	**مدينة خريبكة ومراكزها الفلكية بجعد وادي زم بوجنيبة وحطان في الجهة الشمالية من الهضبة يوجد مراكز ناشئة مثل مريرت، مولاي بوعزة، اكلموس، وكهف النسور**	الموارد العدنية والثروة الحيوانية	قلة الجهيزات الأساسية والعزلة	مجال معدني فلاحي ورعوي	10-30%
مجال المشاريع الجبل	10 025 كلم²	403420 نسمة	0,95-1,21%	**الاطلس المتوسط خنيفرة بني ملال** مجال له مؤهلات فلاحية ورعوية وسياحية ايكولوجية استغلال الموارد الغابوية وتنوع الطبيعة والتراث اللامادي يجعل من هذا المجال فرصة لتنمية السياحة الايكولوجية **الاطلس الكبير الاوسط** مجال له خصوصية مميزة مرتبطة باقتصاد التراث والسياحة الايكولوجية والتراث المبني القصور والقصبات الموارد المائية التراث اللامادى والماثر التاريخية لمكون	**مدينة ازيلال**	التراث المادي واللامادي السياحة الايكولوجية	تمدن ضعيف ونقص في التجهيزات	الفلاحة الرعي والسياحة الايكولوجية	30-70%

مجال المشاريع السهل	5820 كلم²	682934نسمة	0,84-0,94%	. **حوض تادلة** مجال الفلاحة المسقية وفلاحة الاشجار المثمرة ظاهرة التمدن حديثة وذات نمو سريع المجال يحتوي على مؤهلات اقتصادية عديدة **هوامش الحوض المسقي** مجال الفلاحة البورية وتربية الماشية وفلاحة معيشية امكانيات مهمة غير مستغلة	. **قصبة تادلة الفقيه بن صالح سوق لسبت**	أكبر حوض مسقي على صعيد المملكة فلاحة مكثفة	ضغط ظاهرة التمدن والزحف على حساب الأراضي الفلاحية مدن بدون وظائف متميزة	مجال الفلاحة المسقية	5-15%
مجال المشاريع الدير	4933 كلم²	803410 نسمة	0,94-0,95%	**شبه الدير** يتكون من الاحواض والاودية وهو في تطور وتحول سريع للانشطة الفلاحية تبقى المورد الرئيسي يتميز هذا المجال بتنوع وغنى تراثه **دير بني ملال** يتميز بثروة مائية مهمة واستيطان بشري قديم وتراث متنوع التمدن هنا ظاهرة قديمة	**خيفرة بني ملال بزو زاوية الشيخ ايت إسحاق اومامة القصيبة سوق فم الجمعة دمنات**	نشاط اقتصادي وتجهيزات تحتية متطورة.	ضغط كبير لظاهرة التمدن على حساب الأراضي الفلاحية	ممر التنمية لكافة الجهة	4-10%

الفصل الخامس

الاختيارات المتعلقة بالتجهيزات العمومية الكبرى والمهيكلة

V. الاختيارات المتعلقة بالتجهيزات العمومية الكبرى والمهيكلة

1. أسس اختيار المشاريع والتجهيزات العمومية الجماعية المهيكلة المقترحة في إطار التصميم الجهوي لإعداد التراب لجهة بني ملال خنيفرة:

استنادا إلى نتائج التشخيص الترابي الاستراتيجي وإلى تطلعات الفاعلين الجهويين، تم وضع 5 توجهات استراتيجية من أجل تحقيق التنمية المستدامة لجهة بني ملال خنيفرة في أفق 2045 وهي:

1. جعل الجهة الإطار الأنسب لإلتقائية السياسات العمومية ولوضع آليات فعالة للتضامن المجالي للحد من التفاوتات المجالية ومن الفقر والهشاشة والتفاوتات على مستوى البنية التحتية والخدمات العمومية الأساسية ولتدارك العجز المسجل بالمناطق القروية؛
2. تطوير جاذبية الجهة من خلال استغلال الفرص الكامنة والموارد المتنوعة المتاحة في مختلف أقاليم الجهة وخلق المزيد من القيمة المضافة، وتثمين الموارد المادية واللامادية للجهة وجعلها رافعة للإشعاع والتنمية؛
3. تطوير الربط بين الجهة وباقي جهات المملكة وكذا مع دول المعمور وجعل موقع الجهة داعما أساسيا لتنميتها؛
4. الانخراط في ورش التحول الايكولوجي والطاقي واستعمال الموارد الطبيعية بشكل رشيد وكذا إعطاء أهمية كبرى لتدبير الموارد المائية وعقلنة استعمالها؛
5. إعطاء أهمية كبرى للتكوين والبحث العلمي وتطوير الرأسمال البشري وتقوية القدرات التدبيرية للجهة.

وتمثل هذه التوجهات الاستراتيجية الإطار العام الذي سيتم من خلاله اقتراح التجهيزات الكبرى المهيكلة في إطار التصميم الجهوي لإعداد التراب لجهة بني ملال خنيفرة. وقد تم اقتراح المشاريع المترجمة للتوجهات الاستراتيجية المقترحة، حيث تم تجميع المشاريع والتجهيزات العمومية المقترحة في المجالات الحضرية والقروية بالاستناد إلى القطاعات والمجالات. ومن هنا، كانت هذه المشاريع الترجمة الفعلية لطموح الجهة في ان ترتقي إلى مصاف الجهات الواعدة وأن تحقق التنمية المنشودة وتحسن إطار عيش الساكنة بما يتوافق ومؤهلاتها البشرية والمالية والطبيعية.

كما أن التوجه العام للدولة والذي سطره صاحب الجلالة نصره الله بمناسبة عيد العرش المجيد (29 يوليوز 2020)، قد سطر الأولويات الواجب العمل عليها بعد جائحة كوفيد 19.

خلاصة الخطاب الملكي

- عرفت جل القطاعات تأثرا بالجائحة وكذا مداخيل الأسر والدولة؛
- العمل على إنعاش الاقتصاد الوطني وتجاوز أثار الأزمة؛
- الأزمة بينت إشكالات اجتماعية مهمة خصوصا ما يتعلق بحجم القطاع غير المهيكل وحجم الساكنة في وضعية هشاشة؛
- وضع أسس اقتصاد قوي ونظام اجتماعي مندمج؛
- وضع مخطط طموح لإنعاش المقاولات؛
- تسخير جميع الإمكانيات لمواكبة المقاولات الصغرى؛
- ضخ 120 مليار درهم في الاقتصاد الوطني؛
- إحداث صندوق للاستثمار الاستراتيجي لتمويل المشاريع الكبرى؛
- إصلاح القطاع العمومي وخصوصا قطاع المؤسسات العمومية من أجل تجاوز الاختلالات؛
- إحداث وكالة وطنية لتدبير المساهمات العمومية وتتبع فعالية المؤسسات العمومية؛
- إطلاق ورش تعميم التغطية الاجتماعية.

وبناء على كل هذه المعطيات، تم اقتراح برنامج عمل يحتوي على 126 مشروعا مهيكلا بتكلفة اجمالية قدرها 100,2 مليار درهم خلال الخمس وعشرين سنة القادمة.

وقد تم اقتراح البرامج والمشاريع المنضوية تحتها وكذا التوزيع الجغرافي لهذه المشاريع، ومجالاتها، وقيمتها المالية وأجل تنزيلها والمؤسسة المعنية بذلك. كما أن المشاريع والتجهيزات المقترحة هي أفقية وبين قطاعية وتعني العديد من الفاعلين. وتنقسم المشاريع المقترحة إلى 6 برامج وهي:

برنامج التهيئة الحضرية الذي يضم:

- مشاريع المراكز الصاعدة، وإعادة تأهيل المدن القديمة وحماية التراث؛
- المرافق العمومية الضرورية؛
- المرافق الاقتصادية داخل المدن؛
- مناطق الحرف وقرى المهن داخل المدن والقرى؛
- المناطق الصناعية المتخصصة؛

برنامج التجهيزات الجماعية الذي يضم:

- مشاريع التعليم والتعليم العالي؛
- مشاريع الصحة؛
- مشاريع التجهيزات الرياضية؛
- مشاريع التجهيزات الثقافية؛

برنامج التنمية الاقتصادية الذي يضم جميع القطاعات الاقتصادية كالفلاحة والصناعة والسياحة والصناعة التقليدية والتجارة والخدمات واللوجستيك...من أجل مزيد من الاندماج الاقتصادي.

برنامج تدبير الماء والذي يضم:

- المشاريع التي تهدف إلى تعبئة المياه كالسدود؛
- المشاريع التي تهدف إلى تحسين الولوج إلى الماء الصالح للشرب؛

برنامج البنيات التحتية والذي يضم:

- المشاريع الطرقية والتي تهدف إلى فك العزلة، والمدارات الحضرية واحداث محاور طرقية جديدة وتحسين الشبكة الحالية؛
- المشاريع السككية المتعلقة بتوسيع الشبكة داخل الجهة؛
- المشاريع المتعلقة بالمطارات.

برنامج البيئة ومحاربة التغيرات المناخية والذي يضم مجموع الإجراءات المتعلقة بحماية الموارد الطبيعية والتطهير وتدبير النفايات واستعمال الطاقات المتجددة.

وقد تم تحديد مشاريع البنيات التحتية اعتمادا على الحاجيات المعبر عنها:

- انفتاح الجهة على المحيط الوطني والدولي وربطها بأقطاب وطنية ودولية؛
- تقوية التماسك الاجتماعي والعدالة المجالية وتحقيق الربط بين مكونات الجهة؛
- فك العزلة عن المناطق القروية والجبلية؛
- تحسين نظام النقل وتقويته عبر الشبكات الطرقية والسككية والمطارات.

أما فيما يخص التجهيزات الجماعية، فقد تم وضعها استنادا إلى الدراسة الاستشرافية في أفق 2045 والتي همت كافة القطاعات وتم التعبير عنها من قبل جميع الفاعلين الجهويين.

إن البرنامج المقترح في إطار التصميم الجهوي لإعداد التراب لجهة بني ملال خنيفرة يهم جميع المجالات القروية والحضرية، وكذا جميع أقاليم الجهة. وتهدف هذه المشاريع إلى خلق الشروط الكفيلة من أجل تحقيق التنمية المستدامة للجهة دون أي إقصاء لأي مجال أو قطاع. ويبين الجدول جانبه توزيع المشاريع حسب البرامج والتكلفة.

جدول4 : توزيع المشاريع والتجهيزات الجماعية المهيكلة حسب البرنامج (مليون درهم)

	الدير	الجبل	السهل	الهضبة	البرنامج الأفقي	المجموع
برنامج البنيات التحتية	28 244.00	2 430.00	4 800.00	5 660.00	445.00	**41 579.00**
برنامج التجهيزات الجماعية	4 530.00	570.00	280.00	750.00	6 422.00	**12 552.00**
برنامج التنمية الاقتصادية	5 100.00	1 015.00	1 400.00	3 750.00	3 300.00	**14 565.00**
برنامج تدبير الماء	3 160.00	4 950.00	50.00	50.00		**8 210.00**
برنامج التهيئة الحضرية	1 700.00	350.00	500.00	1 000.00	500.00	**4 050.00**
برنامج البيئة ومحاربة التغيرات المناخية					4 370.00	**4 370.00**
برنامج الطاقات المتجددة	2 900.00	725.00		5 800.00		**9 425.00**
برنامج التنمية البشرية ومحاربة التفاوتات المجالية					4 000.00	**4 000.00**
البرنامج الثقافي					1 500.00	**1 500.00**
المجموع	**45 634.00**	**10 040.00**	**7 030.00**	**17 010.00**	**20 537.00**	100 251.00

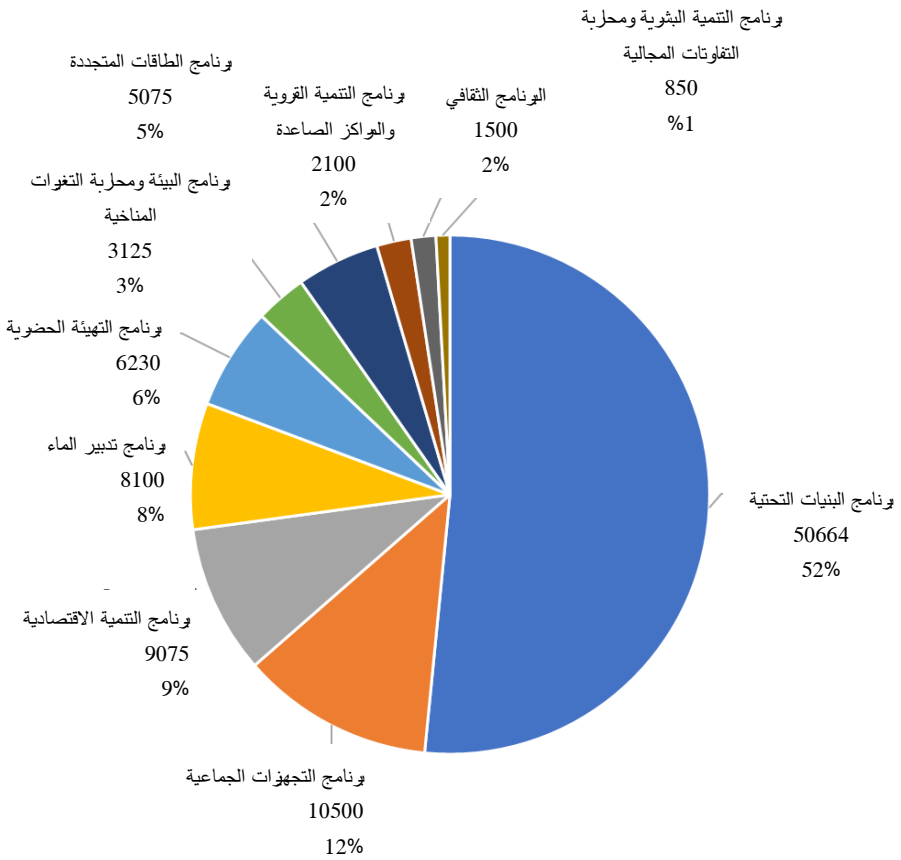

مبيان 3 : تقسيم البرامج حسب الكلفة المالية

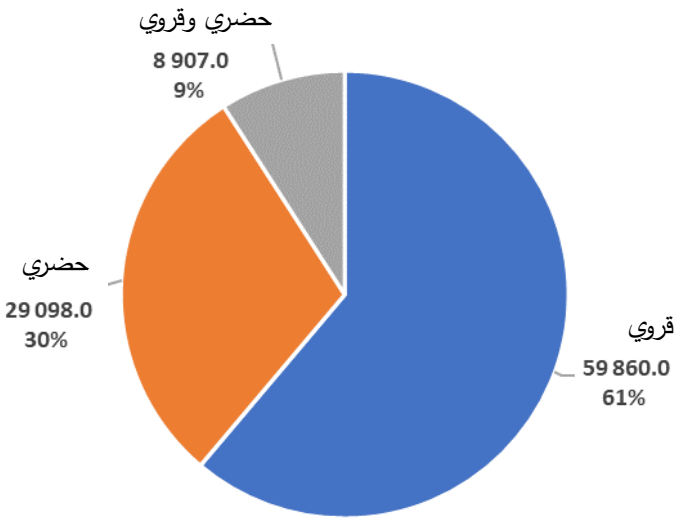

مبيان 4: تقسيم البرامج حسب الوسط

2. التأثيرات المحتملة والمتوقعة للبرامج والمشاريع والتجهيزات المقترحة:

- الاستجابة للحاجيات المعبر عنها في الأهداف الاستراتيجية التنموية للجهة؛
- إعادة تنظيم المجالات المكونة للجهة وتحقيق تكامل بينها وتواصل بين مكوناتها؛
- توزيع عادل للتجهيزات والبنيات التحتية في مجالات الجهة؛
- تحقيق تواصل وربط أفضل بين مكونات الجهة ومع الجهات الأخرى.

ومن أجل بيان أهمية المشاريع المقترحة، سيتم عرضها حسب أهميتها وبعدها الوطني والجهوي والمحلي ومن خلال موقعها.

أ. المشاريع ذات البعد الوطني وبين الجهات :

من بين المشاريع ذات البعد الوطني والبين جهوي نجد:

- **بناء الطريق السيار مراكش بني ملال فاس:** هذا المشروع تم وضعه في التصميم الوطني لإعداد التراب، ويمكن هذا الطريق من ربط شمال المغرب بجنوبه وتحسين الربط بين جهة بني ملال خنيفرة ومراكش أسفي، كما أنه يمكن تدعيم البنية التحتية للجهة وتسهيل عملية التواصل بينها وبين كافة أرجاء المملكة، مما له من تداعيات إيجابية وتأثيرات مهمة على الاقتصاد الجهوي؛
- **توسيع الشبكة السككية لتربط بني ملال والفقيه بن صالح وخنيفرة:** هذا البرنامج الطموح سيمكن الجهة من تحقيق الربط مع كافة المدن الوطنية الكبرى وسيسهل عملية التنقل بين الجهة وباقي المدن كما أنه سيزيد من الحركية الاقتصادية بالجهة؛
- **توسيع مطار بني ملال:** هذا المشروع له بعد دولي، حيث سيمكن الجهة من الربط مع العواصم العالمية وتحقيق مبادلات مع بقية العالم. كما سيساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية للجهة والرفع من انفتاحها على العالم.

- **حماية وتثمين منتزه مكون الذي يعد تراثا إنسانيا وطبيعيا**، فهذا الموقع سيمكن الجهة من اشعاع دولي وسيساهم في التعريف بموروثها وتاريخها؛
- **حماية الغابات وتثمينها وإعادة تشجيرها** مما يحمي الموروث الطبيعي للجهة ويساهم في الحفاظ عليه وحسن استثماره.

ب. المشاريع ذات البعد الجهوي:

- **بناء سدود كبيرة جديدة:** هذه المنشآت ستساهم في تدبير أمثل للمخزون المائي بالجهة كما ستساهم في دعم القطاع الفلاحي ومواجهة التغيرات المناخية والخصاص في الموارد المائية؛
- **انشاء وتشييد المرافق الصحية والتعليمية الكبرى:** من خلال انشاء المستشفى الجامعي ببني ملال وكذا إحداث كلية الطب والصيدلة وجامعة المعارف بخنيفرة، ووضع نواة جامعية بأزيلال والفقيه بن صالح ومدرسة للتنمية المستدامة ومدينة المهن والكفاءات... كل هذه المشاريع ستساهم في تنمية الجهة وتحسين ظروف عيش الساكنة بها.
- **مشاريع البنية التحتية الطرقية الكبرى:**
  - تهيئة الطرق السريعة بين مراكش وخنيفرة على 240 كلم وبين خنيفرة وأبي الجعد على 85 كلم ومريرت وبوفكران على 50 كلم. ستمكن هذه المشاريع من تسهيل ~~حلية~~ الربط بين أقاليم الجهة وبين مكوناتها وباقي مدن الجهات الأخرى والمجاورة؛
  - تهيئة الطرق الرابطة بين الجهة وبقية الجهات الأخرى: من قبيل أزيلال وقلعة السراغنة وقلعة مكونة وأيت بوكماز ووايزغت وأنركي وإملشيل ودمنات وسكورة.
  - مواصلة تهيئة وتحديث الطرق الوطنية الحالية وتحسين جودتها بما يسمح بتحقيق السلامة الطرقية وتسهيل عملية الحركية بينها.
- **تنمية الثلاثي الحضري بني ملال–خنيفرة–خريبكة:** حيث تعتبر هذه المدن الأقطاب الحضرية والاقتصادية الكبرى التي تهيكل النسيج الحضري والاقتصادي بالجهة.
- **حماية وتثمين الموروث الثقافي للجهة سواء منه المادي أو اللامادي؛**
- **إحداث فضاءات جديدة ومناطق للأنشطة الاقتصادية** بكافة أنواعها؛
- **حماية وتثمين التراث الطبيعي للجهة؛**

ت. مشاريع ذات بعد محلي:

يقترح برنامج التنمية العديد من المشاريع والإجراءات ذات الأهمية المحلية والتي من شأنها تحسين ظروف عيش الساكنة داخل مجالات الجهة. وتعنى هذه الإجراءات بتعزيز الولوج إلى المرافق الضرورية والبنيات التحتية وخلق التماسك الاجتماعي وكذا خلق واحداث مناطق للتنمية الاقتصادية. ومن الإجراءات المقترحة:

- **إحداث التجهيزات الأساسية** (الماء الصالح للشرب، الكهرباء، الطرقات، التعليم، الصحة، التطهير، النقل...) بما يتيح تحسين ظروف عيش الساكنة في المجالات الحضرية والقروية.

- **إنشاء مراكز صحية جديدة ومراكز للمستعجلات الطبية ومراكز طبية واجتماعية** مما يساهم في تحسين الرعاية الطبية بالمجالات القروية والحضرية وتحسين ظروف عيش الساكنة؛
- **بناء مؤسسات تعليمية جديدة** (45 مدرسة جماعاتية، 112 مدرسة ابتدائية، 59 اعدادية و50 ثانوية) مع توسيع العديد من المؤسسات التعليمية الحالية؛
- **بناء 2400 كلم من الطرق القروية** مما يمكن من ربط كافة المجالات فيما بينها وينقص من حدة العزلة في المناطق الجبلية.
- **التهيئة الحضرية للمدن الصغرى والمراكز القروية الصاعدة؛**
- **إعادة تأهيل الانسجة العتيقة؛**
- **حماية الأراضي الفلاحية من التدهور؛**
- **تهيئة المدن بالمرافق الضرورية** من قبيل التطهير والكهرباء والماء.

ث. تنزيل برنامج التنمية للتصميم الجهوي لإعداد التراب بجهة بني ملال خنيفرة:

إن برنامج التنمية المقترح يحتوي على جميع المشاريع والتجهيزات العمومية الكبرى والمهيكلة؛ كما أنه يبين التكلفة والجهات المساهمة والمكلفة بالإنجاز والمدة المعنية بذلك. فالبرامج المقترحة للفترة 2021-2027 تحتاج إلى وضع الدراسات التقنية والمالية التي ستمكن من إنجازها. كما يشكل العقار أحد الركائز الأساسية لإنجاز المشاريع المقترحة. إضافة إلى ذلك، فوضع نظام حكامة جديد كفيل بأن يساهم في انجاز المشاريع في أجالها المحددة ووفق الرؤية المرسومة من أجل تنمية حقيقية للجهة.

برنامج تنمية جهة بني ملال خنيفرة 2021-2045

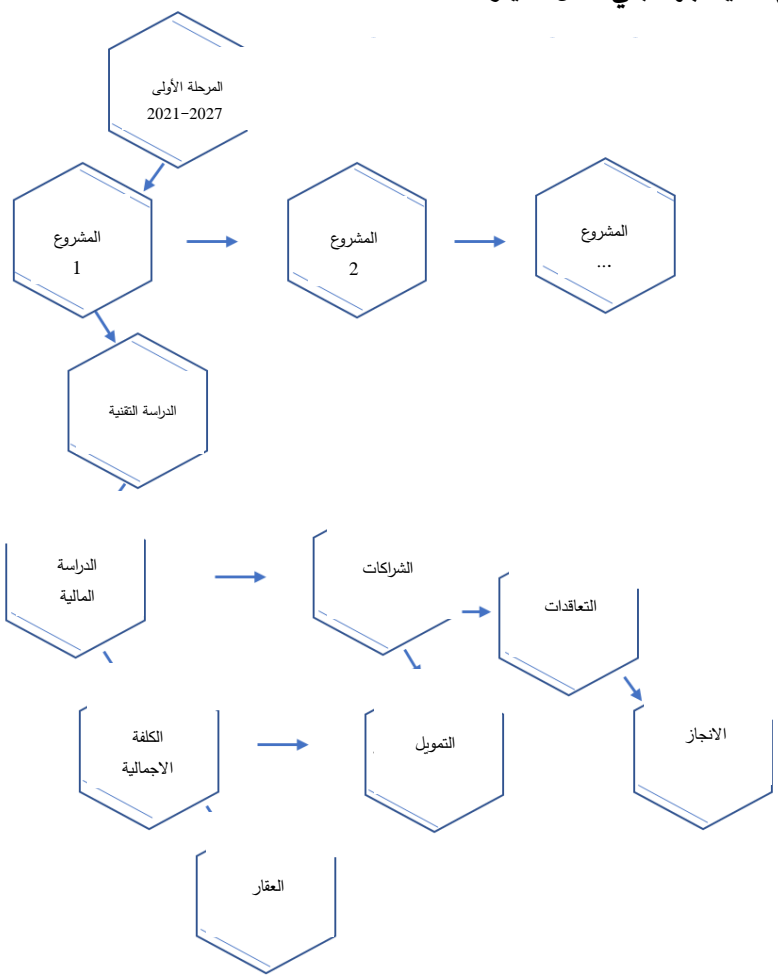

ج. انجاز البرنامج:

يتوجب على مجلس جهة بني ملال خنيفرة الاشراف على انجاز وتنزيل البرنامج المقترح خلال الخمس وعشرين سنة القادمة. كما أن المشاريع المقترحة يجب أن يتم تسطيرها في المخطط الجهوي للتنمية المقبل، كما يتحتم العمل على تنزيل كافة المشاريع من أجل تحقيق التنمية المنشودة بالجهة.

التصميم الجهوي لإعداد التراب جهة بني ملال خنيفرة 2021-2045

ح. التركيبة المالية والمؤسساتية:

1- التعاقد:

يعتبر مبدأ التعاقد مبدأ أساسيا في تنزيل البرنامج المقترح. وفي هذا الصدد، يقترح مكتب الدراسات لكل مشروع أو مجموعة مشاريع انجاز عقد بين كافة المتدخلين من أجل إنجازه. كما يقترح المكتب في هذا التقرير لائحة بالمتدخلين المعنيين بإنجاز المشاريع سواء على الصعيد الوطني أو الجهوي. كما يمكن للجهة الاعتماد على الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل انجاز المشاريع خصوصا ذات الطابع الاقتصادي.

2- الاليات الأخرى:

- احداث شركات جهوية للتنمية للمشاريع المهيكلة؛
- إحداث وكالة بتنسيق مع الدولة؛
- إحداث فروع للمؤسسات العمومية على مستوى الجهة.

أما التركيبة المالية فيمكن اللجوء إلى كافة الإمكانيات المتاحة من أجل تجاوز الاكراهات المالية التي قد تعيق انجاز المشاريع. وفي هذا الصدد، يقترح مكتب الدراسات مجموعات من الحلول التمويلية التي يمكن الاعتماد عليها.

الفصل السادس

مجالات المشاريع وبرمجة مشاريعها المهيكلة

VI. مجالات المشاريع وبرمجة مشاريعها المهيكلة

تم بناء على نتائج التشخيص الاستراتيجي الترابي، تحديد 4 مجالات للمشاريع ستكون حاضنة للمشاريع التنموية الكبرى للجهة. وقد تم تحديد هذه المجالات بناء على العديد من المعايير، وعلى المقومات والخصوصيات التي تتميز بها مجالات الجهة سواء على المستوى الطبيعي أو البشري أو الاقتصادي أو الثقافي... وقد تم تحديد هذه المجالات وفق مقاربة تصبو إلى جعلها مجالات اقتصادية وتنموية مهمة خالقة للثروة ولمناصب الشغل. كما تم الأخذ بعين الاعتبار القطاعات الاقتصادية المحركة للاقتصاد الجهوي والأنشطة التي تعد قاطرة للتنمية المجالية.

وفي خضم هذا التقرير، سيتم عرض المشاريع المهيكلة على النحو التالي:

- عرض المشاريع حسب المجالات:
  - نوعية المشروع والبرنامج؛
  - عرض المشاريع حسب المجال (حضري، قروي)؛
  - برمجة المشاريع (المدى القريب، المتوسط والبعيد)؛
- خرائط مجالات المشاريع والمشاريع والتجهيزات المكونة لها.

1. مجال المشاريع الدير:

يتميز هذا المجال بمقوماته الطبيعية وبموارده المهمة التي لابد من استثمارها قصد تنميته. كما أن هذا المجال له هوية فلاحية وصناعية ما يجعله مجالا لتطوير الصناعات الغذائية. غير أنه يمكن إضافة إلى هذه الهوية تطوير أنشطة أخرى من قبيل السياحة الإيكولوجية والاقتصاد الرقمي واقتصاد الغابة. وتهدف هذه الصناعة إلى الرفع من القيمة المضافة لهذا المجال وتوجيهه نحو التصنيع، مما يسمح بتثمين المنتجات الفلاحية للجهة. إضافة إلى ذلك فمجموع المنشآت والتجهيزات المائية المقترحة في هذا المجال من شأنها أن تمكن من تطوير الفلاحة وتحسين انتاجيتها بما يسمح لهذا المجال من تحقيق اقلاع اقتصادي مهم.

ويمر تسريع تنمية هذا المجال عبر:

- تحسين جاذبيته عبر برنامج طموح لتوسيع وتكثيف الشبكة الطرقية، مما سيساهم في الرفع من تدفقات الاستثمارات وتعزيز الأنشطة الاقتصادية بالجهة. كما أن إنجاز الطريق السيار مراكش فاس مرورا عبر بني ملال، سيمكن من تحريك عجلة الاقتصاد الجهوي وتدعيم الاستثمار بها؛
- تأهيل النسيج الحضري عبر توفير التجهيزات الأساسية والمرافق العمومية من مدارس ومؤسسات صحية وتحسين الولوج إلى الماء والكهرباء والتطهير، كما أن تحديث مرافق مدينة بني ملال وخنيفرة سيمكن من الرفع من جاذبية هذه المدن وتحسين فضاءات العيش بها؛

- تنمية المجال القروي للدير يمر عبر تهيئة الدواوير القروية والمراكز الصاعدة وتقوية شبكتها الطرقية ومحاربة كافة أنواع الاقصاء والهشاشة. كما يحتاج هذا المجال إلى تدعيم اقتصاده بالأنشطة خصوصا السياحية والصناعة التقليدية؛
- انشاء مناطق صناعية جديدة وتعميمها على كافة مدن المجال؛ كما يقترح احداث منطقة حرة على مساحة 500 هكتار من أجل تحسين جاذبية الجهة. كما يقترح العمل على انشاء محطة لتوليد الطاقة الكهربائية بواسطة الالواح الشمسية بطاقة إنتاجية تبلغ 500 ميغاواط في بني ملال؛
- تشييد السدود في مجال الدير سيمكن من تدبير المخزون المائي وتوفير مياه السقي لفائدة الأراضي الفلاحية؛
- انشاء محطة لتوليد الطاقة الكهربائية بواسطة الالواح الشمسية على مساحة 500 هكتار بطاقة إنتاجية تبلغ 250 ميغاواط، من أجل دعم الصناعات الفلاحية والانخراط في الأوراش الكبرى للطاقات المتجددة.

ومن بين المشاريع المقترحة:

- انشاء ملعب كرة القدم بمدينة بني ملال؛
- انشاء ملعب كرة القدم بمدينة خنيفرة؛
- انشاء حديقة للحيوانات بمدينة بني ملال ؛
- انشاء مسرح جهوي بمدينة بني ملال؛
- انشاء قصر المؤتمرات بمدينة بني ملال؛
- انشاء مستشفى جامعي بمدينة بني ملال؛
- انشاء ميناء جاف بمدينة بني ملال؛

ويقترح القيام بإنجاز 44 مشروعا تنمويا بمجال الدير بقيمة اجمالية تقدر ب 45.6 مليار درهم. كما سيعرف المجال برنامجا أفقيا بقيمة 8.7 مليار درهم يهم التجهيزات العمومية. وكذا يقترح وضع 74 إجراء لمواكبة تنمية المجال تقدر تكلفتها ب 3 مليار درهم. كما سيستفيد المجال من مجموعة من الإجراءات ذات الطابع القانوني والمؤسساتي والتقني والتعميري...

جدول 5: قائمة المشاريع والتجهيزات العمومية المهيكلة على مستوى مجال المشاريع الدير

برنامج التنمية الجهوية 1 للفترة 2021-2027، برنامج التنمية الجهوية 2 للفترة 2028-2033، على المدى البعيد ابتداء من 2034

المشاريع والتجهيزات العمومية	القطاع	الوسط	التكلفة بمليون درهم	البرمجة	الفاعلون المعنيون	التركيبة المؤسساتية
برنامج التأهيل الحضري						
تأهيل مدن بني ملال وخنيفرة من خلال تمكينها من التجهيزات الأساسية لتقوية جاذبيتها جعل مدينة بني ملال عاصمة حقيقية للجهة ذات اشعاع وطني ودولي	اعداد التراب والتعمير وسياسة المدينة	حضري	1200	برنامج التنمية الجهوية 1 و2	وزارة الداخلية وزارة الإسكان وسياسة المدينة الجهة والمجلس الجماعي	عقد المجلس الجهوي بني ملال خنيفرة/ وزارة الداخلية/ وزارة اعداد التراب الوطني والتعمير والسكنى وسياسة المدينة
تأهيل المدن الصغيرة والمراكز الحضرية لمجال المشاريع	اعداد التراب والتعمير وسياسة المدينة	حضري	500	برنامج التنمية الجهوية 1	وزارة الداخلية وزارة الإسكان وسياسة المدينة الجهة والمجلس الجماعي	عقد المجلس الجهوي بني ملال خنيفرة/ وزارة الداخلية/ وزارة اعداد التراب الوطني والتعمير والسكنى وسياسة المدينة
برنامج التجهيزات الجماعية						
توسيع وتحديث جامعة السلطان مولاي سليمان وجعلها قطبا علميا ذا اشعاع وطني وإفريقي	التعليم العالي والبحث العلمي	حضري	500	برنامج التنمية الجهوية 2	قطاع التعليم العالي والبحث العلمي	المجلس الجهوي بني ملال خنيفرة/ قطاع التعليم العالي والبحث العلمي
بناء كلية المعارف بخنيفرة	التعليم العالي والبحث العلمي	حضري	400	برنامج التنمية الجهوية 1	قطاع التعليم العالي والبحث العلمي	المجلس الجهوي بني ملال خنيفرة/ قطاع التعليم العالي والبحث العلمي
انشاء معهد لتقنيات الصحة والمهن شبه الطبية	الصحة	حضري	100	برنامج التنمية الجهوية 1	قطاع الصحة	المجلس الجهوي بني ملال خنيفرة/ قطاع الصحة
بناء وتجهيز مركز لمعالجة الادمان	الصحة	حضري	10	برنامج التنمية الجهوية 1	وزارة الصحة المجلس الجهوي	عقد المجلس الجهوي بني ملال خنيفرة/ قطاع الصحة

تشييد وتجهيز مركز علم الأورام	الصحة	حضري	50	برنامج التنمية الجهوية 1	وزارة الصحة المجلس الجهوي	عقد المجلس الجهوي بني ملال خنيفرة/ قطاع الصحة
بناء المستشفى الجهوي ببني ملال	الصحة	حضري	800	برنامج التنمية الجهوية 1	وزارة الصحة المجلس الجهوي	عقد المجلس الجهوي بني ملال خنيفرة/ قطاع الصحة
بناء مدرسة عليا متخصصة في المجالات البيئية والإيكولوجية والتنمية المستدامة	التعليم العالي	حضري	70	برنامج التنمية الجهوية 2	وزارة التربية الوطنية والمجلس الجهوي	عقد المجلس الجهوي بني ملال خنيفرة/ قطاع التعليم العالي
بناء مركز للأقسام التحضيرية للمدارس العليا مع إقامة داخلية	التعليم العالي	حضري	30	برنامج التنمية الجهوية 1	وزارة التربية الوطنية والمجلس الجهوي	عقد المجلس الجهوي بني ملال خنيفرة/ قطاع التعليم
بناء 7 معاهد للتكنولوجيات التطبيقية(ITA)	التكوين المهني	حضري	120	برنامج التنمية الجهوية 1	وزارة التربية الوطنية والمجلس الجهوي	عقد المجلس الجهوي بني ملال خنيفرة/ قطاع التعليم والتكوين المهني
بناء ملعب كبير لكرة القدم في خنيفرة	الشباب والرياضة	حضري	100	برنامج التنمية الجهوية 1	وزارة الشباب والرياضة والجهة	عقد المجلس الجهوي بني ملال خنيفرة/ وزارة الداخلية/ قطاع الشباب والرياضة
بناء ملعب لكرة القدم ذو سعة كبيرة في بني ملال	الشباب والرياضة	حضري	500	برنامج التنمية الجهوية 1	وزارة الشباب والرياضة والجهة	عقد المجلس الجهوي بني ملال خنيفرة/ وزارة الداخلية/ قطاع الشباب والرياضة
إنشاء 3 مجمعات رياضية في مدن بني ملال وخنيفرة ودمنات	الشباب والرياضة	حضري	600	برنامج التنمية الجهوية 1	وزارة الشباب والرياضة والجهة	عقد المجلس الجهوي بني ملال خنيفرة/ وزارة الداخلية/ قطاع الشباب والرياضة
تعزيز مرافق القرب للشباب والنساء في اقليمي بني ملال وخنيفرة	الشباب والرياضة	حضري	100	برنامج التنمية الجهوية 2	وزارة الشباب والرياضة والجهة	عقد المجلس الجهوي بني ملال خنيفرة/ وزارة الداخلية/ قطاع الشباب والرياضة
بناء حديقة ألعاب وترفيه في بني ملال	الشباب والرياضة	حضري	250	برنامج التنمية الجهوية 1	وزارة الشباب والرياضة والجهة	عقد المجلس الجهوي بني ملال خنيفرة/ وزارة الداخلية/ قطاع الشباب والرياضة
بناء حديقة للحيوانات في بني ملال	الفلاحة والمياه والغابات	حضري	500	برنامج التنمية الجهوية 1	وزارة الداخلية وزارة الفلاحة والجهة	عقد المجلس الجهوي بني ملال خنيفرة/ وزارة الداخلية/ قطاع المياه والغابات

بناء المسرح الجهوي في بني ملال	الثقافة	حضري	100	برنامج التنمية الجهوية 1	وزارة الثقافة وزارة الداخلية والجهة	عقد المجلس الجهوي بني ملال خنيفرة/ وزارة الداخلية/ قطاع الثقافة
بناء المتحف الجهوي في بني ملال	الثقافة	حضري	50	برنامج التنمية الجهوية 1	وزارة الثقافة وزارة الداخلية والجهة	عقد المجلس الجهوي بني ملال خنيفرة/ وزارة الداخلية/ قطاع الثقافة
بناء قصر المؤتمرات في بني ملال	الثقافة	حضري	50	برنامج التنمية الجهوية 1	وزارة الثقافة وزارة الداخلية والجهة	عقد المجلس الجهوي بني ملال خنيفرة/قطاع الثقافة
بناء متحف إيكولوجي مخصص للتراث الغابوي والموارد الطبيعية في خنيفرة	التراث	حضري	200	برنامج التنمية الجهوية 1	وزارة الداخلية/ قطاع الثقافة والجهة	عقد المجلس الجهوي بني ملال خنيفرة/ وزارة الداخلية/ قطاع الثقافة
برنامج التنمية الاقتصادية						
إنشاء ميناء جاف في بني ملال	اللوجستك	حضري	500	برنامج التنمية الجهوية 1	الوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجيستيكية والجهة	عقد المجلس الجهوي والوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجيستيكية
إنشاء مجزرة بالمعايير الدولية لتسويق اللحوم وطنيا ودوليا ببنى ملال	الفلاحة	قروي وحضري	500	برنامج التنمية الجهوية 1	وزارة الفلاحة/ القطاع الخاص/ المجلس الجهوي	شراكة قطاع عام – قطاع خاص
إنشاء منطقة حرة مخصصة للصناعة لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستثمارات المغاربة المقيمين بالخارج، 500 هكتار في بني ملال (منطقة حرة)	الصناعة	حضري	2750	برنامج التنمية الجهوية 1 و2 وعلى المدى البعيد	قطاع الصناعة /المجلس الجهوي لبني ملال خنيفرة / المركز الجهوي للاستثمار	عقد المجلس الجهوي لبني ملال خنيفرة/ قطاع الصناعة/ المركز الجهوي للاستثمار
إنشاء منطقة للأنشطة على مستوى بني ملال متخصصة في مهن الاقتصاد الرقمي	الاقتصاد	حضري	150	برنامج التنمية الجهوية1	وزارة الصناعة /المجلس الجهوي لبني ملال خنيفرة	عقد المجلس الجهوي لبني ملال خنيفرة/ قطاع الصناعة
انشاء منطقة للانشطة في خنيفرة	الاقتصاد	حضري	250	برنامج التنمية الجهوية1	وزارة الصناعة /المجلس الجهوي لبني ملال خنيفرة	عقد المجلس الجهوي لبني ملال خنيفرة/ قطاع الصناعة
انشاء مناطق للانشطة الاقتصادية في جل مدن الدير على مساحات بين 10 و30 هكتار موجهة لتنظيم الأنشطة الاقتصادية واستقبال الشركات الناشئة	الاقتصاد	حضري	200	برنامج التنمية الجهوية 1 و2 وعلى المدى البعيد	وزارة الصناعة /المجلس الجهوي لبني ملال خنيفرة	عقد المجلس الجهوي لبني ملال خنيفرة/ قطاع الصناعة

تهيئة ضفاف أم الربيع بخنيفرة	السياحة	قروي	400	برنامج التنمية الجهوية 1 و2	السياحة والسكن ووكالة الحوض المائي ام الربيع والداخلية والجهة	عقد بين قطاعات السياحة والسكن والتجهيز ووكالة الحوض المائي ام الربيع والداخلية والجهة
تهيئة منابع أم الربيع	السياحة	قروي	350	برنامج التنمية الجهوية 1	السياحة والسكن ووكالة الحوض المائي ام الربيع والداخلية والجهة	عقد بين قطاعات السياحة والسكن والتجهيز ووكالة الحوض المائي ام الربيع والداخلية والجهة
برنامج تدبير الماء						
بناء سد تاغزيرت في اقليم بني ملال	الماء	قروي	900	برنامج التنمية الجهوية 1 و2	وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء والمجلس الجهوي	عقد بين وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء وبين الجهة
بناء سدين كبيرين في اقليم خنيفرة	الماء	قروي	2000	برنامج التنمية الجهوية 1 و2	وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء والمجلس الجهوي	عقد بين وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء وبين الجهة
تشييد 68 سدا صغيرا في اقليمي خنيفرة وبني ملال	الماء	قروي	260	برنامج التنمية الجهوية 1و 2	وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء والمجلس الجهوي	عقد بين وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء وبين الجهة
برنامج البنيات التحتية						
تشييد الطريق السريع بين مراكش وفاس عبر بني ملال وخنيفرة (85 كلم بين مراكش وبني ملال)	البنيات التحتية	قروي	3100	برنامج التنمية الجهوية 2المدى البعيد	وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء والمجلس الجهوي لبني ملال خنيفرة والقطاع الخاص	عقد بين شركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب ووزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء والجهة والشراكة عام–خاص
إنشاء طريق سيار مراكش –فاس عبر بني ملال وخنيفرة (150 كلم بين بني ملال وخنيفرة)	البنيات التحتية	قروي	8500	برنامج التنمية الجهوية 2المدى البعيد	وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء والمجلس الجهوي لبني ملال خنيفرة والقطاع الخاص	عقد بين شركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء والمجلس الجهوي لبني ملال خنيفرة والشراكة بين القطاع عام–خاص

بناء خط سكة حديدية يربط مراكش بني ملال (85 كلم)	البنيات التحتية	قروي	3600	برنامج التنمية الجهوية 2 المدى البعيد	وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء والمجلس الجهوي لبني ملال خنيفرة والمكتب الوطني للسكك الحديدية والقطاع الخاص	عقد بين المكتب الوطني للسكك الحديدية والجهة والقطاع الخاص
بناء خط سكة حديدية يربط خنيفرة بني ملال (150 كلم)	البنيات التحتية	قروي	9600	برنامج التنمية الجهوية 2 المدى البعيد	وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء والمجلس الجهوي لبني ملال خنيفرة والمكتب الوطني للسكك الحديدية والقطاع الخاص	عقد بين المكتب الوطني للسكك الحديدية والجهة والقطاع الخاص
توسيع البنية التحتية ومرافق مطار بني ملال	البنيات التحتية	قروي/ حضري	500	برنامج التنمية الجهوية 2	المكتب الوطني للمطارات ومجلس الجهة	عقد بين المكتب الوطني للمطارات والجهة
ازدواجية ط و8، بين قصبة تادلة وخنيفرة	البنيات التحتية	قروي	620	برنامج التنمية الجهوية 1و 2	وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء والمجلس الجهوي لبني ملال خنيفرة	عقد بين وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء والمجلس الجهوي لبني ملال خنيفرة
ازدواجية ط و8، بين مراكش وبني ملال	البنيات التحتية	قروي	1200	برنامج التنمية الجهوية 1 و 2	وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء والمجلس الجهوي لبني ملال خنيفرة	عقد بين وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء والمجلس الجهوي لبني ملال خنيفرة
تهيئة الطريق 7304 (مريرت – عيون ام الربيع) على 26 كلم	البنيات التحتية	قروي	80	برنامج التنمية الجهوية 1	وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء والمجلس الجهوي لبني ملال خنيفرة	عقد بين وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء والمجلس الجهوي لبني ملال خنيفرة
بناء طريق دائري حول مدينة بني ملال لمسافة 14 كلم	البنيات التحتية	حضري	84	برنامج التنمية الجهوية 1	وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء والمجلس الجهوي لبني ملال خنيفرة	عقد بين وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء والمجلس الجهوي لبني ملال خنيفرة

بناء طريق مداري حول مدينة خنيفرة 10 كلم	البنيات التحتية	حضري	60	برنامج التنمية الجهوية 1	وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء والمجلس الجهوي لبني ملال خنيفرة	عقد بين وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء والمجلس الجهوي لبني ملال خنيفرة
بناء 400 كيلومترا من الطرق القروية في الدير	البنيات التحتية	قروي	900	برنامج التنمية الجهوية 1و2	وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء والمجلس الجهوي لبني ملال خنيفرة	عقد بين وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء والمجلس الجهوي لبني ملال خنيفرة
برنامج البيئة والحد من تغيرات المناخ						
انشاء مركز الطاقة الشمسية الكهروضوئية 500 ميكاواط (5 مراحل)	الطاقة الشمسية	حضري وقروي	2900	برنامج التنمية الجهوية 1 و2 وعلى المدى البعيد	الوكالة المغربية للطاقة المستدامة مازن، المكتب الشريف للفوسفاط، الجهة	الشراكة قطاع عام قطاع خاص
المجموع			**45 634**	**مليون درهم**		

يعتبر برنامج التهيئة الحضرية لمدن مجال المشاريع الدير مماثلا للبرامج المعتمدة في مجموعة من المدن الأخرى كالرباط ومراكش وطنجة. وهو برنامج سيمكن هذه المدن من أن تكون مدنا متجددة، كما سيصاحب مجموع الإجراءات الأخرى سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية.

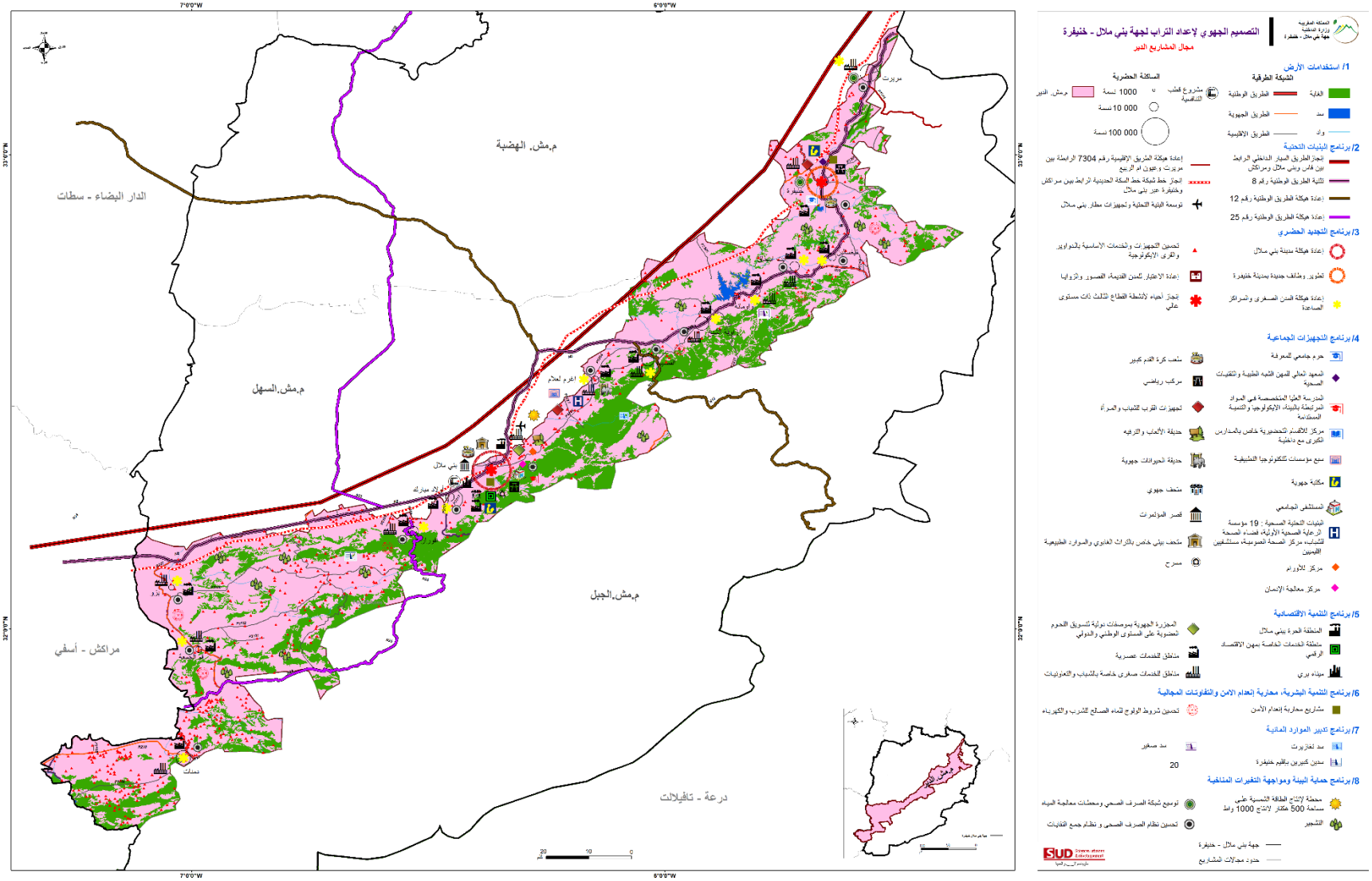

خريطة رقم : المشاريع المقترحة لمجال المشاريع الدير

2. مجال المشاريع الهضبة:

يخترق هذا المجال الطريق السيار الرابط بين الدار البيضاء وبني ملال، ويمر عبر أراضي شاسعة يمكن تعبئتها بأثمنة مناسبة (أراضي الجموع). ويمكن لهذا المجال أن يتخصص في الطاقات المتجددة والصناعات الكيميائية وصناعة المعادن والتكنلوجيا الدقيقة وتكنولوجيا الروبوتات.

ويمر تسريع تنمية هذا المجال عبر:

- برمجة العديد من البنيات الطرقية من أجل تحسين الربط بين هذا المجال وكافة مجالات الجهة وغيرها من المجالات الأخرى؛
- تهيئة مجالاتها الحضرية وتحسين جودة المرافق العمومية وجعل مدينة خريبكة قطبا حضريا؛
- تهيئة الدواوير القروية بالمجال من أجل تسريع وثيرة التنمية القروية وتحسين جاذبيتها وتقوية الأنشطة الاقتصادية بها؛
- انشاء مناطق صناعية وتعميمها على مدن هذا المجال؛
- المكتب الشريف للفوسفاط له دور كبير في تنمية المجال على مستوى القطاع الفلاحي والطاقي؛
- انشاء محطتين لتوليد الطاقة الكهربائية بقدرة انتاج تصل إلى 1000 ميغاواط لتحويل مدينة خريبكة إلى قطب صناعي كبير؛
- احداث منطقة حرة على مساحة 1000 هكتار لإعطاء المجال هوية صناعية دولية.

ويقترح القيام بإنجاز 15 مشروعا تنمويا مهيكلا بمجال الهضبة بقيمة اجمالية تقدر ب 17 مليار درهم. كما سيعرف المجال برنامجا أفقيا بقيمة 7.1 مليار درهم يهم التجهيزات العمومية. وكذا يقترح 20 إجراء لمواكبة تنمية المجال تقدر تكلفتها ب 3 مليار درهم. كما سيستفيد المجال من مجموعة من الإجراءات ذات الطابع القانوني والمؤسساتي والتقني والتعميري...

جدول 6: قائمة المشاريع والتجهيزات العمومية المهيكلة على مستوى مجال المشاريع الهضبة

برنامج التنمية الجهوية 1 للفترة 2021-2027، برنامج التنمية الجهوية 2 للفترة 2028-2033، على المدى البعيد ابتداء من 2034

المشاريع والتجهيزات العمومية	القطاع	الوسط	التكلفة بمليون درهم	البرمجة	الفاعلون المعنيون	التركيبة المؤسساتية
برنامج التأهيل الحضري						
تأهيل مدينة خريبكة وجعلها مدينة ذكية	إعداد التراب والتعمير وسياسة المدينة	حضري	1 000.00	برنامج التنمية الجهوية 1 و2	وزارة الداخلية وزارة الإسكان وسياسة المدينة الجهة والمجلس الجماعي	عقد المجلس الجهوي بني ملال خنيفرة/ وزارة الداخلية/ قطاع التعمير / الجماعة
برنامج التجهيزات الجماعية						
بناء مدينة المهن والكفاءات (القطاعات الرقمية والفلاحة والصناعة الغذائية والحرف)	التعليم العالي	حضري	400	برنامج التنمية الجهوية 1	وزارة التربية الوطنية / مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل / المجلس الجهوي والمكتب الشريف للفوسفاط	عقد المجلس الجهوي بني ملال خنيفرة/ قطاع التعليم / مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل والمكتب الشريف للفوسفاط
بناء مجمع رياضي في خريبكة	الرياضة	حضري	250.00	برنامج التنمية الجهوية 1	وزارة الشباب والرياضة والجهة	عقد المجلس الجهوي بني ملال خنيفرة/ وزارة الداخلية/ قطاع الشباب والرياضة
تعزيز مرافق القرب للشباب والنساء في اقليم خريبكة	الرياضة	حضري	100.00	برنامج التنمية الجهوية 2	وزارة الشباب والرياضة والجهة	عقد المجلس الجهوي بني ملال خنيفرة/ وزارة الداخلية/ قطاع الثقافة
برنامج التنمية الاقتصادية						

ممر التنمية الاستراتيجي: ممر أطلس (المنطقة الحرة خريبكة)	الاقتصاد	حضري	3 500.00	برنامج التنمية الجهوية 1 برنامج التنمية الجهوية 2 المدى البعيد	وزارة الصناعة –المجلس الجهوي بني ملال خنيفرة – المكتب الشريف للفوسفاط	عقد المجلس الجهوي بني ملال خنيفرة/ قطاع الصناعة –المكتب الشريف للفوسفاط
منطقة صناعية في خريبكة مخصصة للصناعة الرقمية	الصناعة	حضري	150.00	برنامج التنمية الجهوية 2	المجلس الجهوي بني ملال خنيفرة/ قطاع الصناعة – المركز الجهوي للاستثمار	عقد المجلس الجهوي بنى ملال خنيفرة/ قطاع الصناعة –المركز الجهوي للاستثمار
بناء مناطق الأنشطة على مستوى مدن مجال المشاريع الهضبة (مناطق بين 10 و30 هكتار لاستقبال الشركات الناشئة)	الاقتصاد	حضري	100	برنامج التنمية الجهوية 2	وزارة الصناعة –المجلس الجهوي بني ملال خنيفرة	عقد المجلس الجهوي بني ملال خنيفرة/ قطاع الصناعة
برنامج الماء						
إنشاء 10 سدود صغيرة في إقليم خريبكة	الماء	قروي	50.00	برنامج التنمية الجهوية 2	وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء والمجلس الجهوي	عقد بين وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء والمجلس الجهوي
برنامج البنيات التحتية						
تهيئة الطريق الوطنية رقم 29 (ميدلت – زحليكة) على طول 47 كلم	البنيات التحتية	قروي	140.00	برنامج التنمية الجهوية 1	وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء والمجلس الجهوي لبني ملال خنيفرة	عقد بين وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء والمجلس الجهوي
ازدواجية الطريق الجهوي رقم 710 (خنيفرة – ابي الجعد) على طول 35 كيلومترا في إقليم خريبكة	البنيات التحتية	قروي	340.00	برنامج التنمية الجهوية 1	وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء والمجلس الجهوي	عقد بين وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء والمجلس الجهوي
ازدواجية الطريق الجهوي رقم 712 (مريرت – بوفكران) على طول 50 كيلومترا في إقليم خنيفرة	البنيات التحتية	قروي	200.00	برنامج التنمية الجهوية 2	وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء والمجلس الجهوي	عقد بين وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء والمجلس الجهوي

بناء طريق مداري حول مدينة خريبكة	البنيات التحتية	حضري	80.00	برنامج التنمية الجهوية 2	وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء والمجلس الجهوي	عقد بين وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء والمجلس الجهوي
بناء 600 كيلومتر من الطرق القروية في مجال المشاريع الهضبة	البنيات التحتية	قروي	900	برنامج التنمية الجهوية 1 و2	وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء والمجلس الجهوي	عقد بين وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء والمجلس الجهوي
بناء السكة الحديدية بين واد زم وخنيفرة	البنيات التحتية	قروي	4000	برنامج التنمية الجهوية 1 و2 وبعيد المدى	وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء والمجلس الجهوي والمكتب الوطني للسكك الحديدية	عقد بين وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء والمجلس الجهوي والمكتب الوطني للسكك الحديدية
برنامج الطاقات المتجددة						
بناء محطتين للطاقة الشمسية الكهروضوئية بقدرة 1000 ميكاوات	الطاقة الشمسية	حضري وقروي	5800	برنامج التنمية الجهوية 1 برنامج التنمية الجهوية 2 والمدى البعيد	الوكالة المغربية للطاقة المستدامة مازن المكتب الشريف للفوسفاط المجلس الجهوي لبني ملال خنيفرة	شراكة عام–خاص
المجموع: 17 010 مليون درهم						

يعتبر برنامج التهيئة الحضرية لمدن مجال المشاريع الهضبة مماثلا للبرامج المعتمدة في مجموعة من المدن الأخرى كالرباط ومراكش وطنجة. وهو برنامج سيمكن هذه المدن من أن تكون مدنا متجددة، كما سيصاحب مجموع الإجراءات الأخرى سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية.

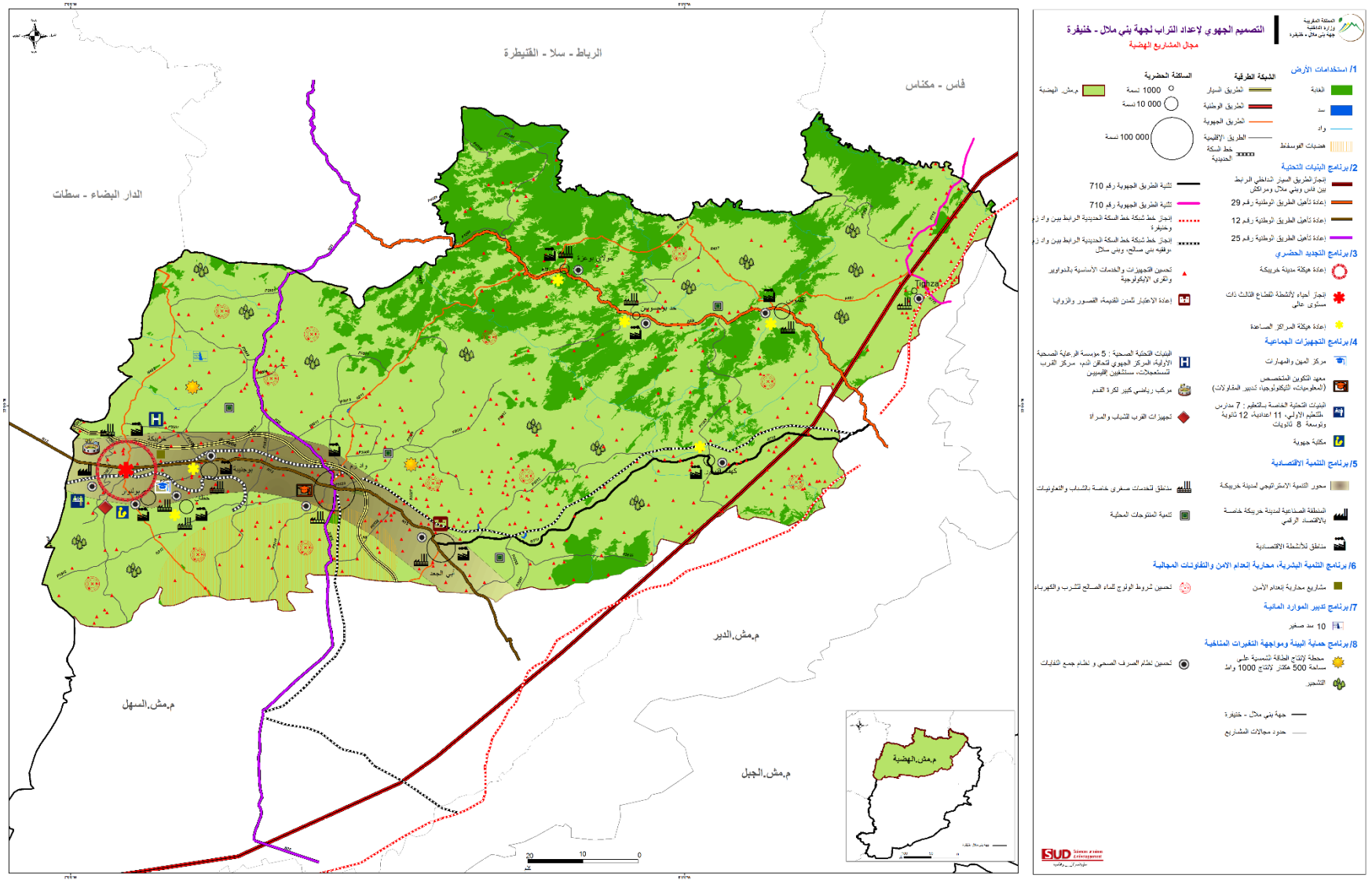

خريطة رقم : المشاريع المقترحة لمجال المشاريع الهضبة

3. مجال المشاريع السهل:

يتوفر هذا المجال على هوية فلاحية وصناعية. ويمكن لمقومات هذا المجال أن تساهم في تنميته خصوصا على مستوى الصناعات الفلاحية حيث يمكن أن يكون هذا القطاع محركا لتنمية المجال. كما يمكن لاقتصاد هذا المجال الاعتماد على التكنولوجيات الحديثة وعلى السياحة الايكولوجية. كما أن القطاع الفلاحي يمكن التعويل عليه في حالة ثم انشاء ضيعات فلاحية كبيرة، وتم استثمار تواجد المكتب الشريف للفوسفاط بالجهة كأكبر منتج للأسمدة.

ويمر تسريع تنمية المجال عبر:

- توسيع الشبكة الطرقية وتقوية الربط داخل وخارج الجهة؛
- انشاء خط السكك الحديدية بين واد زم – الفقيه بن صالح – بني ملال حيث سيمكن من الربط بين المدن الكبرى بالجهة ومع المدن الأخرى؛
- تهيئة مجالاتها الحضرية وتحسين جودة المرافق العمومية؛
- انجاز مشروعين كبيرين:
  - معرض دولي للمنتجات الفلاحية المصنعة
  - سوق جهوي للجملة بالفقيه بن صالح؛
- تهيئة الدواوير القروية بالمجال من أجل تسريع وثيرة التنمية القروية وتحسين جاذبيتها وتقوية الأنشطة الاقتصادية بها؛

ويقترح إنجاز 10 مشاريع تنموية بمجال السهل بقيمة اجمالية تقدر ب 7.03 مليار درهم. كما سيعرف المجال برنامجا أفقيا بقيمة 4.1 مليار درهم يهم التجهيزات العمومية. وكذا مجموعة من الإجراءات لمواكبة تنمية المجال تقدر تكلفتها ب 3 مليار درهم. كما سيستفيد المجال من مجموعة من الإجراءات ذات الطابع القانوني والمؤسساتي والتقني والتعميري...

جدول 7: قائمة المشاريع والتجهيزات العمومية المهيكلة على مستوى مجال المشاريع السهل

برنامج التنمية الجهوية 1 للفترة 2021-2027، برنامج التنمية الجهوية 2 للفترة 2028-2033، على المدى البعيد ابتداء من 2034

المشاريع والتجهيزات العمومية	القطاع	الوسط	التكلفة بمليون درهم	البرمجة	الفاعلون المعنيون	التركيبة المؤسساتية
برنامج التأهيل الحضري						
تأهيل حضري لمدن مجال المشاريع السهل وجعلها مدنا ذكية	إعداد التراب والتعمير وسياسة المدينة	حضري	500.00	برنامج التنمية الجهوية 1 و2	وزارة الداخلية ووزارة الإسكان وسياسة المدينة والجهة والمجلس الجماعي	عقد المجلس الجهوي بني ملال خنيفرة/ وزارة الداخلية/ قطاع إعداد التراب والتعمير وسياسة المدينة
برنامج التجهيزات الجماعية						
بناء نواة جامعية في إقليم الفقيه بن صالح	التعليم العالي	حضري	100.00	برنامج التنمية الجهوية 1	وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي والمجلس الجهوي	عقد المجلس الجهوي بني ملال خنيفرة/ قطاع التعليم العالي
بناء كلية للعلوم القانونية والسياسية	التعليم العالي	حضري	80.00	برنامج التنمية الجهوية 1	وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي والمجلس الجهوي	عقد المجلس الجهوي بني ملال خنيفرة/ قطاع التعليم العالي
تعزيز مرافق القرب للشباب والنساء في إقليم الفقيه بن صالح	الاجتماعي	حضري	100.00	برنامج التنمية الجهوية 1	وزارة الشباب والرياضة والجهة	عقد المجلس الجهوي بني ملال خنيفرة/ وزارة الداخلية/ قطاع الثقافة والرياضة
برنامج التنمية الاقتصادية						
بناء معرض دولي للمنتجات الزراعية المصنعة	اللوجستيك	حضري	1000	برنامج التنمية الجهوية 1	المجلس الجهوي / قطاع الصناعة – قطاع الفلاحة	عقد المجلس الجهوي بني ملال خنيفرة/ قطاع الصناعة –المركز الجهوي للاستثمار

إنشاء سوق جهوي للجملة في الفقيه بن صالح	الفلاحة–التجارة	حضري	300.00	برنامج التنمية الجهوية 1	وزارة الفلاحة –المجلس الجهوي بني ملال خنيفرة – وزارة الداخلية	عقد المجلس الجهوي بني ملال خنيفرة/ قطاع الفلاحة
بناء مناطق الأنشطة على مستوى مدن مجال المشاريع السهل (مناطق بين 10 و30 هكتار لاستقبال الشركات الناشئة)	الاقتصاد	حضري	100	برنامج التنمية الجهوية 1 و2	وزارة الصناعة –المجلس الجهوي بني ملال خنيفرة	عقد المجلس الجهوي بني ملال خنيفرة/ قطاع الصناعة
برنامج الماء						
إنشاء 10 سدود صغيرة في اقليم الفقيه بن صالح	الماء	قروي	50.00	برنامج التنمية الجهوية 2 المدى البعيد	وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء والمجلس الجهوي	عقد بين وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء والمجلس الجهوي
برنامج البنيات التحتية						
بناء خط سكة حديدية واد زم –الفقيه بن صالح –بني ملال	البنية التحتية	قروي	4500	برنامج التنمية الجهوية 1	وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء والمكتب الوطني للسكك الحديدية والمجلس الجهوي	عقد بين المكتب الوطني للسكك الحديدية والجهة
الطرق القروية: بناء 300 كلم في مجال المشاريع السهل	البنية التحتية	قروي	300	برنامج التنمية الجهوية 1 و2	وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء وجهة بني ملال خنيفرة	عقد بين وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء والجهة
المجموع: 7030مليون درهم						

يعتبر برنامج التهيئة الحضرية لمدن مجال المشاريع السهل مماثلا للبرامج المعتمدة في مجموعة من المدن الأخرى كالرباط ومراكش وطنجة. وهو برنامج سيمكن هذه المدن من أن تكون مدنا متجددة، كما سيصاحب مجموع الإجراءات الأخرى سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية.

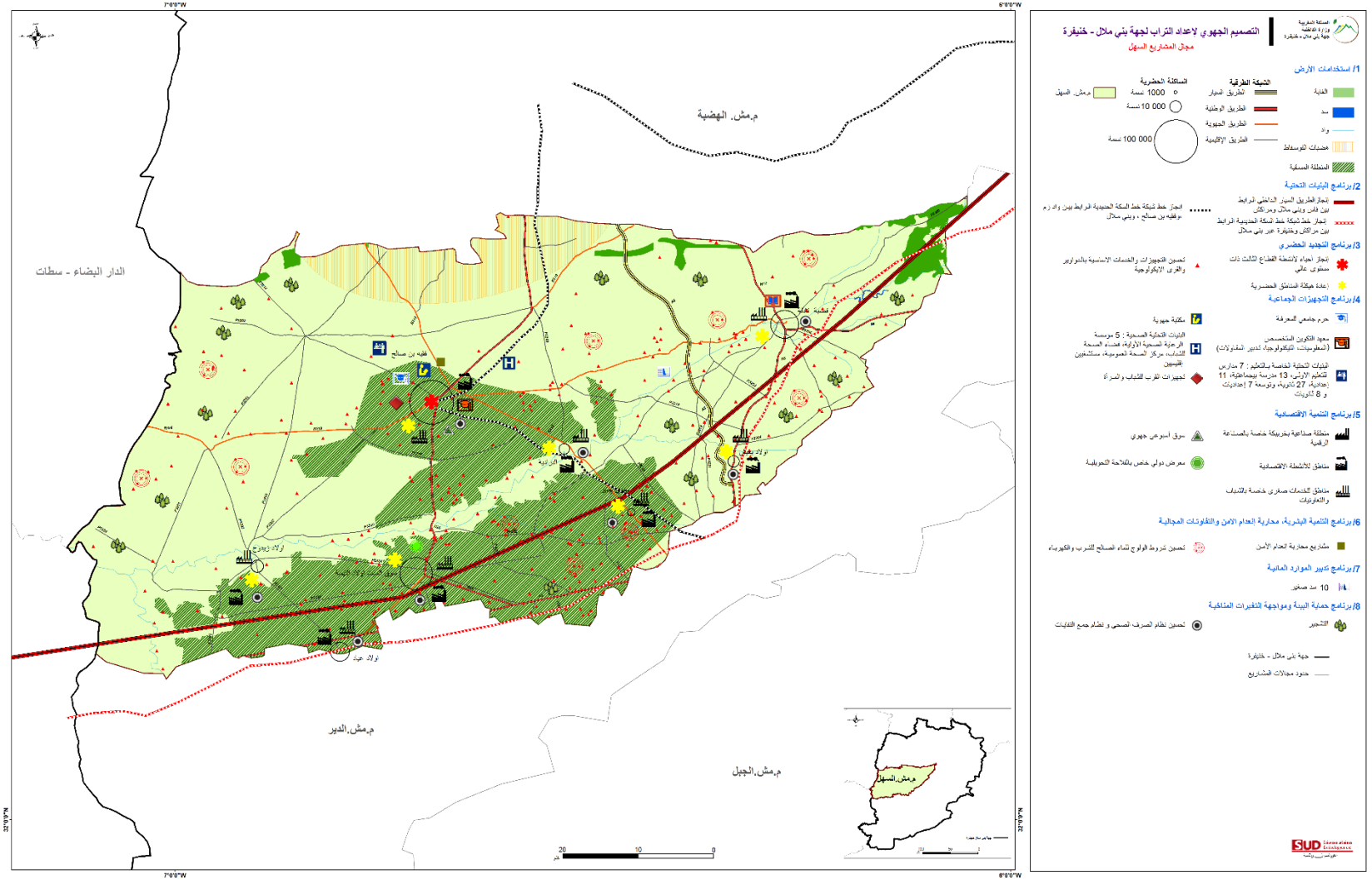

خريطة رقم : المشاريع المقترحة لمجال المشاريع السهل

4. مجال المشاريع الجبل:

نظرا للمقومات الطبيعية والثقافية التي تزخر بها هذه المنطقة، فإن صبغتها تتمثل في السياحة الايكولوجية والغابوية. ويتميز هذا المجال بضعف نسبة التمدن فيه، وبعزلته الكبيرة وضعف البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية وكذا بضعف استغلال مقوماته الطبيعية والثقافية. ويضم هذا المجال منتزه مكون الكبير (5700 كلم مربع) والذي يمثل فرصة كبيرة لتنمية السياحة الايكولوجية وتقوية العرض السياحي بالجهة. كما أن خلق فرص جديدة للتنمية السياحية سيمكن من خلق دينامية اقتصادية وخلق فرص شغل في المجال القروي.

ويمكن أن يتخصص هذا المجال في السياحة الايكولوجية والرياضية وفي تربية الماشية وكذا في زراعة الأشجار المثمرة والنباتات الطبية والعطرية وقطاع المعادن والمقالع. كما يمكن أن يكون مجالا لإحداث الصناعة الغذائية والصناعة التجميلية على مستوى مدينة أزيلال وخلق فضاءات ومحطات لتوليد الطاقة الشمسية بما يمثل 250 ميغاواط على مساحة 500 هكتار.

ويمر تسريع تنمية المجال عبر:

- توسيع الشبكة الطرقية وتقوية الربط داخل وخارج الجهة؛
- تهيئة مجالاتها الحضرية وتحسين جودة المرافق العمومية؛
- تهيئة الدواوير القروية بالمجال من أجل تسريع وثيرة التنمية القروية وتحسين جاذبيتها وتقوية الأنشطة الاقتصادية بها؛
- انجاز مطار داخل المجال من أجل خلق دينامية كبيرة وتسهيل عملية الربط بينها وبين المجالات الأخرى؛
- تحسين المخزون الاستراتيجي المائي والحفاظ عليه عبر انشاء 4 سدود كبيرة.

وسيتم القيام بإنجاز 20 مشروعا تنمويا بمجال الجبل بقيمة اجمالية تقدر ب 10,04 مليار درهم. كما سيعرف المجال برنامجا أفقيا بقيمة 5.2 مليار درهم يهم التجهيزات العمومية. وكذا مجموعة من الإجراءات لمواكبة تنمية المجال تقدر تكلفتها ب 3 مليار درهم. كما سيستفيد المجال من مجموعة من الإجراءات ذات الطابع القانوني والمؤسساتي والتقني والتعميري...

جدول 8: قائمة المشاريع والتجهيزات العمومية المهيكلة على مستوى مجال المشاريع الجبل

برنامج التنمية الجهوية 1 للفترة 2021-2027، برنامج التنمية الجهوية 2 للفترة 2028-2033، على المدى البعيد ابتداء من 2034

المشاريع والتجهيزات العمومية	القطاع	الوسط	التكلفة بمليون درهم	البرمجة	الفاعلون المعنيون	التركيبة المؤسساتية
برنامج التأهيل الحضري						
التأهيل الحضري لمدن مجال المشاريع الجبل	إعداد التراب والتعمير وسياسة المدينة	حضري	350.00	برنامج التنمية الجهوية 1	وزارة الداخلية وزارة الإسكان وسياسة المدينة الجهة والمجلس الجماعي	عقد المجلس الجهوي بني ملال خنيفرة/ وزارة الداخلية/ قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير وسياسة المدينة
برنامج التجهيزات الجماعية						
بناء نواة جامعية في أزيلال	التعليم العالي	حضري	100.00	برنامج التنمية الجهوية 1	وزارة التربية الوطنية والمجلس الجهوي	عقد المجلس الجهوي بني ملال خنيفرة/ قطاع التعليم
بناء معهد للتكوين في التكنولوجيات الفلاحية ومهن الغابة والجبال	التعليم العالي	حضري وقروي	70.00	برنامج التنمية الجهوية 1	وزارة التربية الوطنية والمجلس الجهوي	عقد المجلس الجهوي بني ملال خنيفرة/ قطاع التعليم
بناء مجمع رياضي في أزيلال	الرياضة	قروي	100.00	برنامج التنمية الجهوية 1	وزارة الشباب والرياضة والجهة	عقد المجلس الجهوي بني ملال خنيفرة/ وزارة الداخلية/ قطاع الشباب والرياضة
تعزيز مرافق القرب للشباب والنساء في اقليم أزيلال	الرياضة	حضري	100.00	برنامج التنمية الجهوية 1 و2	وزارة الشباب والرياضة والجهة	عقد المجلس الجهوي بني ملال خنيفرة/ وزارة الداخلية/ قطاع الشباب والرياضة

بناء متحف التراث الأركيولوجي اللامادي بأزيلال	الثقافة	حضري	100	برنامج التنمية الجهوية 1	وزارة الثقافة والداخلية والجهة	عقد بين وزارة الثقافة والداخلية والجهة
بناء متحف غابوي بأزيلال	الثقافة	حضري	100	برنامج التنمية الجهوية 1	وزارة الفلاحة والمياه والغابات والجهة	عقد بين وزارة الفلاحة والمياه والغابات والجهة
برنامج تدبير الماء						
بناء سد تيغزى في اقليم أزيلال	التجهيزات المائية	قروي	1200.00	برنامج التنمية الجهوية 2	وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء وجهة بني ملال خنيفرة	عقد بين وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء وجهة بني ملال خنيفرة
بناء 37 سدا صغيرا في اقليم أزيلال	التجهيزات المائية	قروي	150.00	برنامج التنمية الجهوية 1 و2	وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء وجهة بني ملال خنيفرة	عقد بين وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء وجهة بني ملال خنيفرة
بناء 3 سدود كبيرة في اقليم أزيلال	التجهيزات المائية	قروي	3500	برنامج التنمية الجهوية 1 و2 المدى البعيد	وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء وجهة بني ملال خنيفرة	عقد بين وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء وجهة بني ملال خنيفرة
برنامج التنمية الاقتصادية						
تثمين مواقع المحمية مكون	السياحة والتراث	قروي	100	برنامج التنمية الجهوية 1	شراكة السياحة –الثقافة المجلس الجهوي لبني ملال خنيفرة	عقد شراكة السياحة –الثقافة المجلس الجهوي لبني ملال خنيفرة
بناء منزل سياحي جبلي في أزيلال	السياحة	قروي	15	برنامج التنمية الجهوية 1	شراكة السياحة – المجلس الجهوي لبني ملال خنيفرة	عقد بين وزارة السياحة وجهة بني ملال خنيفرة

المعرض الدولي للسياحة الايكولوجية والجبلية بأزيلال	السياحة	قروي	1000	برنامج التنمية الجهوية 1 و2	وزارة السياحة ووزارة الداخلية والجهة	عقد بين المجلس الجهوي لبني ملال خنيفرة – وزارة الداخلية– قطاع السياحة
برنامج البنيات التحتية						
بناء 800 كلم من الطرق في مجال المشاريع الجبل	البنية التحتية	قروي	1600.00	برنامج التنمية الجهوية 1 و2	وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء وجهة بني ملال خنيفرة	عقد بين وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء وجهة بني ملال خنيفرة
تأهيل الربط الطرقي بين أزيلال – قلعة سراغنة	البنية التحتية	قروي	300.00	برنامج التنمية الجهوية 2	وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء وجهة بني ملال خنيفرة	عقد بين وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء وجهة بني ملال خنيفرة
تهيئة الربط الطرقي بين أزيلال–قلعة مكونة عبر آيت بوكاماز	البنية التحتية	قروي	100.00	برنامج التنمية الجهوية 2	وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء وجهة بني ملال خنيفرة	عقد بين وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء وجهة بني ملال خنيفرة
تهيئة الربط الطرقي بين واويزاغت–انيركي–ايملشيل	البنية التحتية	قروي	50.00	برنامج التنمية الجهوية 1	وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء وجهة بني ملال خنيفرة	عقد بين وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء وجهة بني ملال خنيفرة
تهيئة الطريق بين ديمنات وسكورة	البنية التحتية	قروي	80.00	برنامج التنمية الجهوية 1	وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء وجهة بني ملال خنيفرة	عقد بين >وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء وجهة بني ملال خنيفرة
بناء مطار بأزيلال	البنية التحتية	حضري وقروي	300.00	برنامج التنمية الجهوية 2	وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء وجهة بني ملال خنيفرة	عقد بين المكتب الوطني للمطارات والجهة
برنامج الطاقات المتجددة						
محطة الطاقة الشمسية الكهروضوئية ازيلال 500 هكتار، 150 ميغاواط	الطاقة الشمسية	حضري وقروي	725.00	برنامج التنمية الجهوية 1	الوكالة المغربية للطاقة المستدامة مازن	عقد بين الجهة والوكالة المغربية للطاقة المستدامة مازن

المجموع 1004.0 مليون درهم

يعتبر برنامج التهيئة الحضرية لمدن مجال المشاريع الجبل مماثلا للبرامج المعتمدة في مجموعة من المدن الأخرى كالرباط ومراكش وطنجة. وهو برنامج سيمكن هذه المدن من أن تكون مدنا متجددة، كما سيصاحب مجموع الإجراءات الأخرى سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية.

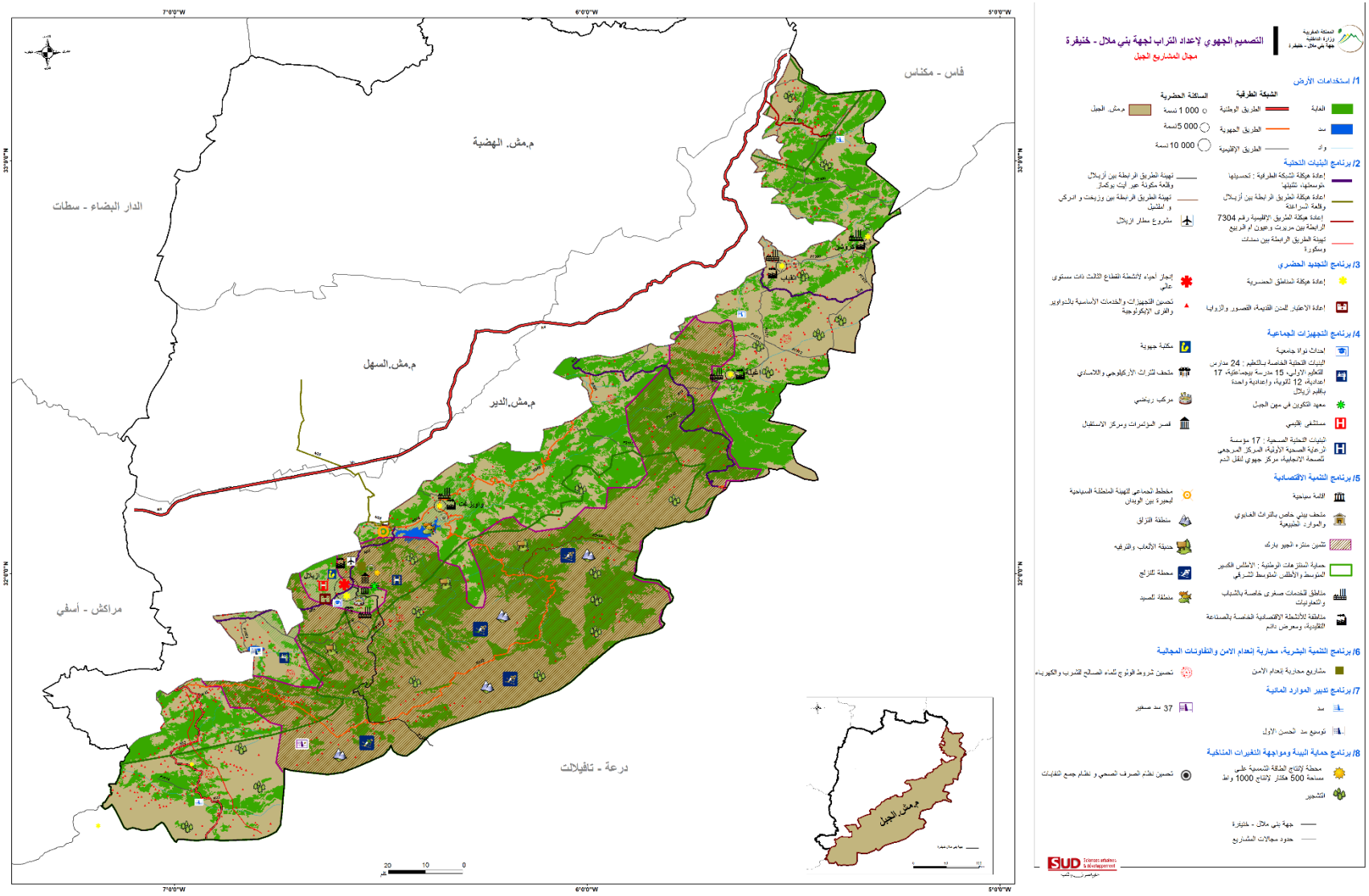

خريطة رقم : المشاريع المقترحة لمجال المشاريع الجبل

5. المشاريع والتجهيزات العمومية المهيكلة المشتركة بين مجالات المشاريع:

زيادة على 94 مشروعا خاصا بمجالات المشاريع، ستستفيد الجهة من 37 مشروعا مشتركا يهم كافة الجهة بقيمة 20.45 مليار درهم. وتهم هذه المشاريع جميع المجالات والتي يمكن برمجتها في إطار المخطط الجهوي للتنمية. ومن بين أهم محاور هذا البرنامج:

- تحسين جودة البنيات التحتية ووسائل النقل من اجل ضمان الربط بين مجالات الجهة بقيمة اجمالية تقدر ب 445 مليون درهم؛
- تأهيل المدن من أجل جعلها فضاءات وأقطاب حضرية جذابة وتدارك النقص الحاصل في التجهيزات والمرافق العمومية وحماية التراث المعماري والثقافي والطبيعي وذلك بقيمة اجمالية تقدر ب 5.3 مليار درهم؛
- دعم التنمية البشرية عبر تقليص الفوارق المجالية بقيمة 850 مليون درهم؛
- التكييف مع التغيرات المناخية بمبلغ اجمالي قدره 1,8 مليار درهم.

جدول 9: قائمة المشاريع والتجهيزات العمومية المهيكلة المشتركة لمجالات المشاريع بجهة بني ملال خنيفرة

برنامج التنمية الجهوية 1 للفترة 2021-2027، برنامج التنمية الجهوية 2 للفترة 2028-2033، على المدى البعيد ابتداء من 2034

المشاريع والتجهيزات العمومية	القطاع	مجال المشاريع	الوسط	التكلفة بمليون درهم	البرمجة	الفاعلون المعنيون	التركيبة المؤسساتية
برنامج التأهيل الحضري							
إنشاء أحياء لأنشطة الخدمات عالية المستوى في المدن الكبرى في الجهة: بني ملال وخنيفرة وخريبكة والفقيه بن صالح	إعداد التراب والتعمير وسياسة المدينة	الدير الجبل الهضبة السهل	حضري	500	برنامج التنمية الجهوية 1 و2	وزارة الداخلية – التعمير–الصناعة والتجارة والجهة	عقد بين المجلس الجهوي لبني ملال خنيفرة ووزارة الداخلية وقطاع التعمير وإعداد التراب
برنامج التنمية البشرية ومحاربة الهشاشة والتفاوتات الاجتماعية							
تأهيل المراكز الناشئة في اقليم خنيفرة: أكلموس، القصيبة، بزو، بوجنيبة، أفورار، حطان، أولاد مبارك، أولاد يعيش، ليهري، البرج، أوومنا، آيت اسحاق، أم الربيع، كيروشين، الكباب، سيدي يحيى أوسعيد، الحمام، سبت ايت رحو، مولاي بوعزة كهف النسور حد بوحسوسن	التنمية القروية	الدير الجبل الهضبة	قروي	350	برنامج التنمية الجهوية 1 و2	وزارة الداخلية – التعمير – الجهة والمجالس الجماعية المعنية	عقد بين المجلس الجهوي لبني ملال خنيفرة ووزارة الداخلية
تحسين المرافق والخدمات الأساسية للدواوير والقرى الإيكولوجية (الماء الكهرباء والتطهير)	التنمية القروية	الدير الجبل الهضبة السهل	قروي	2000	برنامج التنمية الجهوية 1 و2 وعلى المدى البعيد	وزارة الداخلية – التعمير – الجهة والمجالس الجماعية المعنية	عقد بين المجلس الجهوي لبني ملال خنيفرة ووزارة الداخلية وقطاع الفلاحة
برنامج محاربة الفقر والهشاشة بالوسط القروي	التنمية القروية	الدير الجبل الهضبة السهل	قروي	1000	برنامج التنمية الجهوية 1 و2	وزارة الداخلية – التعمير – الجهة والمجالس الجماعية المعنية	عقد بين المجلس الجهوي لبني ملال خنيفرة ووزارة الداخلية والمجالس الجماعية المعنية

برنامج محاربة الفقر والهشاشة بمدن بني ملال خنيفرة خريبكة الفقيه بن صالح وأزيلال	التنمية القروية	الدير الجبل الهضبة السهل	قروي	350	برنامج التنمية الجهوية 1 و2	وزارة الداخلية – التعمير – الجهة والمجالس الجماعية المعنية	عقد بين المجلس الجهوي لبني ملال خنيفرة ووزارة الداخلية والمجالس الجماعية المعنية
برنامج تحسين جودة القطاع الصحي بالوسط القروي	التنمية البشرية	الدير الجبل الهضبة السهل	قروي	300	برنامج التنمية الجهوية 1 و2	الجهة ووزارة الصحة	عقد بين الجهة ووزارة الصحة
برنامج التجهيزات الجماعية							
بناء المكتبة الجهوية في بني ملال والمكتبات الاقليمية في خنيفرة وخريبكة وأزيلال والفقيه بن صالح	الثقافة	الدير الجبل الهضبة السهل	حضري	250	برنامج التنمية الجهوية 1 و2	وزارة الثقافة وزارة الداخلية والجهة	عقد بين المجلس الجهوي لبني ملال خنيفرة ووزارة الداخلية وقطاع الثقافة
تثمين التراث المعماري للمدن القديمة والقصبات في بني ملال وبجعد وزاوية الشيخ وخنيفرة ودمنات ومكونة وأزيلال	التراث	الجبل الهضبة الدير	حضري وقروي	2000	برنامج التنمية الجهوية 1 و2 المدى البعيد	وزارة الثقافة وزارة الداخلية والجهة	الجهوي لبني ملال خنيفرة ووزارة الداخلية وقطاع الثقافة
بناء معاهد التكوين المتخصصة (علوم الحاسوب، والتكنولوجيا، وإدارة المقاولات)	التعليم العالي	الهضبة والسهل	حضري	200	برنامج التنمية الجهوية 1	وزارة التربية الوطنية ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل والمكتب الشريف للفوسفاط والمجلس الجهوي	عقد بين المجلس الجهوي لبني ملال خنيفرة وقطاع التعليم ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل والمكتب الشريف للفوسفاط
بناء 19 مركزا صحيا للقرب، و1 مركز للرعاية الاجتماعية و1 مركز للصحة النفسية و2 مستشفيات في إقليم بني ملال	الصحة		قروي حضري	100	برنامج التنمية الجهوية 1 و2	الجهة ووزارة الصحة	عقد بين الجهة ووزارة الصحة

بناء 13 مركزا صحيا للقرب، و1 مركز للرعاية الاجتماعية و1 مركز للصحة النفسية و2 مستشفيات في إقليم خنيفرة	الصحة		قروي حضري	100	برنامج التنمية الجهوية 1 و2	الجهة ووزارة الصحة	عقد بين الجهة ووزارة الصحة
بناء 15 مركزا صحيا للقرب، و1 مركز للرعاية الاجتماعية و1 مركز للصحة النفسية و2 مستشفيات في إقليم خريبكة	الصحة		قروي حضري	92	برنامج التنمية الجهوية 1 و2	الجهة ووزارة الصحة	عقد بين الجهة ووزارة الصحة
بناء 15 مركزا صحيا للقرب، و1 مركز للرعاية الاجتماعية و1 مركز للصحة النفسية و2 مستشفيات في إقليم خنيفرة	الصحة		قروي حضري	100	برنامج التنمية الجهوية 1 و2	الجهة ووزارة الصحة	عقد بين الجهة ووزارة الصحة
بناء 17 مركزا صحيا للقرب، و1 مركز للرعاية الاجتماعية و1 مركز للصحة النفسية و2 مستشفيات في إقليم أزيلال	الصحة		قروي حضري	95	برنامج التنمية الجهوية 1 و2	الجهة ووزارة الصحة	عقد بين الجهة ووزارة الصحة
بناء 13 مدرسة ابتدائية و5 مدارس جماعاتية و10 إعداديات و9 ثانويات وتوسيع إعدادية و2 ثانويات في إقليم خريبكة	التعليم		قروي حضري	460	برنامج التنمية الجهوية 1 و2	الجهة ووزارة التعليم	عقد بين الجهة ووزارة التعليم
بناء 32 مدرسة ابتدائية و12 إعداديات و12 ثانويات وتوسيع ثانوية في إقليم الفقيه بن صالح	التعليم		قروي حضري	675	برنامج التنمية الجهوية 1 و2	الجهة ووزارة التعليم	عقد بين الجهة ووزارة التعليم
بناء 24 مدرسة ابتدائية و15 مدارس جماعاتية و17 إعداديات و12 ثانويات وتوسيع اعدادية في إقليم أزيلال	التعليم		قروي حضري	1350	برنامج التنمية الجهوية 1 و2	الجهة ووزارة التعليم	عقد بين الجهة ووزارة التعليم
بناء 10 مدرسة ابتدائية و7 مدارس جماعاتية و7إعداديات و4 ثانويات وتوسيع 4 اعداديات وثانوية في إقليم خنيفرة	التعليم		قروي حضري	450	برنامج التنمية الجهوية 1 و2	الجهة ووزارة التعليم	عقد بين الجهة ووزارة التعليم

بناء 33 مدرسة ابتدائية و18 مدارس جماعاتية و13إعداديات و13 ثانويات وتوسيع 2 اعداديات وثانوية في إقليم بني ملال	التعليم		قروي حضري	550	برنامج التنمية الجهوية 1 و2	الجهة ووزارة التعليم	عقد بين الجهة ووزارة التعليم
برنامج التنمية البشرية ومحاربة الهشاشة والتفاوتات الاجتماعية							
مشاريع لمكافحة الهشاشة في المدن: بني ملال، خنيفرة، خريبكة، الفقيه بن صالح	التنمية البشرية	الدير الجبل الهضبة السهل	حضري	350	برنامج التنمية الجهوية 2	وزارة الداخلية والمجلس الجهوي لبني ملال خنيفرة	عقد بين المجلس الجهوي لبني ملال خنيفرة ووزارة الداخلية والمرصد الوطني للتنمية البشرية
تحسين الحصول على مياه الشرب في المناطق القروية	الماء	الدير الجبل الهضبة السهل	قروي	250	برنامج التنمية الجهوية 1	المجلس الجهوي والمكتب الوطني للماء والكهرباء	عقد بين المجلس الجهوي لبني ملال خنيفرة ووزارة الداخلية والمكتب الوطني للماء والكهرباء
تحسين إمكانية الولوج إلى الكهرباء في المناطق القروية	الكهرباء	الدير الجبل الهضبة السهل	قروي	250	برنامج التنمية الجهوية 1	المجلس الجهوي والمكتب الوطني للماء والكهرباء	عقد بين المجلس الجهوي لبني ملال خنيفرة ووزارة الداخلية والمكتب الوطني للماء والكهرباء
برنامج التنمية الاقتصادية							
خلق صندوق لتنمية الاستثمارات	التنمية الاقتصادية	الدير الجبل الهضبة السهل	حضري	1000	برنامج التنمية الجهوية 1 و2	الصناعة	عقد بين الجهة ووزارة الصناعة
برنامج تحديث السياحة الجهوية	السياحة	الدير الجبل الهضبة السهل	قروي حضري	150	برنامج التنمية الجهوية 1 و2	السياحة والجهة	عقد بين الجهة ووزارة السياحة
تهيئة المناطق السياحية في الجهة	السياحة	الدير الجبل الهضبة	قروي	500	برنامج التنمية الجهوية 1	السياحة والجهة	عقد بين الجهة ووزارة السياحة

تنمية المناطق المخصصة لأنشطة الصناعة التقليدية بالجهة	الصناعة التقليدية	الدير الجبل الهضبة السهل	حضري	150	برنامج التنمية الجهوية 1	قطاع الصناعة التقليدية والجهة	عقد بين قطاع الصناعة التقليدية والجهة
تحديث الفلاحة	الفلاحة	الدير الجبل الهضبة السهل	قروي	500	برنامج التنمية الجهوية 1 و2	قطاع الفلاحة والجهة	عقد بين قطاع الفلاحة والجهة
تشجيع خلق الشركات الصغرى والواعدة للشباب	التنمية الاقتصادية	الدير الجبل الهضبة السهل	حضري	500	برنامج التنمية الجهوية 1	قطاع الصناعة والجهة	عقد بين قطاع الصناعة والجهة
انشاء مخيمات جماعية حول المنتزهات	السياحة	الدير والجبل	قروي	500	برنامج التنمية الجهوية 1 و2	قطاع السياحة القطاع الخاص والجهة	عقد بين قطاع السياحة القطاع الخاص والجهة
برنامج البنيات التحتية							
تأهيل RN12 على طول 81 كلم (ربط خريبكة–بني ملال – ايملشيل) جزء من RR312 الرابط بين خريبكة وبني ملال	البنية التحتية	الهضبة الدير السهل الجبل	قروي	325	برنامج التنمية الجهوية 1	ووزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء والمجلس الجهوي	عقد بين ووزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء والمجلس الجهوي
تأهيل الطريق RN25 (الرماني–دمنات) لا يزال السابق R309 على طول 47 كم	البنية التحتية	الهضبة الدير	قروي	120	برنامج التنمية الجهوية 1	وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء والمجلس الجهوي	عقد بين وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء والمجلس الجهوي
البرنامج الثقافي							
تنمية الثقافة بالجهة	الثقافة	الدير الجبل الهضبة السهل	حضري وقروي	1500	برنامج التنمية الجهوية 1| و2 والمدى البعيد	قطاعات الداخلية والثقافة والسياحة والجهة والمجالس الجماعية المعنية	عقد بين المجلس الجهوي لبني ملال خنيفرة وقطاع الثقافة

برنامج البيئة والحد من التغيرات المناخية							
تقوية إمدادات مياه الشرب وتعزيز الموجود منها	التجهيزات المائية	الدير الجبل الهضبة السهل	حضري	2000	برنامج التنمية الجهوية 1 و2	المكتب الوطني للماء والكهرباء	عقد بين المجلس الجهوي لبني ملال خنيفرة والمكتب الوطني للماء والكهرباء
توسيع سعة محطة سد الحسن الاول مع صبيب إضافي 300 لتر في الثانية	التجهيزات المائية	الدير الجبل	حضري	70	برنامج التنمية الجهوية 2	وكالة الحوض المائي لأم الربيع والتجهيز	عقد بين المجلس الجهوي لبني ملال خنيفرة وقطاع التجهيز ووكالة الحوض المائي لأم الربيع
استمرار تعميم محطات معالجة المياه الصالحة للشرب على مستوى مدن الجهة	الصرف الصحي	الدير الجبل الهضبة السهل	حضري	300	برنامج التنمية الجهوية 1	وكالة توزيع الماء والكهرباء / الإقليم / الجماعة	عقد بين المجلس الجهوي لبني ملال خنيفرة ووكالة توزيع الماء والكهرباء
تحديث وتعميم نظم جمع النفايات	الصرف الصحي	الدير الجبل الهضبة السهل	حضري	100	برنامج التنمية الجهوية 1	وكالة توزيع الماء والكهرباء / الإقليم / الجماعة	شراكة عام – خاص
توسيع نظام الصرف الصحي في خنيفرة ومريرت	الصرف الصحي	الدير الجبل الهضبة السهل	حضري	100	برنامج التنمية الجهوية 1	وكالة توزيع الماء والكهرباء / الإقليم / الجماعة	عقد وكالة توزيع الماء والكهرباء / الإقليم / الجماعة
تعميم محطات معالجة وتثمين النفايات المنزلية	الصرف الصحي	الدير الجبل الهضبة السهل	حضري	500	برنامج التنمية الجهوية 1 برنامج التنمية الجهوية 2	وكالة توزيع الماء والكهرباء / الإقليم / الجماعة	شراكة عام – خاص
إصلاح مطارح النفايات القديمة	الصرف الصحي	الدير الجبل الهضبة السهل	حضري	150	برنامج التنمية الجهوية 1 و2	وكالة توزيع الماء والكهرباء / الإقليم / الجماعة	عقد بين المجلس الجهوي لبني ملال خنيفرة والقطاع الخاص (التدبير المفوض)

تعميم وسائل النقل العمومي الايكولوجية في مدن الجهة	الصرف الصحي	الدير الهضبة السهل	حضري	250	برنامج التنمية الجهوية 1 برنامج التنمية الجهوية 2	وزارة الداخلية /المجلس الجهوي لبني ملال خنيفرة	شراكة عام – خاص
إعادة التشجير 2 000 هكتار في كل اقليم في السنة على مدى فترة 10 سنوات	الصرف الصحي	الدير الجبل الهضبة السهل	حضري	1000	برنامج التنمية الجهوية 1 برنامج التنمية الجهوية 2 المدى البعيد	المياه والغابات	عقد بين المجلس الجهوي لبني ملال خنيفرة والمياه والغابات
المجموع: 537 20 مليون درهم							

مبيان 5: خلاصة تقسيم المشاريع والتجهيزات العمومية المهيكلة حسب مجالات المشاريع

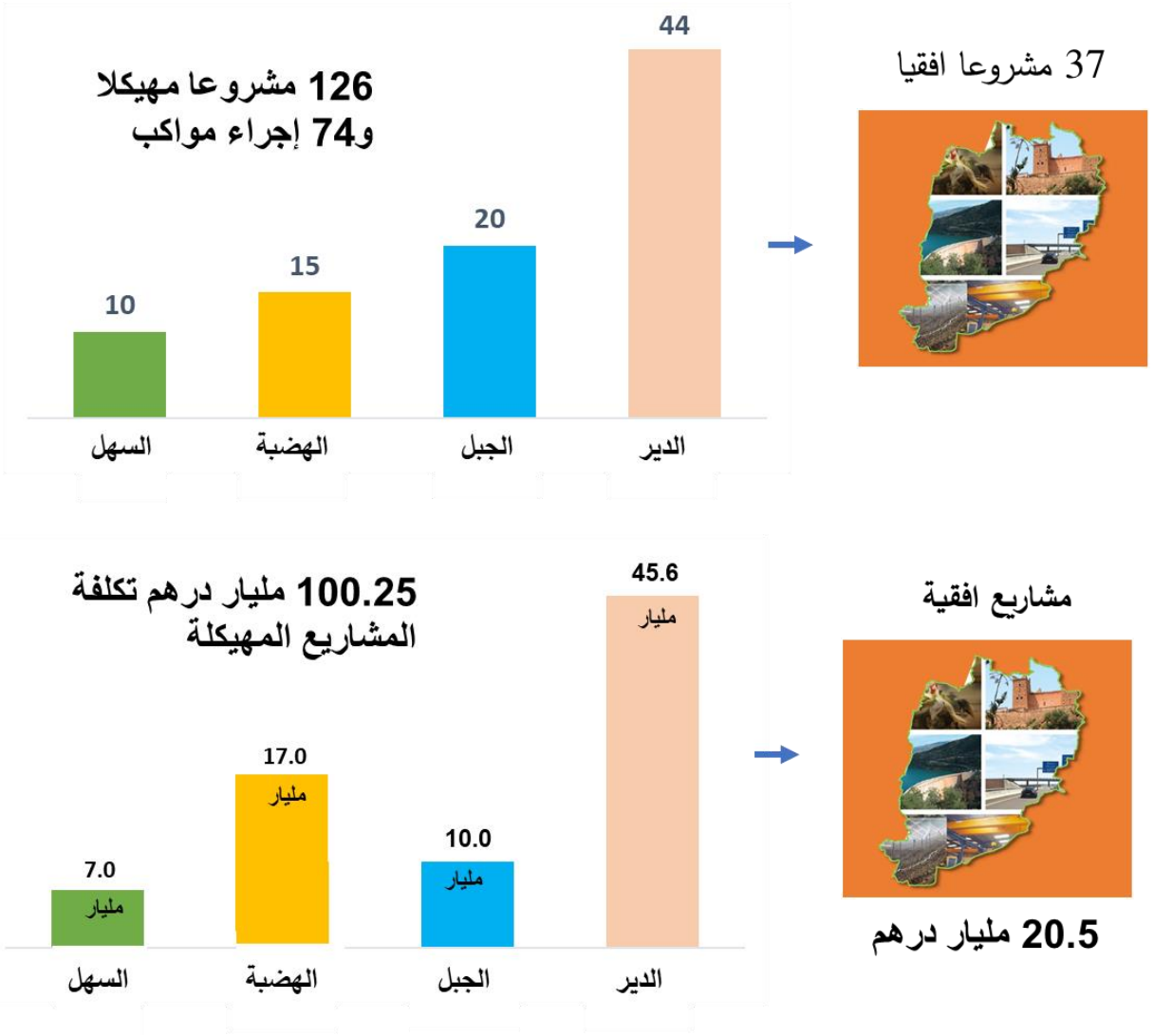

6. إجراءات مواكبة التصميم الجهوي لإعداد التراب لجهة بني ملال خنيفرة 2021-2045:

يجب العمل على تحديث البنيات الأساسية والتجهيزات الجماعية المهيكلة من أجل تسريع وثيرة التنمية الجهوية وذلك من خلال:

- تحديث البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية وتقويتها من أجل تحسين جاذبية المدن والمجالات وتقوية التبادلات بين الجهة وغيرها؛
- العمل على الرفع من تدفق الاستثمارات داخل الجهة خصوصا في مجالات الصناعة والفلاحة والسياحة والطاقات المتجددة والخدمات؛
- تحسين مناخ الأعمال من خلال تحفيزات ضريبية وعقارية وتعميرية؛
- تحسين الحكامة ووضع اليات للمتابعة والتقييم والتنسيق بين القطاعين العام والخاص.

ولتمكين البرنامج من التنزيل الأمثل تحت اشراف مجلس جهة بني ملال خنيفرة، يقترح المكتب 74 إجراء في هذا الباب. والهدف من هذه الإجراءات هو خلق مناخ أفضل لتسهيل عملية تنزيل البرنامج التنموي الجهوي وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجهة. ومن بين أهم المقترحات:

- تشجيع المقاولات الشابة؛
- محاربة الفوارق المجالية والاجتماعية والفقر من خلال برامج تنموية؛
- منح تحفيزات ضريبية للمستثمرين؛
- تحسين وسائل الحكامة؛
- تحسين فعالية الإدارة وتفعيل الرقمنة؛
- القيام بدراسات استراتيجية وتقنية في شتى القطاعات؛
- تحسين التسويق الترابي.

جدول 10: لائحة الإجراءات المواكبة في إطار برنامج التنمية للجهة بين 2021-2045

المشاريع والتجهيزات العمومية	القطاع	مجال المشاريع	الوسط	الكلفة (مليون درهم)	الفاعلون المعنيون
التنمية البشرية، ومكافحة الهشاشة، والحد من الفوارق الترابية والاجتماعية					
اقتناء ونشر وحدات متنقلة للرعاية الطبية في الوسط القروي	الصحة	الدير – الجبل	قروي	10	وزارة الصحة / المجلس الجهوي
تعزيز برامج التنمية المحلية المندمجة، ولا سيما في المناطق الجبلية، من خلال نظام الدعم المالي، بما في ذلك الهبات من المنظمات الدولية	التشغيل	الدير – الجبل – الهضبة –السهل	قروي وحضري	200	المجلس الجهوي / وكالة التنمية الاجتماعية / المبادرة الوطنية للتنمية البشرية / التعاون الدولي
دعم برامج إنعاش المقاولات الصغيرة في الجهة – برنامج انطلاقة	التشغيل	السهل	قروي وحضري	250	المجلس الجهوي لبنى ملال خنيفرة / وكالة التنمية الاجتماعية / المبادرة الوطنية للتنمية البشرية / برنامج انطلاقة
تكثيف برامج محو الأمية، لا سيما بين الشباب في سن الشغل والنساء	التعليم	الدير – الجبل – الهضبة –السهل	قروي وحضري	200	المجلس الجهوي / الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين المهني
تعزيز الاقتصاد التضامني كوسيلة لمكافحة الهشاشة في المناطق القروية والحضرية: الأنشطة المدرة للدخل، وتعاونيات المنتجات المحلية، ومشاريع التنمية الصغرى	محاربة الهشاشة الترابية	الدير – الجبل – الهضبة –السهل	قروي وحضري	200	وزارة الداخلية / وزارة التضامن والأسرة
تحسين جاذبية الجهة					

الترويج للجهة على الصعيدين الوطنى والدولى باعتبارها الجهة الخضراء الأولى فى المغرب الموجهة نحو الفلاحة البيولوجية والأعمال التجارية المرتبطة بالصناعة الزراعية والمدن الخضراء	التنمية الاقتصادية	الدير – الجبل – الهضبة –السهل	قروي وحضري	100	عقد بين المجلس الجهوي لبنى ملال خنيفرة – قطاع الفلاحة – المركز الجهوي للاستثمار
تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية التي يجب أن تتسم بالشفافية وتعميم الخدمات العمومية الرقمية	التنمية الاقتصادية	الدير – الجبل – الهضبة –السهل	حضري	10	الجماعات الترابية، المصالح اللاممركزة، الأقاليم الولاية والمركز الجهوي للاستثمار
منح التسهيلات لجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية ولإنشاء مقاولات (أراضى صناعية منخفضة التكلفة، صندوق جهوي لتشجيع الاستثمارات)	التنمية الاقتصادية	الدير – الجبل – الهضبة –السهل	حضري	250	الجماعات الترابية، المصالح اللاممركزة، الأقاليم الولاية والمركز الجهوي للاستثمار
تعبئة العقار العمومى لجذب المزيد من الاستثمارات إلى الجهة. توفير تسهيلات من خلال الأراضى منخفضة التكلفة للمستثمرين أو للإيجار على مدى 25 عاما دراسة العقارات القابلة للتعبئة	التنمية الاقتصادية	الدير – الجبل – الهضبة –السهل	حضري	5	الجماعات الترابية، المصالح اللاممركزة، الأقاليم الولاية والمركز الجهوي للاستثمار
تشجيع المستثمرين المغاربة المقيمين في الخارج على الاستقرار في الجهة.	التنمية الاقتصادية	الدير – الجبل – الهضبة –السهل	حضري	5	الجماعات الترابية، المصالح اللاممركزة، الأقاليم الولاية والمركز الجهوي للاستثمار
إنشاء إطار مؤسساتي جهوي للتسويق الترابي مخصص للأجانب لجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية (مجموعة ضغط من البرلمانيين في الجهة، والشخصيات السابقة في الجهة، وشخصيات مغربية مهمة في المهجر) اطلاق الدراسة	التنمية الاقتصادية	الدير – الجبل – الهضبة –السهل	حضري	3	الجماعات الترابية، المصالح اللاممركزة، الأقاليم الولاية والمركز الجهوي للاستثمار

تمكين جهة بنى ملال– خنيفرة من تسهيلات ضريبية مواتية لتشجيع الاستثمار فى الجهة. اقتراح 0% من الضريبة على الشركات فى 15 سنة الأولى لأي استثمار يصل إلى 5 مليون درهم أو أكثر، و10% على مدى 15 إلى 25 سنة.	التنمية الاقتصادية	الدير – الجبل – الهضبة –السهل	قروي وحضري	2.50	المجلس الجماعى–وزارة الاقتصاد والمالية–والجهة
التنمية الاقتصادية في الجهة					
وضع وتنفيذ النسخة الجهوية للجيل الأخضر 2020–2030	الفلاحة	الدير – الجبل – الهضبة –السهل	قروي	2,50	المديرية الجهوية للفلاحة وكالة التنمية الفلاحية
إعداد عرض الاستثمار الجهوي في القطاع الفلاحي بالجهة (دراسة)	الفلاحة	الدير – الجبل – الهضبة –السهل	قروي	2,50	المديرية الجهوية للفلاحة ووكالة التنمية الفلاحية والمركز الجهوي للاستثمار
تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص الأجنبي لتشجيع المستغلات الفلاحية الكبيرة (دراسات)	الفلاحة	الدير – الجبل – الهضبة –السهل	قروي	2,50	وكالة التنمية الفلاحية والمركز الجهوي للاستثمار
زيادة المساحة المسقية فى الجهة بنسبة 50%. يتعلق الامر بالري الحديث الذي يقلل من استهلاك المياه	الفلاحة	الدير – الجبل – الهضبة –السهل	قروي	500	قطاع الفلاحة والقطاع الخاص
زيادة المساحة المخصصة لأشجار الزيتون واللوز والخروب بمقدار 10,000 هكتار	الفلاحة	الدير – الجبل – الهضبة –السهل	قروي		المديرية الجهوية للفلاحة ووكالة التنمية الفلاحية والقطاع الخاص
تكثيف الإنتاج النباتى والحيوانى داخل الجهة من خلال الاستخدام الواسع النطاق للري الحديث وترشيد استخدام الأسمدة وتحسين استخدام الاليات الزراعية والتكنولوجية	الفلاحة	الدير – الجبل – الهضبة –السهل	قروي	2,50	قطاع الفلاحة والقطاع الخاص

تنويع المنتجات الزراعية والترويج للمنتجات ذات القيمة المضافة العالية التى تطلبها الأسواق الوطنية والدولية: اللوز والجوز والفستق والليمون والسفرجل والصبار والنباتات العطرية والطبية والزعفران...	الفلاحة	الدير – الجبل – الهضبة –السهل	قروي	5	قطاع الفلاحة والقطاع الخاص
تحديث سلسلة الإنتاج الزراعى، لا سيما فى مجال التسويق والتخزين والنقل؛	الفلاحة	الدير – الجبل – الهضبة –السهل	قروي	500	قطاع الفلاحة والقطاع الخاص
إدخال التقنيات الحديثة في تدبير المستغلات الفلاحية	الفلاحة	الدير – الجبل – الهضبة –السهل	قروي	5	قطاع الفلاحة والقطاع الخاص
وضع خطة استراتيجية لترشيد استهلاك المياه في الفلاحة	الفلاحة	الدير – الجبل – الهضبة –السهل	قروي	3	قطاع الفلاحة والقطاع الخاص
وضع استراتيجية لتشجيع المنتجات الزراعية الأقل استهلاكا للمياه	الفلاحة	الدير – الجبل – الهضبة –السهل	قروي	2,50	قطاع الفلاحة والقطاع الخاص
تعبئة الأراضى الزراعية غير المستغلة فى الجهة. تثمين هذه الأراضي (الأراضي الجماعية وغيرها)	الفلاحة	الدير – الجبل – الهضبة –السهل	قروي	5	قطاع الفلاحة والقطاع الخاص
تعزيز التكوين فى مجال الفلاحة وإدارة المستغلات الفلاحية	الفلاحة	الدير – الجبل – الهضبة –السهل	قروي		قطاع الفلاحة والمجلس الجهوي
تشجيع الشباب على انشاء مقاولاتهم في المناطق القروية من خلال برنامج انطلاقة	الفلاحة	الدير – الجبل – الهضبة –السهل	قروي	1,50	برنامج انطلاقة والمركز الجهوي للاستثمار

تعزيز صناعات التعدين من أجل تحسين القيمة ودمج الثروة التعدينية في التنمية الاقتصادية الجهوية: دليل لفرص الاستثمار في التعدين على مستوى جهة بني ملال خنيفرة	الصناعة	الدير – الجبل – الهضبة –السهل	قروي	2	قطاع الطاقة والمعادن والمركز الجهوي للاستثمار
تعزيز الشراكات الصناعية المباشرة مع البلدان المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة)	الصناعة	الدير – الجبل – الهضبة –السهل	قروي وحضري	3	المركز الجهوي للاستثمار، المجلس الجهوي لبني ملال خنيفرة
تشجيع المزارع المتخصصة في إنتاج الطاقة الشمسية من خلال الدعم المباشر	الطاقة	الدير – الجبل – الهضبة –السهل	قروي	10	المجلس الجهوي لبنى ملال خنيفرة، قطاع الفلاحة، المكتب الوطني للماء والكهرباء
تعميم حاضنات المقاولات للمقاولين الشباب لتسريع ظهور جيل جديد من الشركات الناشئة	روح المقاولة	الدير – الجبل – الهضبة –السهل	حضري	5	المركز الجهوي للاستثمار، المجلس الجهوي لبني ملال خنيفرة، الجماعات
تنويع العروض السياحية في الجهة	السياحة	الدير – الجبل – الهضبة –السهل	قروي وحضري	2,50	المجلس الجهوي لبنى ملال خنيفرة، قطاع السياحة والقطاع الخاص
تشجيع المزارع السياحية	السياحة	الدير – الجبل – الهضبة –السهل	قروي وحضري	2,50	المجلس الجهوي لبنى ملال خنيفرة، قطاع السياحة، قطاع الفلاحة والقطاع الخاص
إنشاء مسارات سياحية جديدة في الجهة مرتبطة بالمحاور السياحية الرئيسية: مراكش، أكادير، فاس، الدار البيضاء، طنجة	السياحة	الدير – الجبل – الهضبة –السهل	قروي وحضري	10	المجلس الجهوي لبني ملال خنيفرة وقطاع السياحة والقطاع الخاص
تطوير مسار تراثي في الجهة	السياحة	الدير – الجبل – الهضبة –السهل	قروي وحضري	2,50	المجلس الجهوي لبنى ملال خنيفرة وقطاع السياحة وقطاع الثقافة

وضع دليل لفرص الاستثمار في قطاع السياحة والمناطق المخصصة للاستثمار السياحي (دراسة)	السياحة	الدير – الجبل – الهضبة –السهل	قروي وحضري	3	المجلس الجهوي لبنى ملال خنيفرة وقطاع السياحة والمركز الجهوي للاستثمار والقطاع الخاص
تشجيع اقامات المتقاعدين الأجانب (دراسة)	السياحة	الدير – الجبل – الهضبة –السهل	قروي وحضري	3	المجلس الجهوي لبنى ملال خنيفرة وقطاع السياحة والقطاع الخاص
مضاعفة الفعاليات الوطنية والدولية للترويج لجهة بني ملال خنيفرة	السياحة	الدير – الجبل – الهضبة –السهل	قروي وحضري	5	المجلس الجهوي لبنى ملال خنيفرة وقطاع السياحة وقطاع الثقافة
تنظيم قطاع النقل السياحي، وتأهيل الموارد البشرية المشاركة في إدارة وتأطير الأنشطة السياحية	السياحة	الدير – الجبل – الهضبة –السهل	قروي وحضري	100	المجلس الجهوي لبنى ملال خنيفرة وقطاع السياحة وقطاع النقل
تنويع الرحلات الجوية من الجهة إلى جهات أخرى ووجهات أوروبية (دعم أسعار التذاكر)	السياحة	الدير –الهضبة	قروي وحضري	50	المجلس الجهوي لبني ملال خنيفرة
تعزيز تكوين الحرفيين	الصناعة التقليدية	الدير – الجبل – الهضبة –السهل	حضري	10	قطاع الصناعة التقليدية والمجلس الجهوي لبنى ملال خنيفرة
تشجيع استخدام الإنترنت لتسويق منتجات الصناعة التقليدية على الصعيدين الوطني والدولي من خلال التجارة الإلكترونية	الصناعة التقليدية	الدير – الجبل – الهضبة –السهل	قروي وحضري	25	قطاع الصناعة التقليدية والمجلس الجهوي لبني ملال خنيفرة
وضع وتنفيذ استراتيجية تسويق مندمجة لإنعاش وتعزيز المهن الجهوية	الصناعة التقليدية	الدير – الجبل – الهضبة –السهل	قروي وحضري	2,50	قطاع الصناعة التقليدية والمجلس الجهوي لبني ملال خنيفرة
دعم المبادرات الحرفية الصغيرة والمتوسطة الحجم	الصناعة التقليدية	الدير – الجبل – الهضبة –السهل	قروي وحضري	10	برنامج انطلاقة

إنعاش وتشجيع التعاونيات العاملة فى مجال الصناعة التقليدية	الصناعة التقليدية	الدير – الجبل – الهضبة –السهل	قروي وحضري	20	قطاع الصناعة التقليدية والمجلس الجهوي لبني ملال خنيفرة
انشاء مناطق للسكن لفائدة المتقاعدين الأجانب	السياحة	الدير – الجبل	قروي وحضري		قطاعات السكنى والسياحة والفلاحة والجهة
تخطيط وتحديث المدن					
تعميم وثائق التعمير مع إنتاج جيل جديد من مخططات التعمير الحضري التي تأخذ في الاعتبار المخاطر الصحية	التعمير	الدير – الجبل – الهضبة –السهل	قروي وحضري	100	قطاع التعمير والمجالس الجماعية المعنية
اعتماد بنية معمارية تلبي خصوصيات الجهة ومكوناتها الترابية على مستوى مدن الجهة	التعمير	الدير – الجبل – الهضبة –السهل	قروي وحضري	10	وزارة الداخلية وقطاع التعمير والمجالس الجماعية المعنية
تطوير البعد البيئي لمدن الجهة: المدن الخضراء، والمزيد من التشجير، والمزيد من الحدائق والأحزمة الخضراء حول المدن	التعمير	الدير – الجبل – الهضبة –السهل	حضري	5	وزارة الداخلية وقطاع التعمير والمجالس الجماعية المعنية
تحسين وتحديث وسائل النقل الايكولوجية في المدن: الحافلات الكهربائية والسيارات الكهربائية والانارة الشمسية والدراجات والدراجات النارية الكهربائية	النقل	الدير –الهضبة	حضري	2,50	وزارة الداخلية والبيئة والنقل والتجهيز والجهة والمجالس الجماعية المعنية
المحافظة على البيئة ومكافحة المخاطر					
وضع مخطط جهوي لترشيد استهلاك المياه في المجالات السكنية والصناعية والفلاحية من خلال اعتماد أفضل الممارسات	التجهيزات المائية	الدير – الجبل – الهضبة –السهل	حضري	5	المكتب الوطني للماء و الكهرباء والمجلس الجهوي لبني ملال خنيفرة
مواكبة وتتبع وتقييم تجربة تثمين النفايات المنزلية فى مصانع الأسمنت	البيئة	الدير – الجبل – الهضبة –السهل	حضري	2,50	القطاع الخاص

دراسة المخطط المديري لتدبير النفايات الصناعية والطبية والصيدلانية غير الخطرة والنفايات النهائية الفلاحية والخاملة	البيئة	الدير – الجبل – الهضبة –السهل	حضري	3	قطاع البيئة
دعم وضع مخطط لتنمية المناجم في الجهة	البيئة	الدير – الجبل – الهضبة –السهل	حضري	3	المجلس الجهوي لبنى ملال خنيفرة، المكتب الشريف للفوسفاط
تعزيز مراقبة مطابقة للمناجم والمقالع للأحكام التنظيمية الجاري بها العمل (0.5 م فى السنة على مدى 10 سنوات)	البيئة	الدير – الجبل – الهضبة –السهل	حضري		المجلس الجهوي لبنى ملال خنيفرة والمكتب الشريف للفوسفاط
إجراء دراسة عن إمكانية التثمين المحلي للأخشاب	البيئة	الدير – الجبل – الهضبة –السهل	حضري	2,50	المجلس الجهوي لبني ملال خنيفرة
تطوير اقتصاد الغابات فى الجهة وفقا لرؤية الجيل الأخضر 2030 الجديدة	الغابة	الدير – الجبل – الهضبة –السهل	قروي	3	وزارة الفلاحة والمجلس الجهوي
البنيات التحتية والنقل					
تحسين نظام النقل القروي والمواصلات بين المدن مع مراعاة نتائج دراسة القرب من أجل تحسين النقل القروي	النقل	الدير – الجبل – الهضبة –السهل	قروي	50	شراكة بين التجهيز / المجلس الجهوي لبني ملال خنيفرة
تحسين تغطية شبكة الاتصالات وتعميم وتيسير الوصول إلى شبكة الصبيب العالي	البنيات التحتية	الدير – الجبل – الهضبة –السهل	قروي وحضري	25	شركات الاتصالات وجهة بنى ملال خنيفرة
تحديث وتنظيم النقل الحضري والقروي (سيارات الأجرة الصغيرة وسيارات الأجرة الكبيرة والحافلة ...) ومكافحة القطاع غير المهيكل	النقل	الدير – الجبل – الهضبة –السهل	قروي	30	شراكة التجهيز / المجلس الجهوي لبنى ملال خنيفرة
حماية تراث الجهة وثقافاتها					

وضع برنامج جهوي مندمج لتكوين وإنعاش وترويج المعلومات والمعارف المتعلقة بالتراث (معاهد الموسيقى والفنون الشعبية والحرف ...)	التراث	الدير – الجبل – الهضبة –السهل	قروي وحضري	5	وزارة الداخلية والثقافة والتعمير والسياحة والجهة والمجالس الجماعية المعنية
وضع استراتيجية لدعم الجهات الفاعلة فى مجال التراث (الجمعيات، التعاونيات...)	التراث	الدير – الجبل – الهضبة –السهل	قروي وحضري	5	وزارة الداخلية والثقافة والتعمير والسياحة والجهة والمجالس الجماعية المعنية
إنشاء مرصد تراثي وثقافي في الجهة	التراث	الدير – الجبل – الهضبة –السهل	قروي وحضري	5	وزارة الداخلية والثقافة والتعمير والسياحة والجهة والمجالس الجماعية المعنية
وضع استراتيجية لحماية للمتاحف	التراث	الدير – الجبل – الهضبة –السهل	قروي وحضري	50	وزارة الداخلية والثقافة والتعمير والسياحة والجهة والمجالس الجماعية المعنية
تحديث حكامة وإدارة الجهة					
تعزيز الإدارة الرقمية وإزالة الطابع المادي فى المساطر الادارية بالكامل	الحكامة	الدير – الجبل – الهضبة –السهل	قروي وحضري	30	المجلس الجهوي لبني ملال خنيفرة
تعيين اطر عليا متخصصة وذات خبرة لتحسين كفاءة الإدارة الجهوية	الحكامة	الدير – الجبل – الهضبة –السهل	قروي وحضري		المجلس الجهوي لبني ملال خنيفرة
تنويع وإنعاش التعاون الوطنى والدولى من أجل نقل التجارب الناجحة وتكثيف الشراكات الوطنية والدولية الفعالة	الحكامة	الدير – الجبل – الهضبة –السهل	قروي وحضري	15	المجلس الجهوي لبني ملال خنيفرة
إنشاء هيئات تنسيق بين مختلف الإدارات والجهة لتتبع مختلف البرامج والمشاريع	الحكامة	الدير – الجبل – الهضبة –السهل	قروي وحضري	10	المجلس الجهوي لبني ملال خنيفرة
وضع نظام رصد جهوي ومرصد لتتبع الظواهر الاجتماعية والاقتصادية فى الجهة ونظام المعلومات الجغرافية ومؤشرات الرصد	الحكامة	الدير – الجبل – الهضبة –السهل	قروي وحضري	15	المجلس الجهوي لبني ملال خنيفرة

وضع واعتماد إطار للتواصل/اتخاذ القرارات/الإجراءات التى تستند إلى حكامة الجودة والمعرفة المستنيرة والثقة المشتركة	الحكامة	الدير – الجبل – الهضبة –السهل	قروي وحضري	20	المجلس الجهوي لبني ملال خنيفرة
إنشاء بنك مشاريع متعدد القطاعات الجاذبة للمستثمرين المحليين والدوليين	الحكامة	الدير – الجبل – الهضبة –السهل	قروي وحضري	10	المجلس الجهوي لبنى ملال خنيفرة والمركز الجهوي للاستثمار وقطاع الصناعة والفلاحة والصناعة التقليدية والسياحة والطاقة والمعادن
تعزيز التواصل بين مختلف الجهات الفاعلة، وخاصة من خلال موقع خاص على الانترنت بالجهة	الحكامة	الدير – الجبل – الهضبة –السهل	قروي وحضري		المجلس الجهوي لبني ملال خنيفرة
إنشاء وكالات خاصة: وكالة تنمية الجبال، شركة التنمية الجهوية لتعزيز المناطق الصناعية في الجهة، واخرى لإنعاش المواقع السياحية	الحكامة	الدير – الجبل – الهضبة –السهل	قروي وحضري		وزارة الداخلية–وزارة المالية/ المجلس الجهوي لبني ملال خنيفرة
				2940 مليون درهم	

الخريطة التركيبية للتصميم الجهوي لإعداد التراب لجهة بني ملال -خنيفرة

تعتبر الخريطة التركيبية ألية مهمة من أجل تيسير عملية فهم ومعرفة مواقع المشاريع المقترحة فوق تراب جهة بني ملال خنيفرة. كما تمكن من تحديد مواقع هذه المشاريع مقارنة بالمجالات المجاورة. كما تسمح بدراسة قبلية للآثار التي ستنتجها المشاريع المقترحة حال إنجازها.

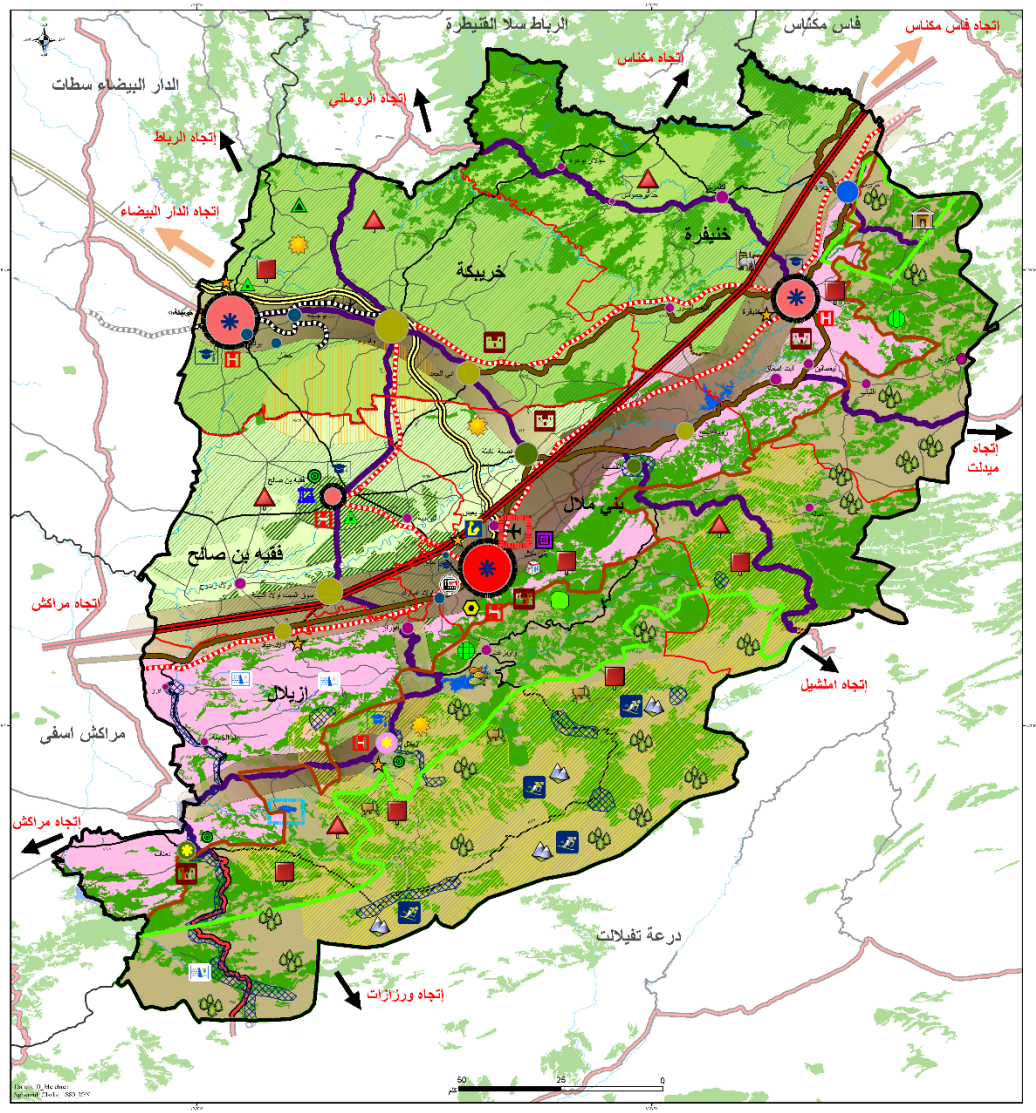
الرباط سلا القنيطرة
فاس مكناس
الدار البيضاء سطات
إتجاه فاس مكناس
إتجاه مكناس
إتجاه الروماني
إتجاه الرباط
إتجاه الدار البيضاء
خنيفرة
خريبكة
إتجاه ميدلت
بني ملال
فقيه بن صالح
إتجاه مراكش
إتجاه املشيل
أزيلال
مراكش اسفي
إتجاه مراكش
درعة تفيلالت
إتجاه ورزازات

التصميم الجهوي لإعداد التراب
لجهة بني ملال - خنيفرة
1/ استخدامات الأرض
2/ برامج التجهيزات وإعادة تهيئة المجالات
3/ الشبكة والمنظومة الحضرية
4/ برامج إعادة التأهيل الحضري وتحسين ظروف عيش الساكنة
5/ برامج تنمية المجالات
6/ برامج تثمين التراث وتعزيز السياحة
7/ برامج حماية البيئة الطبيعية
8/ التكامل مع الجهات الأخرى

مذكرة لشرح الخريطة

تم انجاز التصميم الجهوي لإعداد التراب لجهة بني ملال خنيفرة على مقياس 1/600000 يمكن طباعتها على حامل ورقي A0. وتلخص الخريطة أهم التوجهات الاستراتيجية والمشاريع المهيكلة المقترحة في الدراسة.

وقد تم انجاز التصميم بناء على المبادئ التالية:

أرضية للتصميم تبين:

- أهم استعمالات الأراضي الجهوية (الغابات، السدود، الشبكة المائية، الشبكة الطرقية والسككية)؛
- فضاءات المشاريع المقترحة؛
- حدود الأقاليم.

مقترحات تهيئة وتنمية المجال ممثلة على 3 مستويات:

- المستوى المحدد: يبين الإجراءات المحددة في كل مجال المشاريع دون أن تبين بشكل دقيق محتوى الاجراء بالنظر إلى مقياس الخريطة؛
- المستوى الذي يحدد المقترحات التي تشمل فضاءات واسعة. وتبين الحدود المرسومة بصفة عامة مدى أهمية الإجراء؛
- المستوى الخطي: الذي يعبر عن الإجراءات المتعلقة بالتدفقات والعلاقات التبادلية.

وتبين الخريطة أيضا 8 محاور لتهيئة مجال جهة بني ملال خنيفرة، إضافة إلى إعادة تشكيل استعمالات المجال الجهوي.

1- تحسين البنيات التحتية وتهيئة التجهيزات الأساسية من أجل سد العجز والاستجابة للمتطلبات المستقبلية:

تمكن الإجراءات المقترحة من ضمان تواصل فعال بين مجالات الجهة وبينها وبين باقي جهات المملكة.

- وقد اقترح التصميم الوطني لإعداد التراب انجاز الطريق السيار بين طنجة وفاس–مكناس وبني ملال وما يزال هذا المشروع ذو طبيعة استعجالية ما يجعله من المقترحات الأساسية للتصميم الجهوي للجهة.
- يقترح التصميم ربطا سككيا بين فاس مكناس وخنيفرة وبني ملال ومراكش واكادير.
- تمديد الخط الرابط بين خريبكة وواد زم والفقيه بن صالح إلى بني ملال؛
- توسيع وتقوية الطرق الجبلية من أجل فك العزلة عن المجالات الجبلية وضمان الربط مع جهة درعة تافيلالت؛
- احداث طرق سريعة من أجل الربط بين مدن الجهة والاقطاب الحضرية الكبرى خصوصا ابي الجعد مع خنيفرة وبني ملال الفقيه بن صالح وخريبكة؛
- تأهيل الطرق الجهوية والإقليمية؛
- إنجاز سدود جديدة من اجل الاستجابة للحاجيات الحالية والمستقبلية.
-

وقد تم بيان هذه الإجراءات المقترحة في الخريطة بمجموعة من الخطوط التي تعبر عن المحاور الطرقية المعنية.

2- تهيئة المدن من أجل جعلها تجمعات جذابة ومندمجة: وذلك من خلال تقوية البنيات التحتية والتجهيزات العمومية، حيث يقترح التصميم الجهوي لإعداد التراب إجراءات من أجل سد العجز الحاصل وجعل الجهة من الجهات الجذابة. وتتجلى أهم المقترحات فيما يلي:

- مؤسسات التعليم العالي: مدارس عليا وجامعات ومختبرات في خنيفرة، ومؤسسات التعليم العالي في الفقيه بن صالح وخريبكة إضافة إلى المؤسسات المتواجدة في بني ملال؛
- تأهيل المدن العتيقة والقصور والزوايا؛
- تقوية التجهيزات الرياضية؛
- إحداث مدن للأنشطة التكنولوجية؛
- تهيئة المراكز الصاعدة؛
- تقوية المرافق الإدارية والخدماتية.

وقد تم بيان هذه المقترحات في الخريطة من خلال نقط مع علامات ملائمة في كل مدينة، مركز ومجال المشاريع. أما الأماكن الدقيقة لهذه الإجراءات فلا يمكن تحديدها إلا بناء على دراسات ووثائق التعمير الخاصة بكل تجمع.

3- **تحسين التنمية البشرية عبر تقليص العجز الحاصل في التجهيزات الاجتماعية والقضاء على الفوارق المجالية:** وهي من أهم المقترحات التي يتضمنها التصميم والتي تجيب على الإشكاليات المجالية. ومن المقترحات الأساسية في هذا الباب:

- انشاء البنيات الاستشفائية الكبرى من قبيل المستشفى الجامعي؛
- تقوية البنيات الجامعية؛
- وضع مؤسسات الرعاية الطبية في المناطق الجبلية؛
- تقوية الاقتصاد الجبلي؛
- فك العزلة عن هضاب الفوسفاط وأزغار عبر وضع خطوط الربط.

هذه المقترحات تم بيانها على الخريطة عبر مجموعة من الإشارات المناسبة حول التجمعات المعنية. غير أن هذه الإجراءات تظل صالحة لكافة التجمعات خصوصا في المناطق التي تعرف خصاصا كبيرا.

4- **التنمية الفلاحية بالجهة:** وهي مسألة جوهرية في التصميم الجهوي لإعداد التراب لكون الجهة جهة فلاحية بامتياز وتحتضن أكبر المدارات المسقية. ويقترح في هذا الباب:

- ادخال التكنولوجيات الحديثة في تدبير المدارات السقوية؛
- تثمين وتنويع الزراعات.

هذه المقترحات تم بيانها على الخريطة من خلال مساحات فارغة أو مشطب عليها في المجالات المعنية.

5- **التهيئة والتنمية الاقتصادية والصناعية بالجهة:** فبالرغم من المؤهلات المعدنية والغابوية والمائية بالجهة فإنها تظل محرومة من التجهيزات الصناعية التي تمكن من تثمين هذه الموارد. ومن هنا يقترح التصميم الجهوي خلق مجموعة من المناطق الصناعية المتخصصة من أجل تثمين الموارد وذلك من خلال:

- احداث مناطق للأنشطة الصناعية؛
- احداث مناطق لوجستيكية؛
- تحويل المنتوجات المحلية وخصوصا الخشب؛
- احداث معرض للمنتجات المحلية والمجالية؛
- احداث سوق للجملة ذو بعد جهوي.

تم ابراز هذه المقترحات من خلال نقط محددة على الخريطة وباستعمال علامات مناسبة على مستوى مجال المشاريع المعني، ويظل تحديد الموقع الدقيق رهينا بدراسات الجدوى.

6- **حماية وتثمين التراث التاريخي والأركيولوجي والطبيعي للجهة** من أجل جعلها رافعة للتنمية السياحية: فالجهة غنية بموروثها المتنوع وهناك مجموعة من الإجراءات التي من شأنها أن تمكن من الرفع من قيمته. فيقترح التصميم في هذا الباب:

- تأهيل وحماية التراث المبني والمدن العتيقة والقصور والقصبات والزوايا...
- متابعة الإجراءات التي من شأنها حماية المحميات الطبيعية؛
- حماية وتنمية المنتزهات في الاطلس المتوسط والكبير ؛
- حماية الأقطاب السياحية في المجالات الجبلية.

وقد ثم ترجمة هذه المقترحات بإشارات نقطية على مستوى الخريطة في المجالات المعنية. فمنتزه مكون تم رسمه على الخريطة على أساس مجال فرعي للمشاريع. هذا المجال ذي القيمة الاركيولوجية والطبيعية تم بيانه بشكل دقيق من أجل حمايته.

7- **التأقلم مع التغيرات المناخية:** فتنمية الجهة متأثرة أساسا بالتغيرات المناخية التي تحد من الإمكانيات التنموية للجهة. وقد اقترح التصميم الجهوي ما يلي:

- انشاء محطات لإنتاج الطاقة الشمسية؛
- احداث مطارح عمومية من الصنف الثاني؛
- حماية المنتزهات الوطنية في الاطلس الكبير والغربي

هذه المقترحات تمت ترجمتها على الخريطة بواسطة مساحات ونقط على المجالات المعنية دون تحديد المناطق بدقة.

8- **محور التنمية المركزية:** فمحور التنمية يتطابق والطريق الوطنية الثامنة والطريق السيار المستقبلي. ويربط هذا المحور بين المحاور الثانوية والمجالات الجبلية والهضاب العليا. ويمكن عبر هذا المحور تطوير الربط بين مجالات الجهة وتقوية العلاقات والمبادلات خصوصا مع فاس مراكش والدار البيضاء. فهذا المقترح تم ابرازه في الخريطة عبر خط يمتد من الدير إلى مجال المشاريع الهضبة والسهل. وهذا المحور من بين أهم مقترحات التصميم الجهوي لإعداد التراب لجهة بني ملال خنيفرة.

VII. خلاصة عامة

مكنت الدراسات التي أجريت في مختلف مراحل انجاز التصميم الجهوي لإعداد التراب لجهة بني ملال –خنيفرة من انجاز هذا التقرير النهائي. ومكن هذا الأخير من وضع برنامج العمل الذي سيسمح من تنزيل الخيارات والتوجهات والأهداف الاستراتيجية بعيدة المدى والمشاريع المهيكلة 2021–2045. وقد صيغ هذا البرنامج من خلال نتائج التشخيص الترابي الاستراتيجي وأيضا اعتمادا على التحليل الاستشرافي الذي شمل مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية. وكذا بناء على التوجهات الاستراتيجية والاهداف الكمية ومجالات المشاريع المقترحة إضافة إلى الدراسات المقارنة مع جهات أخرى في دول العالم

وضعية تنمية مجالية لا تتوافق مع مؤهلات الجهة

من الناحية الديمغرافية، يبلغ عدد سكان جهة بني ملال خنيفرة ما يقرب من 2.5 مليون نسمة وفقا للإحصاء العام 2014. وهو يمثل ما يقرب من 7.5٪ من مجموع السكان المغاربة من أصل 4٪ من المساحة الإجمالية للبلاد، أو كثافة قدرها 88.9 نسمة لكل كيلومتر مربع. ويتواجد 65 % من ساكنة الجهة في المناطق الجبلية. واستنادا إلى معدل النمو السكاني السنوي خلال الفترة 2014–2045 البالغ حوالي 0.4 %، سيصل مجموع سكان الجهة إلى 2,84 مليون نسمة بحلول عام 2045. وتبين البنية الديمغرافية للجهة بحلول عام 2045 أن أكثر الاقاليم اكتظاظا بالسكان في عام 2045 هي تلك التي كانت في عام 2014 مع تغيير طفيف في اقليم بني ملال، الذي يبلغ عدد سكانه 784 677 نسمة في عام 2045 مقارنة بـ 549,446 في عام 2014 على حساب اقليم أزيلال الذي يليه، الذي يقدر عدد سكانه بـ 606 631 نسمة في عام 2045 مقارنة بـ 553,005 في عام 2014. وتحافظ الاقاليم الأخرى على نفس الترتيب في عام 2045 مقارنة بعام 2014.

وحسب الوسط، سيرتفع عدد سكان المدن من 1,23 مليون نسمة في عام 2014 إلى 1,63 مليون نسمة في عام 2045، وهو ما يمثل معدل نمو سنوي متوسطه 0.92 %. وسينخفض عدد السكان القرويين من 1,28 مليون في عام 2014 إلى 1.21 مليون في عام 2045؛ متوسط معدل نمو سنوي سلبي قدره –0.18%.

وفي عام 2045، سيكون هناك معدل تمدن في الجهة يبلغ 57.3 % مقارنة بنسبة 49.1 % في عام 2014. وستبقى خنيفرة وخريبكة، اللتين شهدتا مستويات عالية نسبيا من التمدن في عام 2014، في هذه الحالة في عام 2045، في حين ستحافظ بني ملال على نفس معدل التمدن في عام 2014. أما بالنسبة لأزيلال والفقيه بن صالح، اللذين يسود طابعها القروي، فسيحتفظان بهذه الوضعية بحلول عام 2045.

وفي المجال الاقتصادي، تحتل جهة بني ملال خنيفرة المرتبة السابعة من حيث متوسط حصة الناتج الداخلي الخام الوطني والمرتبة الثامنة من حيث نسبة الناتج الداخلي الخام الفردي ونسبة الإنفاق النهائي على استهلاك الأسر في الجهة. وبالتالي فيقل وزن الجهة الاقتصادي عن المعدل مقارنة بالمستوى الوطني وبالمقارنة مع الجهات الأخرى في المغرب.

وقد أظهرت الدراسات التي ركزت، كجزء من التشخيص الترابي الاستراتيجي، على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الرئيسية، المشاكل التي تواجهها عملية التنمية في جهة بني ملال خنيفرة والاكراهات التي تواجهها والإمكانات التي تمتلكها. فالجهة هي ذات ثروة فوسفاطية وأول إقليم فلاحي مسقي على المستوى الوطني، ويتجه فيها النمو الاقتصادي نحو الركود، أو حتى إلى انخفاض مثير للقلق. ويجب أن تكون العناصر التي أبرزها التشخيص في صميم عملية صياغة الخيارات والاستراتيجيات والتوجهات والأهداف التنموية المتوسطة والطويلة الأمد لجهة بني ملال خنيفرة. كما يجب أن يتم التنفيذ بطريقة متسقة ومتكاملة، ضمن مجالات المشاريع الجهوية المناسبة. ويبقى استثمار الثروة المستغلة والقابلة للاستغلال، وإزالة

جميع العقبات التي تعترض تنمية الثروة الإقليمية، ضامنا من أجل تدارك التأخر في مجالات التنمية البشرية المستدامة ومكافحة التفاوتات المجالية والاقتصادية والاجتماعية.

تحديات كبرى لابد من مواجهتها

ويتضح من التشخيص أن المؤشرات الاقتصادية تعرف ضعفا كبيرا، مما يستدعي تصحيح التوجه الاقتصادي وتحريك دينامية نمو اقتصادي قوي. وفي هذا السياق، يجب أن تعمل جهة بني ملال خنيفرة على ما يلي:

- بناء إطار جذاب لإنشاء مشاريع وأنشطة صناعية صغيرة ومتوسطة الحجم تولد فرص العمل والدخل؛
- تعبئة جميع الوسائل اللازمة وجميع الجهات الفاعلة المعنية للنجاح في الحد من أوجه التفاوتات الاجتماعية والمجالية؛
- ترشيد تعبئة الأراضي واستخدامها مع مكافحة التوسع الحضري العشوائي؛
- تخصيص حصة من عائدات الفوسفاط للتنمية الترابية والاقتصادية والاجتماعية لجهة بني ملال خنيفرة وتنفيذ المشاريع المهيكلة؛
- الحفاظ على إنتاج الحبوب وإنتاج الماشية وتعزيزها مع تشجيع الصناعة الغذائية وإنتاج الحليب واللحوم الحمراء؛
- وضع استراتيجية لتنمية السياحة بجميع أشكالها المدعومة بالامكانات الطبيعية والثروات الثقافية؛
- الشروع، وفقا للأولويات المحددة، في تنفيذ برامج لبناء الطرق وتطويرها تلبي احتياجات التجارة وحركة المرور وفك العزلة عن القرى والجبال؛
- ضمان الولوج إلى خدمات التعليم والصحة في جميع المجالات؛
- تثمين الرأسمال الطبيعي والتعامل مع أي شكل من أشكال التلوث أو التدهور في البيئة المحلية من أجل تحقيق تنمية متناسقة ومستدامة في الجهة؛
- وضع جميع الوسائل والتدابير المناسبة اللازمة لمراقبة جمع ومعالجة النفايات الصلبة والسائلة في جميع أنحاء الجهة؛
- تقليص معدلات البطالة والفقر والهشاشة؛
- الحفاظ على إمكانات الموارد الغابوية الجهوية وتطويرها وتثمينها فضلا عن الإمكانات المائية؛
- مواجهة جميع التحديات وحل جميع الاشكاليات التي تقف في طريق جعل التراث والثروة الثقافية أداة حقيقية للتنمية الشاملة والمستدامة على الصعيدين الجهوي والوطني.

وإجمالا، فإن الهدف الاساسي هو وضع جهة بني ملال خنيفرة في موقع يتماشى مع نقاط قوتها وإمكاناتها، التي تجعلها قادرة على المنافسة مع مختلف جهات المملكة.

تموقع طموح للجهة في المستقبل

إن المصادقة على التصميم الجهوي لإعداد التراب وتنزيل الأهداف والتوجهات الاستراتيجية سيمكن الجهة من التموقع بشكل جيد في أفق 2045. وسيمكن هذا التموقع من جعل الجهة تحتل مواقع متقدمة على مستوى قطاعات الفلاحة والصناعة والكيمياء والتعدين واقتصاد الغابة والصناعات الفلاحية والصناعات الرقمية.

اهداف استراتيجية تؤطر العمل الجماعي من اجل تنمية الجهة

تم وضع العديد من الأهداف الاستراتيجية من أجل تأطير العمل الجماعي لتنمية الجهة. وستمكن هذه الأهداف المسطرة من جعل الجهة تتموقع في مستويات تنموية عالية.

توجهات استراتيجية ترسم مستقبل الجهة

لقد تم اعتماد 5 توجهات استراتيجية لتؤطر العمل التنموي بالجهة وهي كالاتي:

- الانخراط في ورش التحول الايكولوجي والطاقي واستعمال الموارد الطبيعية بشكل رشيد وكذا إعطاء أهمية كبرى لتدبير الموارد المائية وعقلنة استعمالها
- إعطاء أهمية كبرى للتكوين والبحث العلمي وتطوير الرأسمال البشري وتقوية القدرات التدبيرية للجهة
- تطوير الربط بين الجهة وباقي جهات المملكة وكذا مع دول المعمور وجعل موقع الجهة داعما أساسيا لتنميتها
- تطوير جاذبية الجهة من خلال استغلال الفرص الكامنة والموارد المتنوعة المتاحة في مختلف أقاليم الجهة وخلق المزيد من القيمة المضافة، وتثمين الموارد المادية واللامادية للجهة وجعلها رافعة للإشعاع وتنمية ووظائفها الاقتصادية والاجتماعي؛
- جعل الجهة الإطار الأنسب لإلتقائية السياسات العمومية ولوضع آليات فعالة للتضامن المجالي للحد من التفاوتات المجالية ومن الفقر والهشاشة والتفاوتات على مستوى البنية التحتية والخدمات العمومية الأساسية ولتدارك العجز المسجل بالمناطق القروية؛

مجالات للمشاريع كأرضية للتنمية المستقبلية

استنادا إلى عدة معايير متنوعة ومتعددة الأبعاد، ومع مراعاة نتائج التشخيص الترابي الاستراتيجي، أعيد تقسيم جهة بني ملال خنيفرة إلى أربعة مجالات للمشاريع.